المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثلاثون | 30 | الثلاثاء 23 جانفي 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3070
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3070
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II..... 3070
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3098
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة..... 3106
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3115
7- رفع الجلسة..... 3118

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 23 جانفي 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

في مستهل هذه الجلسة العامة وباسمكم جميعا يسعدني أن أرحب بالسيد محمد علي البوغديري، وزير التربية والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء 81 عضوا عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي، أطلب منكم زميلاتي زملائي التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور 97 عضوا، إذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نواصل جلستنا.

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة حيث يتضمن تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 19 جانفي 2024 النظر في:

1. مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II (عدد 2023/46).

2. مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عدد 2023/60.

هذا ويخضع توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول كل مشروع قانون إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي ويتم طلب الكلمة طبقا لأحكام الفصل 102 منه فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام حول مشروع القانون عدد 2023/46 التفضل بتسجيل أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وننتقل الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا اليوم وهي النظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II (عدد 2023/46).

أجدد الترحيب بالسيد محمد علي البوغديري، وزير التربية وكافة الإطارات العليا المرافقة له،

كما أتوجه إلى كافة أعضاء لجنة المالية والميزانية بالشكر والتقدير على الجهد المبذول لإعداد التقرير الذي هو بين أيديكم ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن ترتيبات النظر في مشروعي القانونين موضوع جلستنا اليوم تتمثل فيما يلي:

1. تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة.
2. النقاش العام.
3. ردود عضو الحكومة المعني.
4. التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.
5. المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة للقوانين العادية أي أغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة تجدر الإشارة إلى أن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي حيث لا يمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يمكن قبول التعديلات في شأنها وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون، نحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لتستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون إذن المصدح للجنة تفضل.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

صباح الخير،

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير كافة الحضور،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

باختصار أريد أن أعرج قليلا على أعمال لجنة المالية في ما يتعلق بمشروع هذا القرض، في الحقيقة كانت لنا جلسة صلب لجنة المالية بتاريخ 27 ديسمبر والتي تتعلق بعقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية مع الترجمة والاتفاقية وشرح الأسباب.

كانت لنا العديد من الملاحظات خاصة في الجلسة الأولى وخاصة في دراسة شروط القرض رأينا أن نسبة الفائدة المتعلقة بهذا القرض لم تكن محددة لذلك أجلنا جلسة أعمال لجنة المالية في جلسة ثانية والتي كانت بتاريخ 8 جانفي كذلك كانت لنا ضيفة ممثلة عن

وزارة الاقتصاد والتخطيط وأعطتنا فكرة عن نسبة الفائدة وكيفية تحديد نسبة الفائدة والتي هي في الحقيقة ليست محددة ووقع الاختيار على أن تكون سواء متغيرة أو ثابتة ومع ذلك طالبنا الجهة المعنية بمدنا بوثيقة رسمية تتعلق بشروط القرض وهي موجودة على البريد الالكتروني لكافة الزملاء.

بعجالة يمكن أن ألخص هذا القرض المبرم في الاتفاقية: قيمة القرض هي في حدود 40 مليون أورو وفترة الإمهال هي لمدة سبع سنوات وفي هذا القرض عدم وجود أية عمولة تعهد بالنسبة إلى البنك الأوروبي للاستثمار.

تم ضبط آجال السحب في حدود 72 شهرا وهي آجال مقبولة كذلك وجود هبة تتجاوز 50% من قيمة القرض، نسبة الفائدة ثابتة في حدود 4% أو متغيرة في حدود ستة أشهر وستتم عملية السحب على عشر دفوعات.

ونترك الآن المجال للسيد المقرر لتلاوة التقرير وشكرا.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

صباح الخير،

مرحبا بالسيد الوزير والاطارات العليا لوزارة التربية،

صباح الخير السادة النواب المحترمون،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع قانون
يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل
المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023
بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار
والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية
للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربويةII
(عدد 2023/46)

التقديـم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على عقد التمويل المبرم ببرشلونة بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية والبالغ أربعون مليون (40.000.000) أورو للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II.

I ـ معطيات فنية:

1) الإطار العام:

يندرج هذا القرض في إطار مجهودات الدولة لتوفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ سياستها الرامية إلى تطوير منظومة تربوية قادرة على إنتاج قاعدة صلبة لرأسمالها البشري الذي تعتبره الرافد الأساسي لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود ودفع التنمية المستدامة، وذلك من خلال جملة من الأهداف التي من بينها توفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع تلاميذ تونس في مختلف أرجاء الجمهورية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القرض سيساهم في ضمان إيفاء الدولة التونسية بالتزاماتها، على غرار بقية بلدان العالم، والمتعلقة بتحقيق أهداف أجندا 2030 وبالتحديد الهدف 4 (ODD4) الذي ينص على ضرورة ضمان نفاذ عادل إلى تعليم ذي جودة ودعم فرص التعلم للجميع دون تمييز.

وقد تم إبرام عقد التمويل موضوع القانون المعروض في إطار التعاون المالي مع البنك الأوروبي للاستثمار الذي سبق له تمويل مشاريع أخرى في هذا المجال آخرها برنامج تعصير المؤسسات التربوية I الذي تم تمويله في 2014 بقرض قيمته 70 مليون أورو وهو الآن في مراحل إنجازه الأخيرة. حيث تعتبر عملية التمويل الجديدة امتدادا للعملية المذكورة ومواصلة للشراكة والتعاون مع هذا الممول في مجال يحظى بأهمية خاصة من الطرفين.

2) أهداف المشروع:

يهدف المشروع أساسا إلى مزيد من العدالة الاجتماعية بين مختلف جهات البلاد في ما يتعلق بالبنية التحتية التربوية وتحسين مؤشر الجودة والحوكمة بالمدارس الابتدائية، وتوفير مناخ وإطار جاذب وتحفيزي بالمدارس الابتدائية وتقريب مرفق التربية العصري والمتكامل من التلميذ.

3) مكونات المشروع:

يحتوي هذا البرنامج على مكونات تتعلق بالأشغال (بناءات) والتجهيز والحوكمة، وتتمثل هذه المكونات في:

- بناء مدارس ابتدائية (80 مؤسسة) وفق معايير متطورة من حيث المنشآت (عصرية ومحترمة للبيئة) والتجهيزات (البيداغوجية بالإضافة إلى المطاعم المدرسية) والرقمنة من حيث التواصل والاتصال (La connectivité).
- اقتناء وسائل نقل مدرسي (حافلات/ حافلات صغيرة).
- إمكانية إضافة مكوّن يقتصر على تأهيل عدد من المؤسسات التربوية في صورة توفر بقايا على موارد القرض بعد إتمام جميع مكوناته الأساسية.
- 4) كلفة المشروع:
- تقدر الكلفة الجملية لهذا القسط الجديد بـ 80 مليون أورو (ما يعادل 255.5 مليون دينار تونسي)، تنقسم كما يلي:
- 40 مليون أورو: قرض البنك الأوروبي للاستثمار.
- 25 مليون أورو: هبة من الاتحاد الأوروبي في إطار آلية (blending) أي موجهة بدورها للاستثمار.
- 15 مليون أورو: مساهمة ميزانية الدولة.

II ـ عملية التمويل:

1) عناصر التمويل:

يتكون التمويل من قرض من البنك الأوروبي للاستثمار في حدود أربعين مليون (40.000.000) أورو.

2) صيغة القرض وشروطه المالية:

ـ قرض سيادي لفائدة الدولة، وقد تم اعتماد صيغة القرض الإطار لتمكين الجهة المشرفة على المشروع (وزارة التربية) من قدر من المرونة في إنجاز مكونات المشروع دون التقيد بمكونات ثابتة قد تعيق استعمال الموارد في صورة وجود عراقيل هيكلية تهم أحد مكونات المشروع.

ـ نسبة الفائدة: ثابتة أو متغيرة لكل قسط حسب اختيار المقترض. وتضبط نسبة الفائدة بمناسبة كل عملية سحب على أساس كلفة التمويل عند طلب السحب.

ـ مدة السداد: 24 سنة.

فترة إمهال: 07 سنوات.

ـ لا وجود لعمولة تعهد مع هذا الممول مما يخفف الأعباء المالية لهذا التمويل.

ـ آجال السحب: 72 شهرا من تاريخ الدخول حيز النفاذ.

III ـ الإعانة الفنية :

سوف يخصص جزء من هبة الاتحاد الأوروبي (في حدود 5 مليون أورو) لتوفير الدعم الفني الضروري لإنجاز هذا المشروع في أفضل الظروف الممكنة.

IV ـ وحدة تصرف المشروع :

تنص الاتفاقية على تركيز وحدة تصرف للمشروع كشرط مسبق لعملية السحب الأولى.

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير التربية حول مشروع هذا القانون، بالاستناد إلى ما جاء بوثيقة شرح الأسباب وعقد التمويل.

وفي بداية الجلسة، أفاد السيد وزير التربية أن هذا القرض يندرج في إطار مجهودات الدولة الهادفة إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ سياستها المتعلقة بتطوير المنظومة التربوية وجعلها قادرة على إنتاج قاعدة صلبة لرأسمالها البشري الذي تعتبره الرافد الأساسي لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود ودفع التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف أهمها توفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع التلاميذ في مختلف الجهات.

وأوضح أن ضعف الاعتمادات المرصودة لمهمة التربية إضافة إلى ارتفاع كتلة الأجور والتي تستحوذ على ما يقارب 90 % من جملة النفقات تجعل تحسين البنية التحتية للمدارس والمعاهد وتعصير المنظومة التربوية يتطلب الاقتراض الخارجي لضمان توفير التمويلات اللازمة للقيام بمشاريع التهيئة والترميم والتجهيز في كامل تراب الجمهورية مؤكدا على ضرورة إحكام الرقابة في كيفية وأوجه صرف هذه القروض وخاصة متابعة الإنجاز طبقا للمعايير المعتمدة في عناصر المشروع.

وأشار إلى أن عملية التمويل الجديدة تمثل امتدادا لبرنامج تعصير المؤسسات التربوية I وبالتالي مواصلة الشراكة والتعاون مع هذا الممول في مجال يحظى بأهمية خاصة من الطرفين. ويمثل اعترافا ضمنيا من الجهات المانحة بنجاح التجربة الأولى من ناحية ومصداقية البلاد التونسية في الإيفاء بتعهداتها المالية من ناحية ثانية.

وفي نفس السياق، أكد السيد الوزير على ضرورة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجهات في ما يتعلق بالبنية التحتية التربوية وتحسين مؤشر الجودة والحوكمة بالمدارس الابتدائية والعمل على توفير مناخ وإطار تربوي جاذب وتحفيزي بجعل المؤسسات التربوية تستجيب إلى معايير المؤسسة الحديثة والعصرية والسعي إلى تقريبها من التلميذ لمحاربة الانقطاع المبكر عن التعلّم وإرجاع مكانة التعليم العمومي التي كانت ولا تزال أساس نجاح كل إصلاح باعتبار أن القطاع التربوي قطاع حيوي واستراتيجي مرتبط ارتباطا عضويا بكل القطاعات الأخرى لضمان تحقيق الرقي الاجتماعي والتطور والازدهار الاقتصادي.

كما أفاد أن هذا القرض سيساهم في ضمان إيفاء الدولة التونسية بالتزاماتها على غرار بقية بلدان العالم بخصوص تحقيق أهداف أجندا 2030 والهدف الرابع من برنامج التنمية المستدامة.

ثم قدّم ممثل عن الوزارة عرضا حول برنامج تعصير المؤسسات التربوية في جزئيه الأول والثاني، وتعرض إلى الخيارات الكبرى والتوجهات العامة لوزارة التربية والمتمثلة خاصة في ضمان تعليم جيد ومنصف للجميع من خلال تطوير البرامج والتدريس ومنظومة التقييم ومنظومة التكوين والتصدي لظاهرة الفشل المدرسي، إضافة إلى ضمان بيئة تعليمية جاذبة وآمنة من خلال تطوير البنية التحتية وتطوير الحياة المدرسية وتكريس مشروع المؤسسة وانفتاح المؤسسة التربوية على محيطها الخارجي.

كما تتمثل هذه الخيارات كذلك في ضمان التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية وضمان تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة الضامنة وتطوير التصرف الإداري والمالي وتطوير ثقافة التخطيط المحلي والتقليص من مركزية القرار وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وبيّن أن أهداف البرنامج تتمثل بالخصوص في المساهمة في النهوض بجودة مكتسبات التلاميذ وتحسين المردود الداخلي في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بما يتوافق مع مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص وتحسين جودة المنظومة التربوية من خلال تحسين ظروف البنية التحتية والخدمات التربوية في المراحل التعليمية سواء منها الإعدادية أو الثانوية.

وذكّر من جهة أخرى ببرنامج تعصير المؤسسات التربوية " PMES I"، حيث أفاد أنه تم إحداث 59 مؤسسة تربوية موزعة بين 25 مشروعا منجزا و33 مشروعا في طور الإنجاز و388 مشروع تهيئة وصيانة موزع بين 323 مشروعا منجزا و65 مشروعا في طور الإنجاز. وأشار إلى اقتناء تجهيزات ومعدات للمطابخ المدرسية وتجهيزات تعليمية ومعدات لمخابر علوم الحياة والأرض والعلوم الفيزيائية والكيمياء وعلوم التقنية وعلوم الإعلامية إضافة إلى اقتناء (28) سيارة رباعية الدفع وتوزيعها على المندوبيات الجهوية للتربية لمتابعة الأشغال و(02) سيارات كبيرة للإدارة المركزية، علاوة على المساهمة في اقتناء معدات التوقي من كوفيد - 19 وأضاف أنه تم انتفاع قرابة 420 إطارا من وزارة التربية بحلقات وملتقيات تكوينية خاصة بالصفقات العمومية والتصرف المالي وإدارة المشاريع والتنمية المستدامة.

ثم استعرض المعطيات المتعلقة ببرنامج تعصير المؤسسات التربوية II فيما يتعلق بالبناءات والتجهيزات والمرافقة الفنية والتكوين وتطوير الكفاءات للمتدخلين في هذا البرنامج. وأفاد أن المشروع المذكور سيمكّن من إحداث 80 مدرسة ابتدائية جديدة وتهيئة وصيانة المدارس الابتدائية ذات الأولوية، إضافة إلى اقتناء تجهيزات ومعدات تعليمية ومعدات إعلامية واقتناء 75 حافلة مدرسية وتوزيعها على كل المندوبيات الجهوية للتربية للمساهمة في تعزيز النقل المدرسي.

وأضاف أن المشروع سيخضع للمساندة والمرافقة الفنية لمتابعة الدراسات وإنجاز المشاريع في مختلف مراحلها المدرجة ضمن البرنامج من قبل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج تعصير المؤسسات التربوية وتكوين إطارات وزارة التربية في عديد المجالات ذات علاقة بالبرنامج.

وخلال النقاش، أثار النواب عديد المسائل تعلقت بالخصوص بتهرّم البنية التحتية لعدد من المؤسسات التربوية وخاصة منها المشيدة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وأوضحوا أن تردّي حالة المؤسسات التربوية أثّر سلبا على مردود التعليم العمومي وأدّى إلى تدنّي مستوى التعليم والانقطاع المبكّر عن الدراسة، وأكدوا على ضرورة وضع استراتيجية مستقبلية لمنظومة التربية الحديثة أساسها توفير الظروف الملائمة لعمل المدرّس والتلميذ وتوفير فضاءات تربوية عصرية متكاملة على كامل تراب الجمهورية.

كما استفسر النواب عن المقاييس والمعايير المعتمدة في اختيار المناطق والجهات المستفيدة من مشروع تعصير المؤسسات التربوية سواء على مستوى البناءات والتجهيزات أو على مستوى توفير وسائل النقل، مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الديمغرافي في الدراسة الاستشرافية للجدوى على المدى البعيد خاصة وأن الهدف من هذا المشروع هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجهات.

وفي هذا السياق، بيّنوا أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يقوم على أساس تعصير المدارس التربوية وتحديثها في ظل وجود مدارس تفتقر الى أبسط التجهيزات والمرافق الضرورية على غرار وسائل النقل والماء الصالح للشرب وكذلك التجهيزات الصحية، واقترحوا في هذا الإطار تحوير مكونات البرنامج من خلال الاقتصار على بناء 50 مدرسة فقط عوضا عن 80 وتوجيه باقي الاستثمار نحو ترميم وتهيئة المؤسسات التربوية المهددة بالسقوط والتركيز على المناطق المحرومة في كافة تراب الجمهورية سواء في المناطق الريفية أو المناطق الداخلية ذات التضاريس الصعبة.

كما أكد بعض النواب على ضرورة إيلاء الرياضة والإعلامية أهمية كافية في التعليم الابتدائي والثانوي مشيرين إلى أن قرابة 33 % من المدارس دون ملاعب رياضية ومدارس أخرى تفتقر إلى الأجهزة الإعلامية واقترحوا تخصيص جزء من هذا القرض لبناء قاعات مراجعة في المدارس والمعاهد والرجوع إلى نظام الحصة الواحدة في المدارس خاصة بحكم بُعد عديد المدارس عن التجمعات السكنية.

كما تطرق النواب إلى مسألة الاكتظاظ في الأقسام والذي يصل إلى درجات عالية تتجاوز في بعض الأحيان 45 تلميذ بالقسم الواحد، ودعوا إلى ضرورة العمل على تطوير طاقة الاستيعاب وتحسين جودة الحياة المدرسية باعتبارها أحد أهم الأهداف المُراد تحقيقها.

ومن جهة أخرى، بيّن عدد من النواب أنه رغم نجاح التجربة الأولى المتعلقة بتعصير المؤسسات التربوية I والمجهودات المبذولة، إلا أن ذلك يبقى غير كافي باعتبار الإشكاليات العميقة التي يعرفها القطاع التربوي، وتعرضوا في هذا الإطار إلى المسائل العقارية التي تُطرح على غرار بناء المدارس على أراضي غير مؤهلة للبناء ودعوا الوزارة إلى ضرورة التثبت في ذلك والتنسيق مع الجهات المعنية لإنجاز دراسات جيوفيزيائية.

كما تطرّقوا إلى المشاكل صحية بسبب عدم توفر أدنى شروط حفظ الصحة في بعض المدارس وانعدام الأمن في المحيط الخارجي للمدارس والمعاهد وكذلك غياب الإطار التربوي في العديد منها ووسائل النقل بالنسبة للتلاميذ الذين يقطنون في المناطق الريفية. ودعوا إلى ضرورة مزيد العناية بالمؤسسات التربوية والعمل على تحسين مؤشر الجودة والحوكمة بها.

نمرر الكلمة إلى السيد نائب رئيس اللجنة.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا،

صباح الخير،

نواصل تلاوة التقرير.

ومن جهة أخرى، اعتبر النواب أن تجديد عقد القرض من الجهات المانحة هو اعتراف ضمني بنجاح برنامج تعصير المؤسسات التربوية في جزئه الأول. وثمّنوا طبيعته الاستثمارية، واستفسروا عن مدى تدخّل الطرف المقرض في وضع مكوّنات هذا البرنامج وهل تم الأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستشارة الوطنية للتربية.

وأثار أحد النواب مسألة طول مدة إنجاز هذه المشاريع، وذكر أن برنامج تعصير المؤسسات التربوية لسنة 2014 المقدّرة كلفته بـ 70 م.د تمّ تحقيق إنجاز ما يقارب 70 % من عناصره فيما سيتم استكمال بقية هذه العناصر سنة 2026. وهي مدة تتراوح بين 10و12 سنة الشيء الذي يمكن أن ينعكس سلبا على نجاعة وجدوى هذه المشاريع، وأكد في هذا الإطار على ضرورة الإسراع في الإنجاز فيما يتعلق بهذا المشروع لتحقيق الأهداف المرسومة والتقليص من الصعوبات ومعالجة الوضعيات الاجتماعية التي يُعاني منها التلاميذ خاصة في الجهات الداخلية.

واستفسر نائب آخر عن كيفية عمل وحدة التصرف في المشروع ودورها ومهامها وتساءل عن أسباب عزوف المقاولين من إبرام صفقات مع وزارة التربية.

وأكد على ضرورة مدّ اللجنة بالجهات المعنية بهذا البرنامج والمعايير المعتمدة في التوزيع مع التوصية باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والتميز الإيجابي. كما طلب القيام بدراسات دقيقة ومعمقة واستشرافية للمدارس الابتدائية التي سيتم بناؤها مع الحرص على تجهيزها بالمرافق الضرورية.

واقترح بعض النواب تحيين المعلوم الموظف على تلاميذ السنوات التحضيرية والمقدر بـ 15 د باعتبار أن العائلات أصبحت غير قادرة على الدفع، وذكّروا بصعوبة التسجيل الإلكتروني وكذلك صعوبة ادماج أطفال التوحّد والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم، وأكدوا على ضرورة إيجاد الحلول والآليات لهذه الفئة لضمان إدماجهم في الحياة المدرسية من خلال التفكير في إحداث مدارس خاصة بهم لضمان العدالة.

كما طرح أحد النواب الاشكال القانوني المتعلق بعدم تمكين المداس الابتدائية من الشخصية القانونية والذي تسبب في عدم نجاعة عمل هذه المدارس من خلال بطء الإجراءات التي تفرضها المركزية المطلقة، واقترح العمل على إيجاد الآليات القانونية لمنح هذه المدارس الشخصية القانونية وتمتيعها بالاستقلالية في التصرف لتفادي كل الإشكاليات المطروحة.

كما اعتبر أحد النواب أن الشروط المالية للقرض غير واضحة خاصة وأن وثيقة شرح الأسباب لم تتضمّن معطيات دقيقة في ما يتعلق بنسبة الفائدة الموظفة وهل هي ثابتة أو متغيرة.

وفي ردّه، أكد السيد وزير التربية أنه سيتم العمل وفق استراتيجية تقوم أساسا على مبدأ الإنصاف من خلال وضع مقاييس موضوعية في توزيع البرنامج ومزيد التوجه نحو المناطق الداخلية وخاصة الأرياف. وأوضح أن العمل على النهوض بالمنظومة التربوية من إصلاح البنية التحتية للمدارس والنظام التعليمي وإعادة تأهيل المدارس وتوفير الأساسيات يكون في إطار مقاربة منظوماتية يتطلب نجاحها تظافر جهود كل الأطراف المتدخلة باعتبار أن قطاع التربية قطاع حيوي في علاقة بكل القطاعات الأخرى.

كما بيّن أن المبدأ في إبرام الاتفاقيات هو عدم التنازل عن استقلالية القرار الوطني. واكّد أن البرمجة هي وطنية بالأساس، وتستجيب إلى مبدأ التميز الإيجابي للجهات، موضحا أن الأولوية تتمثل في الأخذ بعين الاعتبار للوضعيات الكارثية التي أصبحت تشكّل خطرا على التلاميذ وعلى المدرسين.

كما أكّد أنه لا يوجد عزوف من قبل المقاولين في إبرام الصفقات مع وزارة التربية لأنه ليس هناك تأخير في الخلاص خاصة في جانب التمويل الخارجي.

وعبر السيد وزير التربية عن ارتياحه لمقترحات النواب والانسجام بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية فيما يتعلق بالأهداف والاستراتيجيات المقترحة للنهوض بالقطاع التربوي مؤكدا أن إحداث صندوق التربية في إطار قانون المالية لسنة 2024 يمثّل خطوة أولى في تجسيد التوجهات الوطنية وعلى ضرورة تظافر كل جهود الأطراف المتدخلة في القطاع لضمان تحقيق النتائج المرتقبة في القطاع التربوي.

كما أوضح أن دور وحدة التصرف في المشروع يتمثل في دراسة مشاريع البناءات وإعداد طلب العروض ونشره وتقييم العروض وعرضها على لجان الصفقات أو اللجنة العليا الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية منذ البداية وصولا إلى تدشين المدرسة على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالشروط المالية للقرض، بين أن البنك الاوروبي للاستثمار باعتباره الممول هو من يتولى القيام بالدراسة المالية وتحديد نسبة الفائدة، موضحا أن فترة الامهال مدروسة تتضمن سنتان للدراسات ومدة 5 سنوات لإنجاز المشروع.

وبعد جلسة الاستماع إلى السيد وزير التربية، قررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط لمزيد الاستيضاح حول الشروط المالية للقرض.

واستمعت الجنة يوم الأربعاء 08 جانفي 2024 إلى ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والتخطيط والتربية لتقديم توضيحات حول الشروط المالية للقرض ونسبة الفائدة الموظفة عليه.

وأفات ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن البنك الأوروبي للاستثمار يعتبر أحد أهم وأقدم الشركاء الماليين لتونس الذين ساهموا على مدى أكثر من 40 سنة في تمويل أكثر من 150 عملية بين مشاريع عمومية وخاصة. كما يخضع التعاون مع هذا البنك إلى الاتفاقية الإطارية الممضاة في سبتمبر 1997 والمتعلقة بالتعاون المالي والتقني بعنوان برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي MEDA.

وأوضحت أنه بالنسبة إلى الشروط المالية للقرض، فإنها تتمثل في فترة سداد ب 24 سنة وهي فترة مقبولة جدا باعتبار المبلغ غير المرتفع نسبيا للقرض (40 مليون أورو) وكذلك باعتبار مجال التدخل ونوعية المشروع (بناء وتجهيز مؤسسات تربوية وتوفير وسائل نقل مدرسي مع إمكانية تأهيل وصيانة بعض المؤسسات الموجودة حاليا إذا ما سمحت الموارد المالية للقرض بذلك). كما حددت فترة الامهال بـ 7 سنوات وهي فترة إيجابية تمكن الدولة التونسية من آجال كافية للإيفاء بالتزاماتها المالية. وبينت أنه ما يميز تمويل البنك الأوروبي للاستثمار هو عدم وجود عمولة تعهد مثلما هو الحال بالنسبة لأغلب الممولين الأجانب، كما تم ضبط آجال سحب القرض في حدود 72 شهرا وهو ما من شأنه أن يترك المجال الكافي للجهة المشرفة على المشروع (وزارة التربية) حتى تقوم بإنجاز كافة مكوناته واستعمال جميع الموارد في آجال معقولة. كما يتضمن الاتفاق هبة من الاتحاد الأوروبي تتجاوز قيمتها 50 % من قيمة القرض (25 مليون أورو).

وفيما يتعلق بمبررات عدم تحديد نسبة الفائدة في اتفاقية القرض، بينت أن البنك الأوروبي لا يعتمد نسبة فائدة وحيدة بالنسبة إلى مجمل القرض، بل يتم تحديد نسبة فائدة جديدة بمناسبة كل عملية سحب يتم القيام بها وبالنسبة إلى هذا القرض تم الاتفاق على 10عمليات سحب. وأوضحت أن نسبة الفائدة التي يوظفها البنك الأوروبي للاستثمار على القروض الممنوحة تقتصر على كلفة خروجه على الأسواق المالية العالمية لفائدة التمويلات المعنية وبعض المصاريف التي تتطلبها هذه العملية باعتبار أن البنك الأوروبي للاستثمار يتمتع بترقيم إيجابي (AAA) وذي نشاط غير ربحي يسعى إلى تمكين مقترضيه من الاستفادة من هذا الترقيم وفق وضعية كل عملية على حده من حيث مجال المشروع ومبلغ القرض وآجال سداده، وكذلك وفق الظرف الاقتصادي العالمي، حيث أن هناك فترات لم تتجاوز فيها نسبة الفائدة المعتمدة 0.5 %، كما أنه مؤخرا وعلى إثر الوضع الاقتصادي العالمي الصعب تجاوزت نسبة الفائدة المعتمدة 3%.

كما أكدت أنه رغم عدم التنصيص بصفة مضبوطة ضمن اتفاقية التمويل على نسبة الفائدة فإنه يتم تحديد الخطوط العريضة لقيمتها والفرضيات المتعلقة بها على مستوى ملاحق اتفاقية التمويل التي لها نفس القيمة القانونية للاتفاقية الأصل. وعلى سبيل المثال، ووفقا للوضع الراهن فإن القيام بعملية السحب يمكن أن تفضي إلى تطبيق نسبة فائدة ثابتة تقارب 4 % أو متغيرة في حدود EURIBOR 6M + 97,3 pb. ا أفادت أن البنك المذكور يترك الإمكانية للمقترض للاختيار بين اعتماد نسبة فائدة ثابتة أو متغيرة لكل قسط وأن اعتماد نسبة فائدة ثابتة يفيد عدم إمكانية مراجعتها بمناسبة كل عملية سداد في حين أن اعتماد نسبة فائدة متغيرة وفق مرجعية معينة (EURIBOR) يمكن أن يسمح بالتقليص في نسبة الفائدة عند القيام بعملية السداد كما يمكن أن تؤدي إلى العكس مما ينجر عنه الارتفاع في كلفة الدين لذا فإن تونس تعتمد عادة نسبة فائدة ثابتة لتفادي مخاطر الصرف.

ومن جهة أخرى، أفاد ممثلو وزارة التربية أن عملية تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II يعتبر تواصلا وتكريسا لنجاح عملية التمويل السابقة مع هذا الممول خلال سنة 2014 لفائدة قطاع التربية الذي يعد قطاعا استراتيجيا بتونس. حيث مكنت العملية الأولى من توفير قرابة 50 مؤسسة تربوية اعدادية وثانوية بمعايير حديثة وعصرية.

كما أكدوا أن الشروط المالية لهذا القرض تفاضلية خاصة وإن القطاع ليس ذا صبغة ربحية وهو تمويل يندرج في إطار معاضدة مجهودات الدولة لتطوير المنظومة التربوية وتوفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع تلاميذ تونس في مختلف أرجاء الجهورية على أساس العدالة والإنصاف.

وخلال النقاش، ثمّن النواب أهمية موضوع التمويل وصبغته الاستثمارية والاجتماعية ونظرا لأهمية المشروع قرروا الموافقة عليه على ان تمدهم وزارة الاقتصاد والتخطيط بتوضيحات كتابية لتفسير مبررات عدم تحديد نسبة الفائدة في إطار اتفاقية القرض وذلك قبل عرض مشروع القانون على الجلسة العامة.

وتم بتاريخ 09 جانفي 2024 مد اللجنة بمذكرة توضيحية حول الشروط المالية للقرض تتضمن مبررات عدم تحديد نسبة الفائدة في إطار مشروع هذا القانون.

قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم وعلى الجهد المبذول والآن ننتقل إلى النقاش العام، قائمة أولية النواب المحترمون: هشام حسني، نبيل حامدي، منال بديدة، عبد الستار الزارعي، وليد حاجي، بسمة الهمامي، محمد شعباني، الناصر الشنوفي، أنور المرزوقي، سنياء بن المبروك.

المصدح للنائب المحترم السيد هشام حسني، غير منتمي له ست دقائق، المقعد 216.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرة أخرى نناقش قرضا، نحن في انتظار مشاريع قوانين للاستثمار تحفز وتنشط الاقتصاد لكن للأسف تأتينا الحكومة في كل مرة بمشروع قانون اتفاقية قرض وهذا لم يشذ عن القاعدة.

نعود إلى هذا القرض المقدر بأربعين مليون أورو وهو ما يقارب 128 مليار دينار تونسي كان من الممكن اليوم الاستغناء عن هذا القرض حسب السياسة المرسومة من السيد رئيس الجمهورية وهي الاعتماد على الذات واليوم كانت لدينا إمكانية خلال مناقشة قانون المالية أن نوفر موارد ذاتية لوزارة التربية تفوق قيمة هذا القرض وكان من الممكن توفير مقدار 24 مليار سنويا وبعد ست سنوات توفر لنا 144 مليار دينار وهي تفوق هذا القرض طبعا من مالنا ودون فوائد ودون التزامات لأننا حين نرى هذا القرض فهو ليس قرضا مفتوحا بل هو قرض فيه التزام بتحقيق أهداف يعني تعليم ذي جودة وتعليم عادل وبالتالي سنكون تحت المراقبة وهناك شروط في السحب.

صحيح أن هذا القرض يتضمن شروطا ميسرة رغم أنه لا توجد نسبة فائدة محددة ومرجعنا هو "Euribor" وإن شاء الله يوضح لنا السيد الوزير نسبة الفائدة في ردوده حتى نكون على بينة من ذلك.

أعود مرة أخرى وأقول إن سنحصل على هذا القرض على أساس تعصير المؤسسات التربوية وتوفير تعليم ذي جودة يجب أن نقيم قبل كل شيء القسط الأول لسنة 2014 بعد عشر سنوات هل حقق الهدف المنشود أم لا؟ وحين نرى نظامنا التربوي والنتائج الحاصلة إلى حد الآن نعرف أنه لم يحقق هذا الهدف.

اليوم لدينا نظام تربوي أقل ما يقال عنه رديء حتى لا أقول فاشلا وينتج الترسب ومغادرة مقاعد الدراسة ومستوى مضمحل جدا وهذا لا يخفى على أحد لماذا؟ ليس هناك البنية التحتية فقط لا بد من مراجعة النظام التربوي ولنا سنوات ونحن نسمع عن الإصلاح التربوي منذ عهد الشرفي وفريعة إلى غير ذلك فكل منظومة تأتي تتحدث عن الإصلاح التربوي ولكنه لم ير النور.

فالإصلاح التربوي يكون بالبرامج صحيح البنية سيئة لكنها تعتبر جزءا صغيرا من الإصلاح التربوي الذي يكون بالتكوين وبالموارد البشرية ونحن نريد القيام بالإصلاح التربوي في حين يتم انتداب المدرسين دون أدنى مناظرة أناس لا يميزون بين رسم الهمزة وعلامات الإعراب ويدرسون ونريد أن ننتج تعليما ذو جودة فهو ليس ببناء المدارس العصرية أو بتوفير التجهيزات أو الحافلات كل هذا يسمى زينة لإظهاره للخارج إنما هناك مسائل جوهرية وهي التي ستعطي جودة التعليم ونربط التعليم بهدف أين نريد أن نصل بهذه الناشئة في سوق الشغل.

اليوم حتى نظامنا التقييمي لا يعطي جودة التعليم وكل أبنائنا اليوم ينجحون مهما كان مستواه ولي سؤال سيدي الوزير أعطنا عدد المنقطعين عن المدارس الابتدائية ومن سنوات السابعة إعدادي فقط وسنرى هذا العدد المفزع.

إذن هذا لن يحله هذا القرض بل ستحله سياسة تربوية يجب أن تكون مرسومة ومدروسة وكفانا من تعدد اللجان وقد قلنا بأن أي مشروع إن أردنا قبره نحدث له لجانا فهذه اللجان المعنية بالإصلاح التربوي موجودة منذ أكثر من ثلاثين عاما والاستشارات أيضا موجودة لكن النتيجة لا تخفى عن الجميع ونرى نتاج منظومتنا التربوية.

شكرا على رحابة صدركم سيدي الوزير، صحيح هذا القرض ضروري لأنكم لم توافقوننا في مقترحاتنا بتوفير موارد ذاتية لكننا اليوم أمام ضرورة الموافقة على هذا القرض وإن شاء الله يكون آخر قرض للبلاد التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح الآن للسيد النائب المحترم نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق، المقعد 91.

السيد نبيل الحامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطاراته وكفاءاته بوزارة التربية،

من أين سأبدأ حديثي سيدي الوزير؟ سأقول لك لن يكون هناك إصلاح تربوي دون ماء صالح للشراب كما أنه لن يكون هناك إصلاح تربوي دون صحة، الإصلاح التربوي الحقيقي هو في برنامج أو برامج حقيقية لإصلاح جذري للتعليم وخاصة التعليم العمومي وللمدرسة العمومية.

سيدي الوزير، سأحدثك اليوم بعد زيارتكم الأخيرة لولاية القيروان والمجلس الجهوي للتعليم وقد باركناها جميعا لكن مازالت هناك نقائص في عدة أرياف في القيروان وخاصة في منطقة عين جلولة مدرسة مقرة ومدرسة عين جلولة وسط المنطقة لقد مر التاريخ على هذه المدارس.

كذلك سيدي الوزير، في الوسلاتية مدرسة وادي القصب ومدرسة أولاد عيار حيث لا توجد ولو قطرة من الماء وهناك أيضا مدارس أخرى في السبيخة مدرسة أولاد عون حقيقة سيدي الوزير لو أريك صور مدرسة أولاد عون ستقول نحن مازلنا في القرن 14 وهناك مدرسة دار بن عاشر والذريعات وهي مدارس تعاني الويلات ومازال أبناؤنا يعانون.

سيدي الوزير، سأتحدث عن هذا القرض وهو قرض حقيقي في إصلاح المدرسة العمومية نقول لك نحن معك لإصلاح البنية التحتية ولكن حتى يتم ذلك يجب أن تصلك كل الحقائق عن كل المدارس وكل المعاهد وكل المدارس الإعدادية الموجودة في تونس من شمالها إلى جنوبها لا نريد التغطية إنما نريد الحقائق التي يمكن أن نصلح بها التعليم في تونس.

سيدي الوزير، أريد أن أقول أيضا بأنك أنت أستاذ في الحقيقة والأستاذ يحس بمعاناة المربين في شتى المجالات يجب إيلاء نظرة حتى يكون الإصلاح التربوي من الممكن إصلاح البنية التحتية وأنا معك ولكن حتى يتم ذلك يجب أن تصلح أيضا الأوضاع المعيشية لكل المربين الموجودين في تونس حتى لا نحتاج للدروس الخصوصية التي أصدرت لنا فيها قانونا.

سيدي الوزير، أريدك اليوم أيضا أن توجه رسالة مباشرة إلى كل النواب في قطاع التعليم الثانوي أو في التعليم الابتدائي أو حتى المرشدين التربويين الذين يريدون سماع الرسالة منك وليس من الجرائد أو منا، نحن أريد منك أن تطمئنهم اليوم فحتى العقود التي

أبرمناها اليوم نقول بأنها في صالحكم أفضل من أن يبقى الفرد في الخارج.

سيدي الوزير، أريد أن أحدثك عن معاناة أبنائنا اليوم خلافا لمعاناة البنية التحتية نود في كل برنامج لكل مدرسة أن تحدث لنا قاعة مراجعة حقيقية وفيها كتب المطالعة حتى نرجع إلى نظامنا القديم فاليوم العديد من الأطراف التي تشكو من ضعف المستوى حيث لا يمكن كتابة حتى مراسلة أو رسالة وهذه حقيقتنا سيدي الوزير.

سيدي الوزير، لدي توصية أيضا اليوم حيث ثلاث عائلات من السبيخة طلبوا مني تبليغك فقد تم طرد أبنائنا البالغين من العمر 16 عاما طردا نهائيا من معهد السبيخة بعد مظلمة تاريخية في مشاكل داخل الدرس وإذا دخل التلميذ اليوم للدرس ولم يستطع فهمه فإما العمل على إصلاح العلاقة بين المربي والتلميذ أو هناك كفاءات في ولايات القيروان المرشدين الاجتماعيين يتصلون بأبنائنا ويتحدثون معهم قبل أن يتم طردهم نهائيا ثلاثة من أبنائنا أين سيذهبون الآن سيدي الوزير هل سيبقون بالشارع؟

نطلب منك سيدي الوزير إسعافهم وارجاعهم إلى مقاعد الدراسة قبل أن يصبحوا مجرمين لأن مادة القنب الهندي والمخدرات موجودة في المؤسسة العمومية وهذا كله في حمايتك ما دمت اليوم تحس بكل ما يدور داخل المدارس العمومية وبحكم تكوينك في قاعات الدرس وخارجها وداخل الساحات.

سيدي الوزير، لدي معلومة يجب حث كل التلاميذ على أداء تحية العلم داخل المؤسسات التربوية ليرجع الحس الوطني الحقيقي بعد هذا المسار وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية لها خمس دقائق، المقعد 214.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير التربية،

نثمن مجهوداتكم لتحسين المنظومة التربوية في تونس ونثمن مجهودات الجهات أو الأشخاص الذين كانوا وراء إبرام عقد هذا القرض الذي سيخصص لبرنامج تعصير المؤسسات التربوية في جزئه الثاني.

السيد وزير التربية، هل سيقع الأخذ بعني الاعتبار في برنامجكم هذا الفروقات الشاسعة والشاسعة جدا بين المؤسسات التربوية في المدن والأخرى التي في الأوساط الريفية؟ لا وجه للمقارنة حيث يتعرض أبناؤنا في الوسط الريفي إلى ظلم كبير بنية تحتية مهترئة وانعدام لوسائل النقل في بيئة جغرافية معقدة تجعل الرحلة إلى المدرسة أو المعهد رحلة شاقة جدا.

الدراسة في الوسط الريفي أصبحت عبئا نفسيا ثقيلا على التلاميذ الأمر الذي جعلهم ينفرون من الفضاءات التربوية وهو ما يفسر ضعف النتائج والانقطاع المبكر عن الدراسة.

أعطيكم مثالا سيدي الوزير في معتمدية بئر علي بن خليفة 52 مدرسة ابتدائية أغلبها يعود إلى الخمسينات والستينات تبرع بأرضها وبناها أجدادنا وبقيت على حالها منذ ذلك الحين ولم يتغير فيها سوى الدهن والطلاء الذي كان يتبرع به الأولياء عند كل عودة مدرسية جدران آيلة للسقوط وساحات غير مبلطة ولا يوجد ملعب ولا مطعم ولا قاعات تحضيرية ولا انترنت ولا فضاءات إعلامية.

مدارس إعدادية ومعاهد مبنية في الخلاء بعيدة كل البعد عن الدوريات الأمنية الأمر الذي جعل العنف يتزايد أمام فضاءاتها آخرها الأسبوع قبل الفارط تلميذ يعتدي على زميله بسكين وعندما زرت المدرسة أشفقت على ذلك التلميذ ولو كنت مكانه في ذلك الفضاء الموحش لافتعلت مشكلة في الصباح وأخرى عند المساء.

التقسيم الجديد للمناطق ذات الأولوية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المعتمديات ذات الطابع الريفي وعملا بمبدأ العدالة الاجتماعية يجب تعويضها عن سنوات التهميش التي عانت منها حيث أن معتمديات ولاية صفاقس ذات الطابع الريفي حرم تلاميذها من الدراسة في بيئة تربوية سليمة.

السيد الوزير، لا يجب أن نهتم فقط بتحسين البنية التحتية للمؤسسات التربوية بل يجب أن نهتم أكثر بتحسين البنية النفسية للتلاميذ حيث أن بلادنا اختزلت الإصلاح في حضارة بناء الإسمنت وتناست حضارة بناء الإنسان أقصد هنا بناء نفسية سليمة لتلاميذ اليوم الذين سيبنون تونس الغد.

البناء النفسي السليم للتلاميذ يكون من خلال إجبارية ممارسة الأنشطة الثقافية من مسرح وموسيقى ورقص وأدب في الفضاءات التربوية.

إجبارية إحداث خطة معالج سلوكي ومستشار نفسي خاص بالتلاميذ في كل المؤسسات التربوية ولو بصفة دورية تشرف عليها المندوبيات.

تجهيز كل المؤسسات التربوية بفضاءات رياضية متنوعة.

دورات تكوينية للتلاميذ في بناء القدرات الذاتية وتطوير الكفاءات.

دورات تكوينية للأولياء تشرف عليها المندوبيات في فنون التعامل مع الأبناء تقام بصفة دورية في المدارس الابتدائية.

دورات تكوينية مستمرة مع المربين في مهارات التواصل الفعال مع التلاميذ وإذا كنا نريد بناء تونس الغد يجب أن نتقن حقا بناء رجالات الغد.

الصادم في التقرير سيدي الوزير، هو أن هذا البرنامج والذي بدأ منذ سنة 2014 واليوم وبعد عشر سنوات حققنا فقط 70% من المشاريع المبرمجة يعني سنجد أنفسنا سنة 2035 مازلنا نتحدث عن تنفيذ ما نتكلم عنه اليوم هنا يجب إيجاد الحلول لاختزال الآجال في الاستشارات والمتابعة اللصيقة للمشاريع العمومية والبحث عن أسباب عزوف المقاولين عن قبول الصفقات التابعة لوزارة التربية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن النائب المحترم للسيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق، المقعد 144.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

صباحكم وطن إن شاء الله ونرحب بالسيد وزير التربية وكل الوزارة فمرحبا بكم،

سيدي الوزير، سمعتكم طيبة في وزارتكم وبجميع أطيافها فأرجو من سيادتكم أن تحافظوا على هذه السمعة الطيبة ولا نريد أن تكون لقاءاتنا روتينية وباردة لأننا سبق أن طالبنا سيادتكم ووزارتكم بعدة مطالب ولهذا فإني أنصحكم وأنصح الجميع بأن ننتبه إلى مثل هذه اللقاءات حتى تكون مجدية وفاعلة بإذن الله.

سيدي الوزير، أنا محمل برسائل من عدة أطراف وخاصة من الأساتذة النواب، الأسبوع الفارط يوم الأربعاء جاء إلى هنا السادة الأساتذة النواب وأصروا على أن يعتصموا أمام البرلمان لكننا وبمجهودات العديد من السادة النواب أقنعناهم والحمد لله.

سيدي الوزير، هذه الفئة هناك من قضى 15 سنة يعمل كأستاذ نائب وهذا أمر مقلق وخاصة وضع بلادنا وأن البرلمان السابق بقانون 38 الكاذب كان هؤلاء النواب يريدون العمل ولكن وبهذه الطريقة فحسب رأيكم سيدي الوزير كيف سنقنعهم إذا لم يكن لدينا برنامج باتفاق من البرلمان ووزارة التربية والحكومة ورئاسة الجمهورية لحلحلة مشكلة أصحاب الشهائد العليا، فهذا مشكل كبير وهو يهدد السلم الاجتماعي.

سيدي الوزير، يطالبك الأساتذة والمعلمون النواب بضرورة إرساء سياسة واستراتيجية لطمأنة هذه الفئة، فهل لنا القدرة على فعل ذلك؟

سيدي الوزير، يطالبونكم على الأقل حسب الأولوية وحسب سنوات العمل النيابي وحسب أعمارهم بأن ترسم لهم سياسة مطمئنة فهذا لصالح البلاد ولصالح تونس حتى نحافظ على السلم الاجتماعي لأن مشكلة أصحاب الشهائد العليا مشكل مرهق ومخيف فلا بد من رسم سياسة واستراتيجية لحلحلة مثل هذه المواضيع خاصة أننا في مسار إصلاحي فليس لنا القدرة على أن نقنع هذه الفئة إلا إذا كانت لنا سياسة وأهداف واضحة لحلحلة مثل هذه الوضعيات فالأساتذة النواب وغيرهم يطالبونكم بالطمأنة على الأقل وحين تعطيه استراتيجية وتقول له مثلا في العام المقبل أو الذي يليه أو حتى بعد خمس سنوات فيطمئن بأنه سيعمل في يوم من الأيام وسينتج.

سيدي الوزير، لست أنا من يعلمك وأنت على علم بهذا ولديك العديد من المطالب من الناس الذين يريدون الانتقال وهناك مناظرة إذ يقول القيمون المرشدون أن هذه المناظرة فيها ظلم كبير فلا بد من مراجعتها.

أرجوك سيدي الوزير، فقد أرهق كاهلنا كنواب بمثل هذه المطالب صحيح نعرف واقع تونس المالي ولكن لا بد من رسم سياسة لحلحلة مثل هذه المواضيع وشكرا لكم وإلى لقاء آخر إن شاء الله والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق، المقعد 195.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

من المهم جدا العمل على تحويل مؤسساتنا التربوية إلى مؤسسات عصرية ومن المهم جدا كذلك الوعي بالحالة المزرية لأغلب المؤسسات التربوية ومن بين هذه المؤسسات تلك الموجودة بمعتمدية حاجب العيون ومعتمدية العلا هذه المعتمديات المهمشة إلى أبعد الحدود.

سيدي الوزير، قبل أن نتحدث عن المدرسة العصرية يجب أن نعرف أنه في معتمدية حاجب العيون وغيرها من المعتمديات الداخلية خاصة في القيروان توجد صعوبة كبيرة في تنقل أبنائنا التلاميذ ويدرك الجميع أنه في ولاية القيروان تقريبا ما بين 35 و40 حافلة معطبة ولم يجدوا قطاع الغيار المناسبة لهذه الحافلات وهذا أمر مؤسف.

أسوق لك مثلا تلاميذ منطقة السودان من عمادة السرجة معتمدية حاجب العيون يتنقلون ما يقارب 7 كيلومتر نحو إعدادية السرجة لمزاولة دراستهم وهناك من لا يتنقل وهناك ربما من انقطع عن التعليم يعني 7 كيلومتر ذهابا ومثلها إيابا ثم نتحدث عن التعليم العصري والمدرسة العصرية وهذا مؤسف جدا في سنة 2024.

عندما توفر وزارة التربية حافلة لمنطقة دار الخريف من معتمدية حاجب العيون هنا نشكر الوزارة على هذا ولكن أعلم سيادتكم سيدي الوزير أنه لم يتم إلى يومنا هذا تفعيلها بسبب غياب السائق اليوم لدينا أزمة في توفير سائق حافلات في وزارة التربية وهذا أمر مؤسف.

سيدي الوزير، يوم أمس قمت بزيارة إعدادية ابن أبي الضياف التي زرتموها سيادتكم منذ تقريبا ثلاثة أسابيع، قاعات دون إنارة وهذا الأمر يطرح كذلك في بقية المعاهد والإعداديات والمدارس الابتدائية أي أن المعلم والأستاذ يدرس اليوم في غياب الإنارة داخل القاعات الآيلة للسقوط وطبعا هذا أمر مؤسف كذلك وهنا أطالب سيادتكم بالتسريع في القيام بالمعاينات والصيانة وعند الصيانة إعطاء الأولوية لموضوع الإنارة.

سيدي الوزير، بقايا تجهيزات وأثاث مكدس في جميع المؤسسات التربوية وقد عاينتم ذلك بأنفسكم فهذا يوفر أموالا ضخمة للمؤسسات التربوية هذا أولا ثم هو يحتل مجالا شاسعا في المؤسسة التربوية وأيضا هو خطر لقد وجدوا في إعدادية ابن أبي الضياف ثعلبا بين التجهيزات يعلم الله من أين دخل ويمثل كل هذا خطرا على المؤسسات التربوية ولا أعرف سيدي الوزير ما المشكل من بيع هذه التجهيزات التي ستوفر عدة مداخيل للوزارة وللمؤسسات التربوية فلنبحث عن صيغة لحلحة هذا المشكل. طبعا لن نتحدث هنا عن النقص الحاصل في التجهيزات إلى غير ذلك.

سيدي الوزير، المبيتات المغلقة أو جزء منها بسبب النقص الحاصل في الإطار فيوجد تلاميذ انقطعوا لأنهم يسكنون في الجبل ويبعد 10 و20 كيلومتر ولا يمكنه التنقل عبر وسائل النقل الريفي فيضطر للانقطاع فالأسباب واهية خاصة أحيانا أنه راسب ويعيد السنة والأولوية لهذا التلميذ فالأولوية لمن يسكن أبعد من غيره في المسافة عن تلك المؤسسة هو من يجب أن ننظر إليه بعين الاعتبار ثم أن المبيتات والتجهيزات متوفرة اليوم وتوفر الوزارة في أسرة وأثاثا جديدا ثم نغلقها ولا نسكن فيها أبناءنا الذين يبعدون عن المؤسسة التربوية هذا غير معقول سيدي الوزير فالوقت لا يكفي لطرح بقية النقاط وفرصة أخرى وشكرا على الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها ثلاث دقائق، المقعد 44.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير التربية وكل الإطارات المرافقة،

نحن اليوم نناقش القرض المتعلق ببرنامج تعصير المؤسسات التربوية 2.

المهمة التربوية تعتمد على ثلاثة شروط مفصلية إذا اختل أحد هذه الشروط اختلت التوازنات في المهمة التربوية بل فشلت، الثلاثي هو التلميذ مستقبل هذه الدولة والمعلم الذي يصنع الأجيال والمدرسة المكان الحاضن للشرطين الأوليين.

على كل ربوة مدرسة عصرية ما معنى هذا سيدي الوزير والطريق المؤدي إلى المدرسة العصرية لا يزال متخلفا وبدائيا، طريق لا يزال على حاله وعلى عهده منذ أن بنيت هذه المدرسة في بدايات الستينات والخمسينات على تلك الربوة والأودية ما زالت حين تفيض تأكل أبناء تونس المنسية ولا يزال ذلك الوادي يهدر إلى يومنا هذا زد عليه الكلاب السائبة حين الجفاف.

ما معنى مدرسة عصرية والمعلم يسمى نائبا وعقده عقد استغلال وتهميش وحط من القيمة والشهادة العلمية تسعة أشهر عقد العمل للأساتذة والمعلمين والقيمين والمرشدين التطبيقيين.

لا يمكن أن تكون المدرسة عصرية إذا لم تسو وضعية المعلمين والأساتذة النواب وغيرهم من المرشدين التطبيقيين سيدي الوزير وإذا لم يكن التلميذ أصلا مهيأ ومرتاحا للتعلم والتربية.

سيدي الوزير، تستفزني بعض العبارات مثل العدالة الاجتماعية ومبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

على أهمية هذا التوجه وهذه الاتفاقية إلا أن هذه المبادرة سيدي الوزير تبقى منقوصة مادامت تأتي ضمن توجه وطني متكامل وشامل ومن المفروض أن تكون هذه المبادرات مرتبطة أيضا بعديد التدخلات كتدخل وزارة التجهيز في برامجها حول البنية التحتية في بناء الطرقات والجسور ومع وزارة الداخلية والجماعات المحلية في بناء البلديات المستحدثة وتطوير الريف المعزول يقول جبران خليل جبران: "يقوم الوطن على كاهل ثلاثة فلاح يغذيه وجندي يحميه ومعلم يربيه"، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق، المقعد 107.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

من المفروض عندما نتحدث عن قطاع التربية والتعليم نكون منشرحين ولكن للأسف سأبدأ بمأساة لفتاة تلميذة تزاول تعليمها في المدرسة الابتدائية الهادي العجلاني بفرنانة دهستها حافلة منذ أسبوعين تقريبا وهنا أستغرب لأننا من هذا المنبر نهنا كم مرة إلى إمكانية وقوع كوارث في بعض المؤسسات التربوية ونهنا السلط لتأخذ الأمور بجدية.

أنا أستغرب كيف يمكن أن نطمئن شعبنا وكيف يمكن أن نبني بلادا إذا كانت هناك مدرسة بها ثلاث أقسام بوزاراتها المختلفة من تجهيز وغيره وتبقى ثلاث سنوات بدون تجهيز إلى حد الآن.

نحن لا نعترض على القضاء والقدر لكن من المؤسف تلميذة في عمر الزهور تدهسها حافلة حيث يتم نقل التلاميذ على متن "تكتك" ويعيشون وضعيات مخجلة حتى عندما طالبنا بتوفير حافلة صغيرة لنقلهم يتحججون بعدم توفر سائق ولابد من تعيين السائق من الحضائر. حقيقة لم يعد بإمكاننا التحمل أكثر ولا بد من تدخل عاجل لفض إشكال هذه المدرسة في القريب العاجل على الأقل توفير وسيلة نقل لنقلهم إلى المؤسسة التي يدرسون بها.

أضم صوتي إلى بعض الزملاء، سأتحدث كذلك عن العدالة الجهوية، أتحدث عن العدالة الجهوية عندما توجد مدارس في جهات سأذكرها في القصرين لم تتمتع بأي شيء من القسط الأول من الإصلاح التربوي، المدارس إلى حدّ الآن بلا سياج ولا كهرباء ولا ماء، أغلب من يقومون بالتدريس هم من النواب بلا تجهيزات. يقطع التلميذ 9 كلم مشيا على الأقدام حيث لا تتوفر المواصلات ولا طريق يمكن لوالده أن يوصله وإلى الآن تتمثل لمجته في قطعة من الخبز والهريسة. المؤسسات التربوية بلا سياج وغيره مثل جدرة ومناطق أخرى لا يعلمها إلا الله.

السيد الوزير والحكومة، لا يجب أن تفكر كثيرا في الصحة والتعليم هناك جوانب ومشاكل لا تتطلب إصلاحا ونبقى نفكر في البرمجة من عدمها لا يعقل هذا. لماذا أتحدث عن العدالة الجهوية لأنه لا يكفى الفقر وعدم توفر أى شيء في المدارس فأغلب الأولياء تنقلوا إلى المدن رغم الفقر والبطالة ليمكنوا أبناءهم من الدراسة وستثمرون على الأقل في رأس المال ذاك. لقد أغلقت المدارس في الريف لأنه لا يتوفر فيها أى شيء.

ثم إن الإصلاح التربوي عماده الأساسي هو الإطار الموجود العامل بالمؤسسات التربوية من مرشدين وتطبيقيين وقيمين وأساتذة ومعلمين وإذا لم يشعر الإطار التربوي بالطمأنينة على مستقبله فكيف يمكن لنائب أن يعمل بدون تغطية صحية؟

أعرف أن وزير التربية اجتهد في هذا الموضوع لكننا نقول للحكومة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا حضرة النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد الناصر الشنوفى عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق. المقعد رقم 57.

السيد الناصر الشنوفى

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد وزير التربية والإطارات السامية المرافقة له،

في البداية السيد الوزير ومن خلالك لا أريد أن أترك هذه الفرصة لأوجه تحية خالصة إلى كل العاملين بهذا القطاع. نحن نرى الشوارع والأنهج صباحا مساء وفى كل وقت نرى أن المدرسة هى التى تحيى أو التى تعطى هذا الأمل لتونس ونتمنى أن تكون سنة دراسية طيبة والأكيد أنها ستكون طيبة بنتائجها وبما تحقق لأبنائنا من معرفة يأخذونها من سادة عاهدوا على أنفسهم البذل والعطاء

واستغلال كل الفرص رغم الظروف الصعبة ورغم ظروف بلادنا ولكن المدرسة دائما تكون في الموعد.

السيد الوزير، يأتي هذا القرض لبناء فكرة طيبة وهي العناية بالمدرسة وأساسا بناء مدارس ابتدائية جديدة والسؤال المطروح هل أن هذا القرض يفي بحاجيات الوزارة يعني لبناء المدارس؟ 80 مدرسة جديدة فقط.

ثم العنصر الثاني هو مشكل النقل المدرسي وتوجه الوزارة وهو توجه طيب ولكن عدد الحافلات التي سيوفرها هذا القرض لن يكون كافيا بتاتا للقيام بالمهمة النبيلة التي ترجى من هذا المشروع. ثم على الحكومة أن توفر أو تنتدب سائقين لنقل التلاميذ، كيف نوفر الحافلة ولا نجد من يقودها حتى وإن كان العدد قليلا؟ تم إرسال الحافلات مثلا هذه السنة ولكن ما نعرفه أن السائقين غير متوفرين. من المفروض ومن البديهي ومن الطبيعي أن تسهر الحكومة وأن تعمل في حينها على توفير السائقين على متن هذه الحافلات.

نقطة أخرى سيدي الوزير، وهو طلب بالنسبة إلى أبناء الفحص بعد أن قدم أحد مواطنيها هبة لبناء مدرسة في حي كبير وهو حي الدراوشية الأرض موجودة على ذمة الوزارة قانونيا ولكن نتمنى أن توفر الوزارة الاعتمادات لبناء هذه المدرسة الجديدة.

ثم لا يفوتني أن أعيد الطلب سيدي الوزير الذي يهمّ سور المدرسة الابتدائية بضمدة الذي ظلّ على حاله لأكثر من ثلاث سنوات.

السيد الوزير، النقطة الأخيرة في علاقة بالمدارس الابتدائية لابد من النظر في عمق دور المتفقد في التعليم الابتدائي، لا يمكن أن يبقى دور المتفقد هو دور المساعد البيداغوجي والمرشد البيداغوجي يكتفي بوضع العلامات في زيارة تفقدية وينتهي الأمر. لا بد أن يتطور عمل المتفقد إلى البحث عن مشاكل المدرسة وعن أسباب الانقطاع وعن إعداد بحوث تهم دائرته. فلا بد أن نطور من عمل المتفقد حتى يكون في مستوى تطلعاتنا لبناء مدرسة جديدة وتلميذ جديد. مع الشكر السيد الوزير مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق. المقعد رقم 7.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد وزير التربية وبالوفد المرافق،

مرحبا بكم،

سيدي الوزير، بطبيعة الحال قرأت تقرير لجنة المالية والميزانية هناك ملاحظات جلية، الحقيقة أن برنامج تحسين المؤسسة التربوية هو برنامج كبير وبرنامج طموح.

هناك العديد من الملاحظات لكنني اخترت ملاحظتين هامتين، إن الإمكانيات المرصودة السيد الوزير محدودة ولا تفي بالحاجة وبطبيعة الحال لا تستجيب لتطلعات جميع معتمديات البلاد.

أقرأ 80 مؤسسة تربوية في حين أن البلاد بعملية حسابية تعد أكثر من 250 معتمدية ونعرف أن هذه المعتمديات في حاجة إلى عملية التعصير والتحديث. مدارس تمثل ثلث المعتمديات والحافلات، ثلث المعتمدية بصفة عامة من مدارس وحافلات، التساؤل أين بقية المعتمديات من كل ذلك؟

المسألة الثانية مساهمة الدولة في هذا المشروع 19 بالمائة فقط، على كل حال هو قرض لكن المساهمة ضعيفة في الحقيقة.

الملاحظة الثانية السيد الوزير، هو أن برنامج التعصير يتحدث عن 75 وأنا ابن وزارة التربية وابن وزارة التعليم العالي، أتساءل ما هو دور التربية في شراء الحافلات والتصرف فيها وفي صيانتها؟

أود منك توضيح مسألة الحافلات التي تتطلب فيما يعد الصيانة والسائقين هل هذا دور وزارتنا أم لا السيد الوزير؟ التساؤل بسيط وأتمنى منك تقديم توضيح بسيط فيما يتعلق بهذه المسألة.

الخلاصة من ذكر كل هذا هو دعوتكم إلى وضع برنامج تكميلي وإضافي لتعصير المؤسسات التربوية برنامج عدد 3 قصد مجابهة الحاجيات الكبيرة والمتعددة في جميع المستويات من بنية وحافلات نحن نتحدث اليوم عن العدالة الاجتماعية حتى يكون التوزيع شاملا وعادلا.

السيد الوزير، لم أطل في الملاحظات في حين أنها كثيرة ولكن اخترت طرح ملاحظتين فقط. بخصوص التساؤلات، أولا تعصير المؤسسات التربوية قد يكون أحد محاور إصلاح المنظومة التربوية وبقدر ما أثمن مشروع هذا القانون بقدر ما أدعوكم إلى وضعه في إطاره العام والإطار العام هو مدرسة المستقبل وتلميذ المستقبل كيف نريد أن يكون تلميذ المستقبل السيد الوزير؟

التساؤل الآخر، متى تنطلق فعليا أشغال المجلس الأعلى للتربية الذي ننتظره بفارغ الصبر؟ متى يتم رصد الإمكانيات المالية والبشرية حتى يتمكن من تحقيق أهدافه؟

هل قامت الوزارة السيد الوزير بجرد أسباب انقطاع التلاميذ اليوم عن الدراسة؟ هل نادينا في كل منطقة أخصائيين اجتماعيين والمعذرة على الكلمة السيد الوزير لا أريدك أن تغتاظ مني هناك قرارات لا تؤخذ في المكاتب فهناك جامعيون ومختصون في اتخاذ هذه القرارات يقومون بهذه الدراسات بطرق علمية يكفينا من "أظنّ ويبدو لي وكذا" ولنشرّك الجانب الاجتماعي.

أتمنى ألا يكون موجودا في وزارة التربية بكل أمانة أقولها لك السيد الوزير دون انزعاج أن ننتدب أساتذة نواب لإرضاء كذا أو ندخل شربكا نقابيا في قرارات كبيرة فلكل مقام مقال.

المعذرة لأنني أحدثك بكل حماس لأنني ابن القطاع وعلى دراية كاملة بقيمتك العلمية وأنا أيضا أريد حلولا متمثلة في الحد من هذه الظاهرة لأن اليوم هناك أكثر من 100 ألف تلميذ منقطع عن الدراسة. متى نبدأ في التفكير في الترفيع في جراية المربين ورد الاعتبار إلى سلك المربين؟ هل شرعتم السيد الوزير في التفكير في الساعات المخصصة للغات والعلوم ولا سيما الرياضيات؟

المدارس العليا للمعلمين السيد الوزير والمناظرات لتكوين المربين لا تتركوا المربين يباشرون عملهم بدون تجربة.

لم تعد تونس اليوم مصنفة على قائمة ترتيب "PISA" للبرنامج الدولي لمتابعة مكتسبات التلاميذ أصبحنا غير مدرجين منذ سنة 2016 هذا البرنامج تنظمه منظمة التعاون والتربية.

اليوم سيدى الوزير، ننتظر من الإصلاح التربوى التعصير والتحديث، التحديث والتعصير السيد الوزير ليس تحديث وتعصير أشكال "c'est pas une modalité de façade" بل تحديث وتعصير الجواهر " il faut toucher le fond" السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل لها ثلاث دقائق. المقعد 102.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التربية وكافة إطارات الوزارة المرافق له،

فى البداية، أردت أن أثمن العمل الكبير الذى تقوم به الوزارة فى معاضدة جهود الدولة فى عملية إصلاح المنظومة التربوية من جهة وتعصير المؤسسات التربوية من جهة ثانية وهذا ما لمسناه على أرض الواقع وهنا أريد أن أقدم مثالا للمدرسة الابتدائية فرحات حشاد بالكرم الغربي التي شملتها عملية التهيئة والصيانة في انتظار القسط الثانى لاستكمال أشغال التوسعة وصرحت سيادتك أن الاعتمادات متوفرة.

المعروض علينا اليوم هو مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبى للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة فى تعصير المؤسسات التربوية. بالرجوع إلى نص مشروع القانون وشرح الأسباب نلاحظ أن برنامج تعصير المؤسسات التربوية يأتى إلى تفعيل الرؤية الإستراتيجية من خلال تحسين مكتسبات التلاميذ وذلك بالتقليص من كثافة التلاميذ داخل الأقسام وتحسين نسبة التأطير وخلق بيئة جاذبة داخل المؤسسة التربوية حيث سيوفر 12 ألف مقعدا إضافيا وسيساهم فى تعزيز النقل المدرسي.

حدّدت الكلفة الجملية لبرنامج تعصير المؤسسات التربوية بـ 80 مليون أورو أى ما يعادل 271 مليون دينار تونسى تتوزع كالآتى: تمويل من الجمهورية التونسية بما قدره 51 م د تونسي وقرض مسند من قبل البنك الأوروبى للاستثمار بكلفة 40 مليون أورو أى حوالى 136 م د تونسى وهبة مسندة من قبل الاتحاد الأوروبى بكلفة 25 مليون أورو مع مدة سداد 24 سنة وهي مدة مقبولة باعتبار أن مبلغ القرض غير مرتفع نسبيا وفترة إمهال سبع سنوات وهى فترة ايجابية تمكن الدولة التونسية من آجال كافية للإيفاء بالتزاماتها المالية، بالإضافة إلى عدم وجود عمولة تعهد مع البنك الأوروبي للاستثمار مقارنة مع بقية الممولين الأجانب.

النقطة الثانية التى أود الإشارة إليها فى علاقة بعناصر برنامج تعصير المؤسسات التربوية وترتكز على ثلاثة عناصر أساسية وهى البناءات والتجهيز والمرافقة الفنية.

بالنسبة إلى البناءات، 80 مشروع إحداث جديد للمدارس الابتدائية هل سيكون السيد الوزير بالتوازي مع أشغال التهيئة والصيانة للمدارس ذات الأولوية أم لا؟

بالنسبة إلى التجهيزات فى علاقة باقتناء الحافلات المدرسية المساهمة فى تعزيز النقل المدرسين، هل سيتم توزيعه على كل المندوبيات الجهوية للتربية وما هى المعايير التى ستعتمدها الوزارة فى ذلك؟

بالنسبة إلى العنصر الأخير المرافقة أو المساندة الفنية لبعض الدراسات وانجاز المشاريع فى مختلف مراحلها المدرجة ضمن البرنامج، هل تمّ تكوين إطارات وزارة التربية مركزيا وجهويا فى مجالات ذات العلاقة بالبرنامج؟

فى الختام، نحن ككتلة الأمانة والعمل سنصوت بـ "نعم" على مشروع هذا القانون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. تضم القائمة كل من السادة والسيدات النواب المحترمين: عادل ضياف، أسماء الدرويش، عمار عيدودى، بدر الدين قمودى، أحمد بنور، ظافر صغيري، حاتم لباوي، لطفي الهمامي، رشدي الروسى وضحى سالمى.

الكلمة للسيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق. المقعد رقم 134.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية وإطارات وزارة التربية المرافقة،

ينص الفصل 44 من الدستور على أن الدولة تضمن الحق في التعليم العمومى المجانى بكامل مراحله وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية وهذا حق دستورى لكل تونسى بكامل ربوع الجمهورية.

أنا أعتبر قطاع التربية أهم قطاع وهو القطاع الاستراتيجى والحقيقي وأن وزارة التربية هي وزارة سيادة بامتياز لأن كل عائلة فيها شخص مندمج فى التربية سواء كان تلميذا أو أستاذا أو معلما وإذا لم يكن معلما فهو إداري أو قيم وإذا لم يكن قيما يكون عاملا. إذن كل العائلات موجودة في هذا المجتمع المصغّر وهذا المجتمع الهام وهذا هو المصعد الحقيقى، المصعد الاجتماعى الذى بنيت عليه الأمم والدول ولذلك إن المدرسة على قدر ما نعطيها لم نوفيها حقها ولذلك ما دامت مسألة وطنية لا بد أن نكون جميعا داعمين للتربية ولقطاع التربية لأنه قطاع حيوي وهام.

هذا القرض له أهمية سياسية أكثر منه أهمية تنموية لماذا؟ لأنه عندما يجدد البنك الأوروبى للاستثمار الاتفاقية مع وزارة التربية فهو قام ببناء ثقة جديدة ومتواصلة مع الدولة التونسية وهذه الثقة مشرّفة للدولة، ليس من السهل أن نجدد الثقة في شخص آخر أو هيكل آخر معنويا بعد تجربة وبعد تثبت تعرفون أن هؤلاء لا يسلمون مليما إلا بعد تدقيق وحسابات، لذلك فإن هذه الاتفاقية مهمة وهى ثقة في وزارة التربية التي وضعت كل مليم في مكانه والتي ستبنى ما يسمى بشعار جديد هام وثورى هو "فوق كل ربوة مدرسة حديثة".

أنا أقول إذا أراد التونسيون إنجاح هذا البرنامج الطموح فعلى وزارة الشباب والرياضة أن ترفع شعار "فوق كل ربوة ملعب رياضي" ووزارة الفلاحة فى كل مدرسة حديثة حنفية ماء صالح للشرب ووزارة النقل "بين كل مدرسة حديثة وقربة وسيلة نقل" ووزارة أملاك الدولة "لكل مدرسة الحق فى قطعة أرض لإحداث هذه المدرسة".

لذلك أدعو كل هذه الوزارات إلى دعم وزارة التربية لأنه إذا لم تساهموا معها فكيف تريدون لوزارة التربية أن توفر الماء وتنجز القنطرة ونعرف أن مصطفى الفارسي يقول "القنطرة هي الحياة" لا

يمكن أن توفر الماء وقطعة الأرض بمفردها يعنى أن هذا موضوع وطني بامتياز.

أحيي فيك السيد الوزير زياراتك الميدانية التى تقوم بها وقد زرتنا مؤخرا فى سيدى حسين ولاحظت أنك دخلت إلى بعض الأقسام وأردت معرفة عدد التلاميذ الموجودين بالأقسام وعاينت الاكتظاظ الموجود حيث يوجد تقريبا 45 تلميذا لكن البرنامج موجود لإحداث مدارس جديدة لفك الاكتظاظ وهذا المهم.

أحيي وزارة التربية وكل العاملين بهذه الوزارة كما أحيي جيش الطباشير الذى رغم الحاجة يبذل مجهودات جسيمة.

تحية إلى كل العاملين بقطاع التربية، إلى الأسرة التربوية والتلاميذ بكامل ربوع تونس. وفقكم الله بما فيه خير البلاد والعباد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة أسماء الدرويش غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد رقم 18.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

السيد الوزير، إن السؤال الأول خارج عن نطاق موضوع الجلسة اليوم فقط وقد انطلق فى الجلسة العامة لمناقشة ميزانية الوزارة، كنا قد تطرقنا إلى موضوع ملف القيمين والمرشدين والمتعاقدين وجاء على لسان سيادتكم أنه حال انتهاء وزارة المالية من التثبت فى شأنه فإن مراكزهم المالية مرصودة وستقومون بتسوية الوضعية.

سؤال فقط السيد الوزير، إلى متى سيظل الأعوان يباشرون مهامهم للسنة السادسة على التوالى وهم يسددون شغورات قارة وليس ظرفية.

ننتقل فيما يخص مشروع القانون المتعلق بهذا القرض وهو المساهمة فى تمويل برنامج تأطير المؤسسات التربوية 2، إننا نؤكد على العمل على ترميم وتعصير المؤسسات التربوية التي تعاني من عديد النقائص وأن تكون هناك دراسة معمقة للمؤسسات التى سيقع إضافتها بالمقارنة مع عدد التلاميذ الموجودين بالمنطقة.

السيد الوزير، ضرورة العمل على توفير قاعات مراجعة لتفادى بقاء التلاميذ الابتدائى وخاصة الإعدادى فى الشوارع وهذا يدخل تحت إطار برنامج الإصلاح التربوي وحماية أطفالنا من الشارع خاصة أثناء غياب الإطار التربوي غير المبرمج. يستطيع الولى مراقبة توقيت الدخول والخروج ولكن لا يمكنه مراقبة الأوقات بين ساعات الدراسة.

السيد الوزير، لكى ننجح الإصلاح التربوي لا بد من توفير مناخ وإطار تربوي تحفيزي وتقربه من التلميذ وإعادة ثقة الأولياء فى المؤسسة التربوية العمومية وهذا يتطلب توفير كافة الخدمات المتوفرة فى المؤسسات الخصوصية لإعادة الثقة فى المؤسسات العمومية.

السيد الوزير، أخيرا أدعوكم إلى العمل على الشراكة مع وزارة الداخلية وتأطير أعوان للتدخل في المؤسسات التربوية وتوفير الأمن للتلاميذ من الاعتداءات الخارجية خاصة أن المعتدين اليوم يعرفون أنه عند دخولهم إلى المدرسة لا يمكن للأمن أن يدخل معهم ولا يمكن للمدير أن يدخل الإطار الأمنى للمدرسة، نحن نؤكد على ضرورة تدخل الإطار الأمنى فى المدرسة لفك الاعتداءات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة للسيد عمار عيدودى عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق. المقعد رقم 108.

السيد عمار عيدودى

صباح الخير،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

السيد الوزير، بعيدا عن التدخل فى القرض سأطرح على سيادتكم جملة من المطالب تتعلق بجهتى، جهة القصرين وبوضع المؤسسات التربوية ووضع ديوان الخدمات.

السيد الوزير، أطلب من سيادتكم النظر قدر الإمكان فى تقسيم جهة القصرين إلى مندوبتين، هذا مطلب يكاد يكون جماهيريا من كل الأطراف المتدخلة والمعنية فى جهة القصرين.

ربما تتفاجؤون لأن الفضاءات غير متوفرة وظروف الدولة أو ظروف الوزارة لا تسمح لكن هناك مؤسسات قابلة لاستيعاب المندوبية، مثلا معهد 2 مارس بالقصرين عدد التلاميذ قابل أن يتحول إلى مدارس أخرى ومؤسسات أخرى قابلة أن تحتضن التلاميذ.

وضعية أخرى تتعلق كذلك بالمؤسسات ضرورة فصل تلامذة الإعدادية عن تلامذة الثانوي فى معهد بودرباس لأن هذا أثر تأثيرا سلبيا خاصة من الناحية البيداغوجية ومن ناحية سوء الاختلاط بين الجيلين وهذا أصبح كذلك مطلبا ملحا نظرا لوضعية الإطار التربوي والنقص وما إلى ذلك.

الوضعية الأخرى تتعلق بإعدادية حيدرة، إعدادية بدأت منذ سنة أو ما يزيد لكن مازالت إلى الآن تفتقر إلى التجهيزات.

كذلك السيد الوزير هناك معاهد تم إحداثها لكن مازالت معطلة، معهد سيدى سهيل وإعدادية الطاهر بن زعرة بالعيون ومعهد حمودة.

السيد الوزير، معهد حمودة رغم توفير الدولة لما قيمته 3 مليارات تعطل نتيجة لجنة الصفقات والمقاولين وأعيدت الكرة مرة ثانية وارتفع المبلغ إلى 5 مليارات والآن مازال المقاول يتلدد فى انجاز المشروع.

كذلك السيد الوزير تقدمنا بمطلب سابق يتعلق بالنظر فى إمكانية بعث معهد إقليمى للرياضة فى معتمدية تالة والفضاء متوفر لأن أحد المعهدين المجاورين قادر أن يستوعب بقية التلاميذ.

فيما يخص ديوان الخدمات السيد الوزير، إلى الآن معتمدية فوسانة تفتقر إلى مدير للوحدة المحلية ولا أخفى عنك بعانى التلاميذ من نقص فى الإعاشة يصل أحيانا إلى درجة تكاد تكون لا توصف.

إلى جانب ذلك السيد الوزير، هناك وضعيات أخرى ندعوكم للاطلاع عليها مباشرة وأتمنى أن يكون هذا فى زيارة للجهة للنظر فى هذه المشاكل وغيرها.

نقطة أخيرة، تتعلق بصعوبة تنقل الكثير من التلاميذ وأخص بالذكر معهد إعدادية الصحراوي والانتقال إلى معهد فوسانة.

السيد الوزير، الطريق معطلة منذ عدة سنوات وينتقل التلاميذ في سيارات خاصة في وضعيات لا تليق بهم.

أخيرا أطلب من سيادتكم النظر في جهة القصرين وخاصة المعتمديات الشمالية في نقاط العبور...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد بدر الدين قمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له تسع دقائق. المقعد رقم 14.

السيد بدر الدين قمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، أنت ابن التربية وقدركم أن تتولوا الإشراف على هاته الوزارة في ظرف صعب حيث تتأثر الوزارة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وحيث تتأثر كذلك بتداعيات حقبة طويلة عاشت فيها المدرسة تطورات على غاية من الأهمية يكفي أن أشير إلى أن النظام التربوي لم يراجع منذ سنوات رغم أننا نتحدث عن إصلاح تربوي دون أن نرى أي مردود لهذا الإصلاح، لا يمكن أن نعزل الوزارة وهي وزارة كبيرة من حيث طاقتها التشغيلية ومن حيث المشمولين بعنايتها، عدد التلاميذ، إطار إشراف إداري وبيداغوجي، على أهمية ذلك وفي ضوء وضع اقتصادي صعب شيء طبيعي أن نلحظ العديد من الصعوبات ولعلي أدعي أن المدرسة اليوم تعاني من مشاكل كبيرة وباتت بيئة طاردة للمتعلمين عكس ما كانت عليه في سنوات خلت.

يتناول مشروع القانون الذي نتحدث عنه اليوم الجانب المادي من التجهيزات والفضاءات بناء مدارس ابتدائية 80 مؤسسة، فكم تمثل هذه من نسبة المدارس التي تحتاج اليوم إلى إعادة تهيئة علما أن جزء كبيرا من مدارسنا الابتدائية والمعاهد الثانوية تم بناءها بمجهود شعبي واليوم نسمع من يوم إلى آخر بأحداث تساقط الجدران والأسقف، العبء كبير ويتطلب تدخلا أوسع بكثير مما جاء به مشروع القانون هذا ولكن الجانب المادي لوحده لا يكفي لنعالج مشاكل المدرسة هناك مناخ اجتماعي للمدرسة مهم جدا يجب أن ننتبه إليه وفي هذا السياق سأتطرق إلى بعض المواضيع المتصلة بالمناخ الاجتماعي ولعل أهمها حجز أجور المعلمين لشهر جويلية.

أنا لما أنطلق من بلاغ وزارة التربية الصادر في 21 جويلية 2023 الذي يتحدث عن طمأنة الرأي العام أن عملية تنزيل الأعداد تتم بشكل كبير، انخفاض بتاريخ يوم الجمعة 21 جويلية إلى ما دون 10% وأن عملية تنزيل الأعداد متواصلة وأسطر على كلمة متواصلة وإذ تثمن الوزارة عاليا مجهود السيدات والسادة المعلمات والمعلمين الذين حرصوا على استكمال مهامهم وتنزيل الأعداد مفضلين مصلحة التلميذ العليا، هنا تثمن الوزارة عملية التنزيل المتواصلة حتى يوم 21 ونعلم أن التطبيقة أغلقت يوم 24 ونعلم أن جميع التلاميذ تسلموا أعدادهم ونعلم كذلك أن ليس هناك أي احتجاجات أو طعون في علاقة بالنتائج.

يعني أن الجميع استكمل هاته المهمة ومع أني أتحفظ على الأسلوب المنتهج في حجب الأعداد ولكن عندما ننظر بعيدا في علاقة بهذا الشأن لمصلحة من؟ هناك قرابة 3500 معلما يتضمرون من حجز أجور شهر جويلية ولذلك تداعياته النفسية والاجتماعية وتداعيات على مردود المربي وأتصور أنه ليس من الحكمة أن نعالج هذا الأمر بهذه الطريقة التي أرى فيها شيئا من القسوة علما أن العديد من الإشكاليات شابت عملية الحجز، هناك من أنجزوا عملهم قبل الآجال وتم حجز رواتبهم، هناك من كان مشمولا برخصة أمومة كذلك تم حجز راتبه، وهناك من يدرس في قسم التحضيري وتنتهي مهامه يوم 30 جوان وتم حجز راتبه، وهناك من قام بتنزيل الأعداد بعد هذا التاريخ وتم صرف أجره وبالتالي هناك ضبابية واضطراب في هذه العملية وأدعو سيادتكم إلى العمل على إرجاع الأمور إلى نصابها وأتصور أن عملية الحجز هذه لديها تداعياتها وإذا كنا فعلا نأخذ في القروض لتمويل المدرسة وتطويرها فإذا كان يعيش المربي نوعا من الضيم ويشعر بالظلم فلا أعتقد أن يكون مردوده إيجابيا وهذا يمس الآلاف وقد أعطيتكم إحصائية تقدر بـ 3500 وسأعطيك أيضا الجهة، سيدي بوزيد 719 معلما، القصرين 781 معلما، قابس 673 معلما والقيروان 680 معلما، هذا الرباعي الذي يضرب دائما بالعصى حتى في عملية الحجز كان له نصيب الأسد وأنا في تقديري الآلاف المؤلفة لديها تداعيات على مردودية المدرسة وأرجو أن تعملوا بالتنسيق مع رئاسة الحكومة على إرجاع الأجور إلى أصحابها لعلنا نساهم في مردودية أفضل للمدرسة التونسية.

هذا يجرني أن أتحدث دائما عن المناخ الاجتماعي هناك بعض الإشكاليات التي لديها اليوم بعض التداعيات، دفعة 2021 للمعلمين عدد الملفات التي تمت تسويتها وثبتت صحتها حسب التفقدية الإدارية والمالية 51 ملفا مباشرين منذ سبتمبر 2021 ومنهم من لم يحصل على راتبه إلى حد هذا اليوم لم ترد على المصالح الجهوية إلى حد الآن ما يفيد انتدابهم وصفتهم وتاريخ مفعول انتدابهم فكم يلزمنا أن ننتظر حتى تسوى وضعية هؤلاء؟

دفعة 2022 تم استثناء 92 معلما فقدموا اعتراضات أثبتوا فيها قيامهم بالنيابات منذ نوفمبر 2022 وإلى حد الآن لم تسو وضعيتهم علما أن زملاءهم من دفعة 2021 ودفعة 2022 سويت وضعيتهم فما ذنب هؤلاء أن يواصلوا في هذه المعاناة؟

إضافة إلى ذلك فإن المعلمين النواب والأساتذة النواب أنا في رأيي يجب أن نضع حدا للتشغيل الهش لأن مردوديته كارثية على المدرسة كما أن الحالة الاجتماعية للمعلم النائب أو الأستاذ النائب تجعل التلميذ ينظر إليه نظرة معينة وكذلك الولي وبالتالي فإنه سيشعر بالنقص إضافة أن البعض منهم يبقون سنة وسنتين للحصول على رواتبهم ونعلم جيدا قيمة الأجر فمن غير المعقول أن نطلب منه مردودية مثل زميله المترسم رغم أن زميله المترسم يحتاج إلى عناية في علاقة بهذا الجانب.

المعلمين النواب الذين قدموا اعتراضات والبالغ عددهم قرابة 100 ضمن قائمات 2022/2021/2020 في علاقة باتفاقية 8 ماي رغم أن الإدارة تعترف بحقهم ولكن إلى حد الآن لم تتم تسوية وضعيتهم.

السيد الوزير، المدرسة التونسية اليوم ليست بخير ومشاكل النظام التربوي متعددة إذا نظرنا للبرامج التربوية فهي تحتاج إلى مراجعة مؤكدة ومن غير المعقول أن ندرس ببرامج لديها 20 سنة، إذا نظرنا إلى الكتاب المدرسي فأنا أقول لكم أنه متخلف حتى في علاقة بالكتاب المدرسي أشير إلى الصفقة المشبوهة التي تم بموجبها طباعة الكتب المدرسية في تركيا وتورطت فيها العديد من الأطراف من

داخل وزارة التربية ووزارة التجارة و"CNP" وهناك شبهة كبيرة جدا في علاقة بهذه الصفقة التي كلفت الدولة قرابة 60 مليارا في حين أن العارضين التونسيين جزء منهم مؤسسات عمومية من بينهم "CNP" وكان بالإمكان طباعتها هنا ولن تفوق 44 مليارا أرجو فتح تحقيق في هذا الجانب.

المؤسسة التربوية يشرف عليها إطار إداري وبيداغوجي وتربوي يحتاج اليوم إلى عناية، البارحة في زغوان وقعت عملية تسمم وتم إيقاف المدير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له خمس دقائق، المقعد رقم 36.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

من وحي الأحداث الموجودة والفريق القومي التونسي نتمنى له حظا موفورا مبالغ تصرف على الرياضة التونسية والنتائج وتعيين المدرب والفريق الفني لا تجدي ولدينا فكرة عن ذلك ونطالب ببعض التغييرات الحالية على مستوى أجهزة الدولة والرؤساء المشرفين لأننا لمسنا بطئا في اتخاذ القرارات وفي حلحلة المشاكل وأصبحت لدينا بادرة غير حميدة في بعض الاعتصامات أمام مجلس النواب وآخرها اعتصام الأساتذة النواب والمعلمين النواب، نريد التوصل إلى حلول لهذه المشاكل، القروض طيبة لكن يجب أن تكون الحلول ناجعة ونعول على الرأس المال البشري.

كذلك السيد الرئيس قبل أن نتعمق في الموضوع فقد أصبح قانون الشيكات والفصل 411 سببا في إدخال البلبلة في تونس يجب التوصل إلى حل وخاصة الإسراع فنية مجلسنا الموقر والحكومة طيبة ولكن هناك وضعيات لا تنتظر فعندما يدخل المريض إلى المستشفى إن لم تعطه الخدمات العلاجية الأولية سيموت وأنت لا زلت تنتظر إجراء عملية له.

كذلك نريد معرفة تقييم الاستشارة الوطنية لإصلاح التعليم التي صرفت فيها الكثير من الأموال نريد معرفة مدى الإقبال ومدى النجاعة وما هي المخرجات والزمن؟

كذلك بالنسبة لهذا القرض ما هو نصيب ولاية المهدية خاصة لتداعي عديد المدارس والمعاهد المتقادمة خاصة أن العديد من المدارس تقع فيها الصيانة وعزوف بعض المواطنين على مد يد العون فما هو نصيب المناطق الداخلية ومدينة المهدية؟

سيدي الوزير، اليوم نجابه التحديات للارتقاء بالمدارس العمومية والمعاهد الإعدادية والثانوية في إطار سعي وزارتكم لإيجاد السبل الكفيلة لتحقيق ذلك، نلفت النظر أيضا إلى الاستثمار في الرأس المال البشري الذي لا يقل أهمية عن برنامج تعصير المؤسسات التربوية فكم رأينا في زياراتنا الميدانية من مباني عصرية وتجهيزات متطورة ومكاتب وسيارات إدارية فاخرة في مؤسسات عمومية والعمل الفعلي "يجيب ربي" وتعزى أسباب ذلك إما لنقص الخبرة أو لخلل أو المحاباة في التعيينات أو الاختصاص أو الزاد البشري وهو رأس المال.

أريد أن ألفت النظر إلى اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة العصر انتهجتها العديد من الدول في مناهجها التربوية التعليمية وأصبحت اللغة الثانية لأن العالم يتعامل بهذه اللغة على غرار الجزائر الشقيقة وغيرها التي فتحت الآفاق أمام خريجي هاته الشعبة وجعلتها أساسية في التعليم.

الإنجليزية اليوم دوليا هي لغة العلم ولغة الاقتصاد والاستثمار في جميع المجالات فهل بعزيز علينا مواكبة منهاج هذه الدول وإيلاء هاته اللغة قيمة أكبر وجعلها اللغة الثانية في تونس وفتح الآفاق أمام خرجيها خاصة مع وجود وعود من الوزارة لتسوية الوضعيات الهشة على غرار الأساتذة النواب والمعلمين النواب وأساتذة الإنجليزية وغيرهم رغم تطور القيمة المالية لأجورهم لكنهم ينشدون الكرامة والإدماج والترسيم وقد تواصلنا معهم وقالوا أنهم مستعدون للتضحية والعمل بدون مقابل ولكن يريدون تحديد سقف زمني لانتدابهم كما يجب على الوزارة أن تضحي أيضا فالاعتمادات موجودة وقد أخذنا قروضا لشركة "ONAS" ولتعصير المدارس التربوية وإن استوجب الأمر أخذ قروض لتسوية الوضعيات وليس بالعزيز علينا الاستثمار في الزاد البشري نحصل على قرض لفائدة التونسيين.

هذا لعمرنا من صميم برنامج الإصلاح التربوي الشامل والغريب في الأمر أن هاته المادة الإنجليزية تدرس اليوم من قبل من لا علاقة لهم أو اختصاص لهم بمدارسنا التربوية العمومية حتى وإن تلقوا تكوينا سريعا في الغرض الأمر الذي يؤثر على مستوى التلاميذ ولا بد من سد الشغورات الحاصلة على مستوى هاته المادة عبر الانتداب المباشر.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا معالي الوزير صاحب السعادة،

زملائي زميلاتي الأكرمين،

أرحب مرة أخرى بمعالي الوزير وأعضاده في دار العدل مجلس النواب العتيد، مرحبا بكم مجددا.

الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد رقم 98.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

في الحقيقة الموضوع هام جدا ويحتوي على العديد من الجوانب لكني أريد أن أبدأ ببعض المؤشرات، هناك مؤشر نستعمله كثيرا يسمى NIT التونسيين الذين أعمارهم بين 15 و29 سنة الذين لا يزاولون تعليمهم ولا يقومون بتكوين مهني ولا يعملون، النسبة الموجودة في تونس هي من أكثر النسب في العالم قرابة 1 مليون تونسي لا يتجاوز أعمارهم 29 سنة لا يزاولون تعليمهم ولا يعملون ولا يتلقون أي تكوين مهني فهؤلاء يعيشون على الهامش وهي مشكلة اجتماعية وثقافية وأيضا سياسية في البلاد لأنه من المفروض أن ذلك هو سن الإنتاج.

هناك مؤشر آخر أن نسبة البطالة لدى حاملي الشهائد في تونس كانت تقريبا 0% سنة 1990 و15% سنة 2005 و33% هذه السنة والنسبة في ارتفاع ملحوظ وهذا يحملنا إلى مؤشر آخر وهو الانقطاع

المبكر عن الدراسة والذي لديه علاقة بهذه النسب فعندما تتبين أن أخاك بعد أن أنهى دراسته أصبح عاطلا عن العمل وابن عمك وأقاربك فكيف ستكون "motivation" لدى التلميذ للدراسة؟

السيد الوزير، سنة 2012 انقطع عن الدراسة أكثر من 107 آلاف تلميذ تونسي فما الذي سيقوم به بعد ذلك؟ كما بلغت نسبة المنقطعين عن الدراسة 70 ألف تلميذ سنة 2022 وهذا يجرنا هل أن المدرسة اليوم جاذبة وهل أن التلميذ اليوم يدرس أو أن المدرسة تقوم بإخراج التلاميذ إلى الجامعة حتى أن أغلب التونسيين لا يدرسون ومستواهم الدراسي لا يخول لهم فك الخط، لقد أصبحت تونس اليوم البلد الذي بني على العلم وعلى الثقافة أصبحنا نخرج اليوم في الأمية واليوم نخاف لأن الجيل بأكمله ضاع وإذا لم تكن هناك استراتيجيات وطنية هامة ونحن نعول على الاستشارة الوطنية لبناء استراتيجيات فبدون استراتيجية لا يمكننا الوصول إلى أي شيء.

هذا القرض هو قرض ترقيعي فالأكيد أنه سيضيف للبلاد وهذه مسألة هامة جدا ولكن نتمنى أن تكون هناك استراتيجية بعد 10 أو 15 أو 20 سنة حول نظرتنا للتربية فاليوم الأولياء يدفعون في عجز الوزارة المادي والحركات الاحتجاجية هذا ما يجعلنا نتساءل مرة أخرى حول مجانية التعليم العمومي فهل هو مجاني أم لا؟ فهذا الشعار غير واقعي اليوم في تونس مع التزايد في حجم نفقات الأسر التونسية على التعليم ويقابل ذلك تراجع المستوى المعرفي وهل أصبح هناك اليوم في تونس تعليم للأغنياء وتعليم للفقراء فمن تتوفر لديهم الإمكانيات يتوجهون نحو التعليم الخاص وعندما نتبين مناظرة السنة السادسة للدخول للمعاهد النموذجية فإن هناك فرق شاسع بين المدارس العمومية والمدارس الخاصة والنتيجة واضحة وهي مناظرة السنة السادسة ولا نتحدث على مستوى التلاميذ طبعا في اللغات الأجنبية هل تعلم كم هناك من صفر في الفرنسية والعربية تحصلت عليها المدارس العمومية، في الحقيقة كل هذه الأسئلة تحتاج إلى أجوبة ونتمنى أن تكون للوزارة استراتيجية واضحة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق، المقعد رقم 180.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بوزارة التربية، مرحبا بالسيد الوزير، مرحبا بالسادة المديرين العامين.

الفصل 25 من الدستور التونسي: "تحمي الدولة كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد وتمنع التعذيب المعنوي والمادي". هذا ما كتب في دستور 2022، عندما أرى ما يعانيه كل مربي نائب معلم أو أستاذ من مماطلة قبل قدومكم سيدي الوزير إلى هذه الوزارة ضف إلى ذلك أنكم كنتم قد قلتم أن الدولة ستنهي مع التشغيل الهش وصرحتم في اللجنة وحتى على مستوى الإعلام بأن وضعياتهم ستسوى وخرجنا وبشرناهم وفرحناهم، اليوم نتفاجأ بعقود تسعة أشهر فقط وليس 12 شهرا وعلى العمل المنجز أي ربما لن يحصل على 1250 دينارا كليا وكأن المربي لا يشتغل خارج الفصل وأنتم سيدي الوزير أبناء الفصل وأبناء الامتحانات والصبورة.

الاقتطاع لدى الصناديق "CNRPS" لكن عندما يذهبون لاستخراج بطاقة علاج لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية، أجور لا يحصلون عليها كل شهر وينتظرون ذلك لأشهر تصل ربما إلى السنة دون أن يحصل على راتبه ويصرف من جيبه علما أن ليس لديه جيب أصلا لكي يصرف منه. كيف لمربي سيدي الوزير أن يقدم درسا وأن يعلم أناسا وأن ينير العقول وهو تحت التعذيب؟ كيف لنا أن نتحدث عن إصلاح تربوي ورقمنة وفوق كل ربوة مدرسة مرقمنة والأقسام مدمجة بـ 45 و49 تلميذا؟ وهنا أتحدث عن تونس العاصمة ولا أتحدث عن المناطق الداخلية التي تدمج فيها المستويات، ما معنى ذلك؟ أي أن السنة الأولى والسنة الثانية يدرسون في قسم واحد، كذلك يدرسون تلاميذ السنة الثالثة والسنة الرابعة في قسم واحد ثم يحاسبون مثل الجميع.

السيد الوزير، ما ذنب هذا المربي الذي يدرس يتكون مع متفقد ويخضع للتفقد ويحضر مجالس الأقسام ويقيم ويعطي الأعداد ويكتب التقارير ويشارك في مجالس الأقسام ومنهم من يدرس أقسام نهائية الباكالوريا والتاسعة أساسي أن يبقى سجين هذه الوزارة لمدة سنوات ويتقدم به العمر، هناك من سرقت منه سبع وعشر سنوات حتى بلغ عمره 45 سنة أو أكثر ومن بينهم من وافته المنية وهناك من مرضت بالسرطان ولم تتوفر لديها بطاقة علاج ونقوم بتجميع المال لكي تتمكن من العلاج في حين أنه يقع الاقتطاع من راتبها من قبل "CNRPS"، لم يتمكن من العمل ولم يهاجر ولم ينجز مشروعا وهو سجين وعود وزارة التربية وكأن وزارة التربية لا تنوي تسوية الوضعية وكأن وزارة التربية تتملص من الانتداب وكأن وزارة التربية تنكرت للاتفاقيات والوعود مع كامل احتراماتي لجنابكم الموقر وعليه سيدي الوزير القاعدة بسيطة فعلوا هذه الشعارات فعلوا الانتدابات والقاعدة بسيطة أمام كل شغور انتداب خاصة أن الشغورات عديدة تعد حوالي 10 آلاف شغور وعندما نشاهدهم كيف يتنقلون في الأرياف وجيبه فارغ فهذه إساءة لوزارة التربية وإساءة للمعلم وإساءة للتربية وإساءة للدولة ذلك المربي ذلك القامة ذلك الذي كاد أن يكون رسولا أصبح أضحوكة اليوم ونحن أمام إصلاح تربوي.

نقطة ثانية، أجور شهر جويلية سيدي الوزير، أنتم وعدتم حتى على مستوى الإعلام قلتم أن من سيقوم بمد الأعداد بتاريخ كذا كذا لن نقوم بالاقتطاع من راتبه وامتثل كل الزملاء لذلك وإذا بهم يتفاجؤون باقتطاع رواتبهم ثم لم تمدهم وزارتكم بالورقة الحمراء أو الصفراء للاقتطاع فقوموا بإرسالها لهم للإنتهاء مع قصة رواتب شهر جويلية.

سنعود الآن إلى قرضنا تعصير المؤسسات التربوية، سيدي الوزير نرجو منكم ونطلب منكم تخصيص جزء من هذا المال إلى القصرين خاصة أن مدارس القصرين وخاصة الريفية منها دون ماء دون تدفئة دون سور دون حراسة دون معلمين دون آلات طابعة وكنت أدرس في أكبر معهد بالقصرين لا يتوفر لديهم آلة طابعة نتمنى سيدي الوزير أن يكون للقصرين نصيب من هذا المال لتعصير مؤسساتها.

أجدد ترحابي بكم ونعول عليكم في القطع مع التشغيل الهش شعار 25 جويلية، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق، المقعد رقم 193.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، كما هنالك عدة مجهودات مبذولة من الوزارة نثمنها فإنه كذلك هنالك العديد من النقائص والإخلالات بالتحديد بمنطقتي العمران والعمران الأعلى، الملاعب بالمؤسسات التربوية في حاجة إلى صيانة المعهد الثانوي كرش الغابة والمعهد الثانوي حي ابن خلدون، وزارة التربية ووزارة الشباب معنيتان بإيجاد الحلول فجل المدارس في حاجة إلى صيانة وفي حاجة إلى تجهيزات، نقص في الإطار التربوي، المدرسة الابتدائية بئر عتيق تعرضت للعديد من السرقات خمس مرات والسبب أنها بدون حارس ليلي والمندوبية الجهوية للتعليم بتونس 2 على بينة ولم تحرك ساكنا، المدرسة الابتدائية بشار الخوري بالتحديد "France ville" هنالك قاعتان آيلتان للسقوط، مدرسة الفوز في حاجة إلى صيانة وإلى معدات، معهد العمران دورات المياه معطلة وأخيرا ننتظر منكم زيارة قصد إيجاد الحلول وإصلاح ما يمكن إصلاحه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رشدي الرويسي غير منتمي له ثلاث دقائق، المقعد رقم 76.

السيد رشدي الرويسي

صباح الخير، تحية تربوية،

لن أتحدث كثيرا عن القرض لأني أعرف أن ميزانية وزارة التربية والوزارة بحاجة لهذه التمويلات لتبني الإنسان الذي هو الثروة الحقيقية في تونس لكن هذه الثروة يجب أن تثمن لأن المدرسة كانت سلما للارتقاء الطبقي ولم تعد كذلك وسنشرح الأسباب فيما بعد لكن سأبدأ دائما بالإيجابيات وأبدأ بالنجاحات.

بالنسبة إلى الحافلات الهبة التي حصلت عليها وزارة التربية مثلت عنصر نجاح تجعلنا نفكر إن وفرت وزارة التربية مثل هذه الحافلات سنستغنى عن الشركة الجهوية للنقل ونستغنى كذلك عن المنحة التي تعطيها وزارة التربية لهذه الشركات الجهوية التي كانت خدماتها دائما رديئة ولنا العديد من النقاط التي يمكن أن نتحدث في هذا المجال.

السيد الوزير، طلبت منك زيارة لشمال ولاية سليانة لا لمركز ولاية سليانة سنأخذك للمؤسسات التي تعاني فعلا وليس إلى المؤسسات النموذجية وكلما قدم وزير في السابق يأخذونه إلى المؤسسات الجيدة ونترك المؤسسات الأخرى أريد أن تزور مدرسة سيدي عبد النور وهي مدرسة في جهة بوعرادة ليس بها سور إلى حد الآن كذلك الشأن بالنسبة لمدرسة سيدي عياد وهي معرضة للكلاب السائبة وبالقرب من سكة القطار أي أن صغارنا معرضون للخطر في أي لحظة، أريدك أن تزور إعدادية بوعرادة التي وضع فيها حجر الأساس ولم تبنى إلى اليوم ولا زلنا نؤجل تأجيلا تلو التأجيل، أريدك أن تزور إعدادية الكريب التي كلما هطل المطر تغرق ساحتها بالأمطار ويعاني التلاميذ والإطار التربوي، أريد أن تزور إعدادية ومعهد سيدي بورويس الذي يفتقر إلى آلة طباعة وغيرها. تبارك الله المؤسسات الموجودة في الأربع معتمديات كثيرة ولن أتمكن من الحديث عنها جميعا.

أريد من وزارة التربية مراجعة للتكلفة الفعلية للقاعة لأن ما يقدمه المقاولين لا يعكس التكلفة الفعلية لبناء قاعات تدريس جديدة الرجاء مراجعة هذا الموضوع.

الأساتذة النواب السيد الوزير، احتاجت إليهم الوزارة وقدموا خدماتهم وهم لديهم مطلب وحيد وهو يتمثل في تسوية الوضعية، بالنسبة لشهر جويلية أجور المعلمين وهنا أتحدث عن المعلمين الذين قاموا بتنزيل الأعداد فقد قدموا اعتراضات بالوثائق وقمنا بإرسال ذلك لمندوبية سليانة منذ شهر ولم تنظر فيها الوزارة إلى حد اليوم فمتى السيد الوزير؟

هناك مسألة أخرى حول الرقمنة والتعصير، هناك عاملة انتدبت في وزارة التربية اسمها أنيسة الراجحي لم تحصل على راتبها منذ أربعة عشر شهرا وقامت بتعيينها الوزارة بمدرسة فج الهدوم وأعتقد أن الوزارة لا تعلم أن هذه المدرسة مغلقة وأحيلت على المندوبية ثم حولت إلى الإعدادية وإلى حد لم تتحصل على الراتب.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ضحى سالمي عن الخط الوطني السيادي لها عشر دقائق، المقعد رقم 155.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي رئيس المجلس،

مرحبا بالسيد وزير التربية ومرافقيه الأفاضل،

أولا، تحية إكبار وإجلال لجنود الطباشير بناة الإنسان الذين هم أول من يضحون وآخر المستفيدين،

سيدي الوزير، إن الحديث عن قرض في إطار الجزء الثاني من اتفاقية التعاون مع البنك الاوروبي للتنمية بشأن تعصير المؤسسات التربوية أمر لا يمكن أن يقف عند المؤسسات أو أمر لا يمكن أن يقف عند حدود الجوانب الفنية والمالية على القرض على أهميتها بقدر ما هو نقاش سياسي ومجتمعي في صميم النقاش العمومي بشأن مستقبل بلادنا وأبنائنا وحتى لا أطيل في الجوانب الفنية فإني سأكتفي بالسؤال عن نسبة تنفيذ القسط الأول المتعلق ببناء وتعصير 50 مؤسسة تربوية؟ وإذا كانت ثمة ورقة تقييمية للمنجز من حيث الكلفة الفعلية ومن حيث نسب الإنجاز ومساهمات كل الأطراف وخريطة المؤسسات المستفيدة ووضعها الحالي وكلفة هذا المشروع على المجموعة الوطنية؟ وهي جملة أسئلة نطرحها لخلق وثيقة المشرع من أي رؤية تقييمية وقيامها على خطاب تمجيدي لهذه المؤسسة المالية الأوروبية دون الإشارة إلى أية محاذير أو مخاطر في ظل تنبيه رئاسة الجمهورية المتواصل والمحق بخطورة أو لخطورة عفوا التعاطي مع المؤسسات المالية الخارجية خاصة حينما لا تكون غايتها ربحية كما ذكرتنا المذكرة أو الوثيقة مرارا، فهل من مجيب عن جملة التساؤلات والمؤشرات التي تخص الجانب الأول من القرض؟

أما الجانب الثاني والمتعلق بالمدرسة العصرية وهو الأهم بنظرنا وهو أبعد بكثير من مجرد إمضاء على اتفاقية قرض أو هبة فمهما كان التمويل مهما فإن كنوز الأرض مجتمعة تعجز عن تعصير مدرستنا طالما غابت الرؤية الوطنية الجديدة التي ترسم مع كافة الشعب مع كافة أبناء الشعب رؤية تشاركية لمدرسة المستقبل

وتضبط خطط العمل المتدرجة وفق أهداف مضبوطة لتحقيقها وتعبئة الكفاءات الوطنية لها والإمكانيات المالية واللوجستية، فماهي سيدي الوزير رؤيتكم لمدرسة المستقبل، مدرسة الجمهورية، مدرسة تكافؤ الفرص والتجديد العلمي والمعرفة الشاملة المندمجة متعددة الحوامل والوسائط في قلب روح العصر العلمي وفي تناغم مع هويتنا الوطنية بمختلف روافدها وأبعادها العربية والإسلامية والإنسانية؟

سيدي الوزير، ماهي أخبار الاستشارة الوطنية حول التربية؟ وهل تعتبرونها فعلا بديلا عن حوار مجتمعي حول أخطر ملف من ملفات مستقبل بلادنا وأبنائنا؟ كيف تقيمون غياب أي حوار جديّ مع الإتحاد العام التونسي للشغل ومع نقابات التعليم؟ وما حقيقة ما يروّج عن فرض لإقصاء أسماء معينة من النقابيين كشرط لاستئناف الحوار؟

سيدي الوزير، هل يمكن إصلاح المدرسة وتعصيرها في ظل مناخات التوتر وانعدام الثقة في الوزارة من قبل العديد من منظوريها على غرار الأساتذة والمعلمين النواب وعلى غرار من لم يسترجعوا أجور شهر جويلية إلى اليوم أو على غرار الكثير من الأولياء الذين خاض أبنائهم طيلة الثلاثي الأول نقصا في الأساتذة في عديد الاختصاصات؟

سيدي الوزير، أنا أنتمي إلى كل شبر من تراب تونس لكني أنتمي بشكل خاص إلى من حملوني اليوم مسؤولية أمانة ثقيلة سأسوقها إليكم بكل أمانة.

سيدي الوزير، متساكنو حمام الأنف وحمام الشط وبئر الباي وبرج السدرية يتساءلون أين نصيب أبنائهم من الدراسة في مناخ سليم يكفله لهم حقهم الدستوري وكل المؤسسات بلا استثناء وسأضرب أمثلة المدرسة الإعدادية ببرج السدرية 1 ليس بها حارس مدرسة في مدرسة تضم أكثر من ألف تلميذ مما يجعلها عرضة للاقتحامات والحوادث في غياب الحماية الأمنية وهنا أناشد في هذا السياق وزير الداخلية لإرساء نقطة أمنية ببرج السدرية بنية تحتية مهترئة أقسام يفوق عمرها 100سنة دون تعهد أو صيانة، هذه المدرسة سيدي الوزير أسست سنة 1905 للتذكير وهذه الظروف ذاتها تعيشها المدرسة الابتدائية 2 مارس عفوا برج السدرية3 لأنه في ظل موارد شبه منعدمة رغم تظافر جهود الإطار التربوي والحال نفسه مع المدرسة الابتدائية الأمل بحمام الشط التي تشكو نقصا في الموارد نقصا فادحا ولا نبالغ إذا قلنا أنها تعمل بلا أعوان.

سيدي الوزير، مدرسة نزهة السلطان فضلا عن نقص التجهيزات تعاني الاكتظاظ في الأقسام الذي بلغ أشده وأصبح القسم يضم أكثر من 40 تلميذ ألم يئن الأوان لأقسام إضافية؟ أليس من الضروري التسريع في بناء إعدادية جديدة في برج السدرية خاصة وأن المنطقة يزداد سكانها بشكل سريع والوسائل محدودة جدا والورشات غير موجودة؟ كذلك عدم تلاؤم عدد الأقسام مع عدد التلاميذ أدى إلى ممارسات غير بيداغوجية من قبيل تدريس حصص مواد أساسية في حصص مسائية وفي ساعات مسائية وما الإعداديات والمعاهد إلا امتداد لهذه الصورة ولهذا الوضع المتردي.

شهدت إعدادية بئر الباي وقفة احتجاجية في الأسبوع الماضي نتيجة افتقارهم للموارد البشرية قيّمين وعملة ونقص التجهيزات وهو ذاته ما تشكو منه المدرسة الإعدادية أسد بن الفرات حمام الشط والتي أضر وجود مستوى أولى ثانوي على بقية المستويات نقصد سابعة وثامنة وتاسعة.

كذلك الشأن بالنسبة الى إعدادية مفيدة بجيبه أشغال لم تنته منذ أكثر من سنة مع العلم أن الجدار الخلفي للمؤسسة متساقط وقد مثل خطرا على التلاميذ، زملائي في إعدادية مفيدة بورقيبة أخبروني في الأسبوع الماضي قاموا برشق القاعة بآلة حادة وكان يمكن أن يؤدي إلى مصرع تلميذة، إضافة إلى النقص اللوجستي وسائل إيضاح لا توضح مقاعد معطبة أو معدومة نوافذ مهشمة إلى آخره.

بالإضافة إلى غياب الإطارات المختصة في الإحاطة بأصحاب الوضعيات الخاصة خاصة في حمام الأنف وأدعو الوزارة أيضا إلى إعادة النظر في مشروع إدماج الحالات الخاصة من التلاميذ إذا لم يكن في صالحهم لافتقاد المؤسسة للأهلية في كيفية التعاطي معهم ومع التقييمات الجزائية مما أثر عليهم سلبا وألقى بهم في غياهب العنف كرد فعل.

سأختم بوضعية معهد حمام الأنف ومعهد بوقرنين. معهد حمام الأنف الذي يعاني من غياب اليد العاملة وخاصة عملة النظافة غياب الصيانة واهتراء البنية التحتية والتجهيزات وخاصة الكهرباء وهنا ندعو إلى ضرورة تعزيز المخبر بعنصر بشري إضافي وتهيئة فضاءات التمارين الرياضية وضرورة تكثيف الدوريات الأمنية لحماية محيط المؤسسات وهنا لا أتحدث فقط عن معهد حمام الأنف وإعدادية الحبيب ثامر أتحدث عن كل المؤسسات التربوية بلا استثناء في معتمديتي حمام الأنف وحمام الشط.

وضروري سيدي الوزير أن أبلغك تساؤل متساكني حمام الأنف حول وضعية المدرسة الابتدائية للشهيد رمزي زرلي التي ظلت مغلقة أكثر من خمس سنوات مما جعلهم يتنقلون إلى مدارس أبعد وهم يدعونك لزيارة هذه المؤسسات والوقوف على هذه الهنات بنفسك، معهد بوقرنين يعاني نقصا فادحا في العمل 3 فقط لا يستطيعون القيام بشيء في 1600 تلميذ، 36 قسما، 6 مخابر، 5 قاعات إعلامية، قاعة رياضة.

سيدي الوزير، يدعونك كما قلت متساكني حمام الأنف وحمام الشط إلى زيارة مؤسساتهم التربوية أبناؤهم في خطر محدق خاصة من حيث غياب الحماية الأمنية وهم يقدرون حرص الوزارة على الإصلاح وأنا أعرف جيدا حرصكم الشخصي على ذلك ولكن ما لا يعرفه أحد هو رؤية الحكومة في ظل ما ذكرت لمستقبل المدرسة العمومية وخطتها المفصلة للقيام بذلك.

نود سيدي الوزير أن نحصل منكم على أكبر قدر من الإجابات والرجاء إيلاء أكثر اهتمام بمطالبنا المشروعة.

مع الشكر سلفا على رحابة الصدر التي ألفناها لديكم ونعول عليها شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الحقيقة في البداية لا يمكننا إلا أن أشكركم على تفاعلكم المتواصل مع السادة أعضاء مجلس النواب.

بالنسبة الى القرض في الحقيقة أردنا أن يكون على الأقل في الفترة القادمة أكثر ترشيدا لاستغلال هذه الموارد والأكيد أن البلاد في حاجة إليها في إطار نظرة استراتيجية تنظر للمستقبل ولتطور عدد التلاميذ هذه النقطة الأولى.

من خلال التجربة الأولى ولي بعض الملاحظات على مستوى الأرقام التي وردت في التقرير والأرقام الأخرى المنشورة، فالمشروع الأول تم من خلاله تركيز 59 مشروع مؤسسة تربوية وقع الى حد الآن إنجاز 25 مشروع في الفترة التي امتدت على 10 سنوات والحقيقة هنا نرى أنه ثمة بطء كبير في الإنجاز من الأكيد ليس بالضرورة مرتبط بوزارة التربية فقط لكن هذه نقطة مهمة يجب معالجتها ولدينا حاليا في إطار المشاريع الوطنية ذات الأهمية عن المرسوم 68 الذي يمكن أن يقع استغلاله للتسريع في إنجاز هذه المشاريع ذات الأهمية.

ونرجع بعد ذلك في مقارنة حتى بالمدارس الخاصة في الحقيقة رأيت أنه مثلا من خلال هذا المشروع تم اقتناء 28 سيارة رباعية الدفع وهنا في الحقيقة لدي تساؤل هل نحن في هذه الولايات كأننا خصصنا لكل مدرسة سيارة رباعية الدفع لمتابعة المشاريع خاصة إن وردت في إطار متابعة المشاريع هذه نقطة إذن نتمنى أن يكون هناك أكثر ترشيد للاستغلال.

هناك سؤال آخر يتبادر إلى الذهن في الحقيقة عندما ألاحظ تطور عدد المدارس الخاصة في العشر سنوات قرابة 500 مدرسة في حين لم يتطور عدد المدارس العمومية ولم يتجاوز الـ 100 في عشر سنوات، أتساءل كيف تطور هذا العدد في المدارس الخاصة ولم نتمكن ولا أظن أن نفس الإمكانيات صرفت لتطوير هذا العدد وهنا يمكن حتى مراجعة ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا صباح الخير،

مرحبا بك سيدي الوزير وبمرافقيك،

في الواقع هذا القرض والقرض الذي سبقه هو مجهود من الحكومة في إطار تعصير وبناء المؤسسات التربوية للمستقبل والتي حقيقة نرى أن مدة الإنجاز التي وقع فيها القرض الأول كانت طويلة بعض الشيء 10 سنوات و 12 سنة لبناء مدارس واستهلاك هذه الموارد التي "heureusement" وهنا "nuance" صغيرة في نسبة الفائدة التي سيتم من خلالها إصدار هذا القرض وقد أخذوا هذا بعين الاعتبار في وزارة التخطيط عندما تعاقدوا لأنهم يعلمون أن هذه المشاريع ستتم على عدة سنوات ولن تكون مسترسلة ولذلك فإن كل جزء من القرض الذي سنأخذه سيخضع لنسبة فائدة لن تكون هي ذاتها لكن ربما ستكون نسبة فائدة ثابتة وغير متغيرة.

وكل هذا سيدي الوزير لأنه بخصوص هذه المشاريع التي من العادي أن تكون لدينا دراسات موجودة وهذه الدراسات من المفروض أن تكون جاهزة حتى لا نتعطل ونقضي 10 أو 15 سنة ونحن في فترة الإنجاز وهذا ما طالبنا به في اللجنة عندما تحدثنا عن المشروع لكن لم يقع مدنا بتقرير تفصيلي عن المناطق التي سيقع فيها إحداث المدارس أو المؤسسات التربوية التي سيقع صيانتها.

نتمنى إفادتنا في هذا الإطار ويكون هناك تنسيق سيدي الوزير بين وزارة التخطيط ووزارة التربية وبين المجالس الجهوية في إطار الإحداث أو الصيانة التي تقوم بها المندوبيات.

سيدي الوزير، في زيارة إلى المعهد في معتمدية بوعرقوب لاحظت أن البنية التحتية مهترئة بشكل كبير جدا وهذا ليس في المدرسة أو في المعهد فقط بل في المدرسة الإعدادية وكذلك في المدارس وعندما نتساءل مع السادة المديرين يقولون لنا أنهم أرسلوا ووقعت إجابتهم بأنّه ليست هناك ميزانية والوزارة بصدد النظر في الموضوع وهي لم تفكر في عقد إطار لصيانة المؤسسات يعني إبرام عقود ولزمات حتى تدخل مقاولين ويحددوا تكلفة الإصلاح بالمتر الواحد بما في ذلك البناء والكهرباء والزجاج وعدد ساعات العمل.

نرجو أن يكون هناك عقد إطار حتى لا يتعطل ويتمكن كل مدير مؤسسة عند حدوث عطل يتم طلب الاصلاح ويرسل للمقاول ويعطيه المطلوب وتحدد التكلفة إما بالمتر الواحد أو باليوم أو بساعة العمل ويتقاضى أجره.

بصراحة عند ذهابك الى كل المدارس والإعداديات اليوم وفي كل المدارس دون استثناء تجد الموظفين يعملون في ظروف سيئة كل النوافذ يدخل منها الهواء ودورات المياه يتسرب منها الماء والأبواب والنوافذ مكسرة، صراحة لابد من التعجيل إذا كنا سنأخذ قرضا وننتظر 72 شهرا ونبقى ننتظر لننجز هذا سيعطلنا كثيرا.

سيدي الوزير، أريد الحديث عن مشكل كبير لدينا مدرسة إعدادية ومعهد ثانوي في معتمدية بوعرقوب الوحيد الذي لا يوجد به شعبة الاقتصاد والتصرف يدرسون أولى وثانية ثانوي في معهد ثم ينتقلون لمعهد آخر للدراسة بالأقسام الثالثة والرابعة وهي المعتمدية الوحيدة في ولاية نابل التي لا يستطيعون اجتياز امتحان الباكالوريا و"bac sport" بها وهذا بسبب وجود سور من جهة السكة الحديدية يحتاج أن يرتفع مترا آخر من حيث العلو واليوم لعشر سنوات ونحن نتابع الموضوع لبناء هذا المتر الذي يتكلف 20 ألف دينار.

سيدي الوزير، كذلك بالنسبة إلى الأعوان الوقتين هناك قرار صدر من جانفي السنة الفارطة وإلى اليوم لم تصدر قرارات الترسيم فهل يمكن أن تعطينا فكرة عنه أو متى ستصدر هذه القرارات الخاصة بالأعوان الوقتين حتى يعملوا بأريحية؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية وكل إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، في الحقيقة سأبدئ بمدرسة الزلافنة والحوالة من معتمدي جدليان هذا حال مدرسة الزلافنة والحوالة هذا قسم التحضيري هذا الباب والمدرسة ككل في حالة كارثية في الحقيقة.

ونحن في إطار الموافقة على قرض تعصير المؤسسات التربوية أريد أن أعاود تذكيركم سيدي الوزير خاصة في دائرة سبيبة جدليان

العيون هناك نقص كبير خاصة في معتمدية العيون، أريد أن أذكركم أن المدرسة الإعدادية بمعتمدية العيون هو مشروع معطل منذ سنوات، أطفال العيون وجدليان وسبيبة يقطعون عشرات الكيلومترات في سبيل المعرفة وعليه حان الوقت للشروع في بناء مدرسة إعدادية ثانية بمعتمدية العيون ومعتمدية جدليان بعين الحمادنة الذي سيحل مشاكل كبيرة لأطفال تلك الربوع المنسية.

كما نطلب من جنابكم سيدي الوزير تخصيص جزء من هذا القرض لمدارس القصرين وخاصة المدارس الريفية المنسية.

سيدي الوزير، ما يعانيه الأستاذ والمعلم النائب اليوم لا يرتقي إلى الإصلاح التربوي أو تحسين وضعية المدرسة العمومية بل بالعكس نعول عليكم لتسوية وضعياتهم والإنهاء مع التشغيل الهش خاصة أن شعار مسار 25 جويلية هو القطع مع التشغيل الهش.

نفس الشيء سيدي الوزير بالأمس كان هناك وقفة احتجاجية أمام الوزارة ولهذا أريد أن أعرف أين وصلت وضعية المرشدين التطبيقيين للتربية وأعوان التأطير الذين شاركوا في المناظرة سنة 2021؟

سيدي الوزير، حقيقة الأمر أن الوضع التربوي في ولاية القصرين يستوجب التدخل الفوري والعاجل خاصة وضعية المدارس بالمناطق الريفية هنالك عديد النقائص منها الماء الصالح للشراب ومن خلال زيارة لي لمعتمدية العيون بالليل سيدي الوزير برد والتلميذ لديه نقص كبير في الأغطية وفي كل شيء لم لا يتم تفعيل "chauffage centrale" داخل المبيتات.

ونرجو منكم الإسراع في استكمال الإجراءات بالنسبة الى المقاولين لأن هناك مقاول في إعدادية العيون يعمل وإلى الآن لم يأخذ مستحقاته المالية أريد أن أشكره بالمناسبة فقد أنجز مبيتا عالميا حيث أني عندما دخلت للمبيت وجدته يرتقي إلى المؤسسات التربوية.

في الأخير نطلب منك سيدي الوزير زيارة إلى ولاية القصرين وبالأخص معتمدية العيون وشكرا.

السيد نائب رئيس ملس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم محمد الهادي العلاني عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق.

السيد محمد الهادي العلاني

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية نثمن مجهود وزارة التربية لما تقوم به من محاولات إصلاح الوضع التربوي وخاصة من خلال برنامج تعصير المؤسسات التربوية هذا البرنامج بدأ سنة 2014 لكن لم نره على أرض الواقع في الجهات الداخلية لذلك نطالب بتطبيق هذا ا لبرنامج في جزئه الثاني بمدنا أو مدّ هذا المجلس بالجهات المعنية بهذا البرنامج والمعايير المعتمدة في التوزيع ونرجو من سيادتكم اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والتميز الإيجابي والعدالة الجهوية.

أما على المستوى الجهوي بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المندوب الجهوي للتربية وأعوان المندوبية يعاني قطاع التربية في سليانة العديد من المشاكل لعل أهمها مدارس تفتقر إلى أبسط التجهيزات والمرافق الضرورية على غرار وسائل النقل والماء الصالح للشرب والتجهيزات الصحية وعدم وجود حارس أو عامل نظافة وتحتاج هذه المدارس إلى تدخل سريع مثل مدرسة اللوز القديمة مدرسة جنوة الحميمة السميرات صدين وغيرها، لذلك ندعوكم الى زيارة هذه المدارس للاطلاع على واقعها.

نفس الوضع بالنسبة الى المؤسسات التربوية الإعدادية والثانوية التي تعيش نقصا حادّا في التجهيزات وتحتاج إلى صيانة مستعجلة مثل معهد حشاد مكثر وإعدادية المنصورة ومعهد حشاد بوعرادة ومعهد قعفور وغيرها.

كما نؤكد على ضرورة زيادة نصيب ولاية سليانة في الانتدابات حيث يوجد في بعض المؤسسات التربوية حوالي 60% نوابا مثل إعدادية الحبابسة ومعاهد مدينة الروحية.

أما على المستوى الوطني نرجو من سيادة الوزير القطع مع آليات التشغيل الهش وذلك من خلال تسوية وضعية الأعوان الوقتين مثل الأعوان الوقتين صنف أ 2 في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي وأعوان التأطير والمرافقة أي القيمين وأعوان المخابر أي المرشدين التطبيقيين للتربية المتعاقدين مع وزارة التربية بعقود تسديد شغور ظرفي.

كما نرجو منكم تسوية وضعية الأساتذة النواب على دفعات وصرف جراية جويلية للمعلمين حوالي 3500 معلما.

وأخيرا يجب على الوزارة ضبط طريقة الانتداب رسميا وبصورة واضحة، كما نعلمكم بأن الوزارة أصدرت قرار تسمية المدرسة الإعدادية بالروحية منذ سنتين باسم المرحوم المؤرخ محمد الطاهر المنصوري ولم يفعل هذا القرار إلى اليوم.

سيدي الوزير، نرجو منكم التفاعل الإيجابي مع هذه المطالب ونطلب من سيادتكم عقد مجلس جهوي للتربية بولاية سليانة في القريب العاجل وشكرا لكم.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار لها سبع دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

سنناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية وما أحوجنا اليوم سيدي الوزير إلى تعصير المؤسسات التربوية مع اهتراء البنية التحتية والنقص الفادح في التجهيزات البيداغوجية مع هذه البرامج والمناهج المعتمدة التي لا تستجيب للواقع ولتطوره فمنذ 2002 لم تتغير إلى جانب محدودية فضاءات الأنشطة الثقافية والرياضية باعتبارها امتداد للتعليمات الأساسية وهذا ما يفسر اليوم عزوف نسبة كبيرة من التلاميذ عن الدراسة إذ أن المؤسسات التربوية أضحت فضاء ينفر منها المتعلمون الذين يتوقون اليوم إلى

الرقمنة فلا تستجيب لا لواقعهم ولا لعصرهم ولا لتطلعاتهم، لذلك اليوم أنا أبارك مساعي وزارة التربية في تجويد وتحسين جودة التعليم وممارسته ومناهجه وبرامجه ضمن بيئة تعليمية جاذبة ومحفزة من أجل أن يكتسب جميع المتعلمات والمتعلمين المعارف والمهارات اللازمة.

فقطاع التربية والتعليم يا زملائي الأعزاء هو قاطرة التنمية وهو الذي من شأنه أن يلعب دورا أساسيا رئيسيا محوريا في التحولات الإيجابية المطلوبة اليوم أمام التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا في الوقت الراهن، فكيف لنا أن ننمي المهارات لدى المتعلمين وأن يستجيب التعليم اليوم لسوق الشغل ولمتطلبات العصر بدون الذهاب نحو التعصير فمن واجبنا أن ندعم المدرسة التونسية.

في هذا الإطار وفي الشأن المحلي أريد أن أتطرق إلى المدرسة التونسية في أريانة والسور ليس مطلبا كبيرا سيدي الوزير، سور ملعب المدرسة الإعدادية بحي النصر فأولادنا عرضة للعديد من المخاطر وأنا تحدثت عنه العديد والعديد من المرات سيدي الرجاء النظر في هذا الطلب.

أظن أيضا أنه من واجبنا اليوم ومن واجب مجلس نواب الشعب الذي يضم ما يقارب 41 عضوا ينتمون لقطاع التربية أن يكون لهم رأي وموقف إيجابي فيما يخص أزمة الأساتذة النواب فلا يمكننا أن نتحدث عن نجاح العملية التربوية والتحصيل المعرفي في ظل الوضعية الحالية فنحن رصدنا نقصا كبيرا في إطار التدريس في العديد من المؤسسات التربوية، في المدارس والاعداديات وأيضا المعاهد فلما لم تفعل بعد اتفاقية انتداب ألف أستاذ ألف نائب ضمن الدفعة الرابعة دفعة الألف؟ لماذا لم تنزل بعد قاعدة البيانات وهي عاديا يجب أن تضم جميع الدفعات بعد تحيينها الدفعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة مع احترام المعايير التي تضبط التدرج مع إقرار التنفيل العمري الملف هذا يعود إلى سنه 2008 يعني أكثر من 16 سنة وهم يشتغلون في ظروف غير لائقة دون أي تغطية صحية اجتماعية وبأجور زهيدة وزهيدة جدا.

لقد تطرقت إلى هذا الملف العديد والعديد من المرات منذ أن توليت وظيفتي في مجلس النواب لأن قناعتي بالقضاء على التشغيل الهش صلب وزارة التربية هي من الأولويات وأن تواصل معاناة الأساتذة النواب مظهر من مظاهر عمق الأزمة الهيكلية التي تعاني منها منظومتنا التربوية العمومية واستفحالها سنة بعد أخرى وإنصافا لضحاياها وجب اليوم على وزارة التربية أن تتعاطى مع هذا الملف بكل جدية وأن تحترم تعهداتها والتزاماتها فنحن نؤمن باستمرارية الدولة.

فالاتفاقيات الممضاة سلفا لتسوية وضعية الأساتذة النواب مع الهياكل النقابية تحت شعار "نعم للعمل نعم للعمل اللائق ولا لهشاشة التشغيل" ليست مجرد حبر على ورق، نطالب بتفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الوزارة والطرف الاجتماعي وهذه أمثلة للاتفاقيات وهذا بلاغ لوزارتكم الموقرة بتاريخ 1 سبتمبر 2020 الذي ينص على تسوية كل الملفات بخصوص الأساتذة النواب التسوية المتدرجة لوضعية الاساتذة النواب بالتعليم الثانوي على دفوعات وتنفيذ الدفعة الأولى من التسوية بإدماج ألف مدرس في سبتمبر 2020 والعديد من النقاط.

إذن بما أن الوزارة احتاجت للأساتذة النواب وقدموا خدماتهم رجاء لابد من إنصافهم وشكرا على تفهمكم لهذه الوضعية وعلى رحابة صدركم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم سامي الحاج عمر غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدي الرئيس،

بارك الله فيك،

مرحبا بك سيدي الوزير وكافة الإطارات المرافقة لك،

سيدي الوزير، نتطرق إلى نقطتين هامتين أول شيء نحن نثمن هذا القرض والمشروع وحرصكم وحرص السلطة في حد ذاتها والحكومة على تحسين وتعصير المؤسسات التربوية لكن أرى أن هناك أشياء يجب أن تكون ضمن أولوياتنا وهي المشاريع المعطلة هناك العديد من المشاريع المدرجة لكن لم تجد التمويل من بينها مثلا نذكر على سبيل المثال ولاية المنستير في مدينة منزل نور مثلا تقسيم مدرسة شارع بورقيبة التي أعيدها وأكررها دائما أنها تضم قرابة 1500 تلميذ وليس مسموحا في وقتنا الحالي أن نحكي عن مجلس التربية و تحسين التعليم وجو التعليم في إطار هذا الكم الهائل من التلاميذ.

نفس الشيء صفقة أبرمت في مدرسة الشهيد سامي يوسف لإعادة تهيئتها وإلى حد الآن لم تر النور صفقة نشرت في الجرائد وبعد ذلك لا ينجز منها شيئ.

في إطار كذلك التسوية وإنصاف الجميع وكنت طلبتها منك سيدي الوزير بكل لطف وأعيدها لا ننسى أهالي مدينة المصدور ومنزل حرب من حقهم مدرسة إعدادية أقسم لك إنهم قرابة 400 أو 500 تلميذ مشتتين على ثلاثة إعداديات وهذا حقا صعب حتى في التنقل هناك صعوبة أساسا حتى في التدريس ونحن نريد أن نتقدّم بتعليمنا.

في النقطة الثانية سيدي الوزير هذا أمر داخلي يعني إداري، هناك بعض التلاميذ الذين لديهم مشاكل اجتماعية في التعلم يعني لديهم تأخير في التعلم خاصة في المواد الاجتماعية وهذا تعرفونه سيادتكم، هؤلاء يقدمون مطالب إعفاءات من تدريسهم في المواد الاجتماعية خاصة في الإعداديات ليجتازوا الامتحان في هذه المواد نظرا إلى صعوبة تعلمهم سبحان الله يعانون بعض الإعاقات يمكنهم التعلم لا نحرمهم من التعليم ومن التدريس وهذا حقهم لكن لديهم صعوبة في التعلم في المواد الاجتماعية. هناك مطالب وردت على سيادتكم لكن تبقى شهرا وشهرا ونصف ولا يتم الرد عليها من المندوبيات الجهوية وفي هذه الحالة لا يستطيع التلميذ الحصول على معدل حسابيا سيكون راسبا لما لا نسرع في هذه المطالب ونضع مدة أقصر مثلا مدة 15 يوما أو شهرا على الأكثر ويتم الرد عليها ويتم إرسال مراسلة من سيادتكم للمديرين الجهويين حتى يمكنوا التلاميذ من الإعفاء من المواد الاجتماعية ومن إجراء الامتحانات الخاصة بهذه المواد، من الممكن أن تقول لي هذا غير صحيح لكن لدي ملف موجود عندي الآن سيدي الوزير وموجود لديكم في الوزارة من ولاية المنستير لتلميذة وإلى حد الان لم يتم الرد ولا نحرم أي تلميذ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد السلام الحمروني عن الخط الوطني السيادي أربع دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للمقاومة الفلسطينية الصامدة في كل شبر من الأراضي المحتلة،

تحية لأبطال خان يونس التي أصبحت وستبقى مقبرة للصهاينة الغزاة،

مرحبا بالسيد وزير التربية وكل الوفد المرافق،

نناقش اليوم التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للإستثمار القرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في برنامج تعصير المؤسسات التربوية 2.

صحيح أن هذا القرض بشروط ميسرة ولكن قبل أن نصادق على هذا القسط الثاني، هل قيمنا التجربة أو القسط الأول الذي تم الحصول عليه منذ سنة 2014؟

ثانيا، كنا نتمنى لو مدتنا الوزارة بالمؤسسات أو بالجهات التي سيشملها هذا التدخل وهل لديكم جرد للمؤسسات التربوية على المستوى الوطني الذي تستدعي تدخلا عاجلا؟

لن أخوض في الشأن الجهوي باعتبار أن هناك مجلسا جهويا يهتم بالشأن التربوي خلال الأيام القادمة ولكن بعض الأسئلة التي أعتبرها حارقة رغم أنها ليست موضوع هذه الجلسة:

أولا، ملف الأساتذة النواب دفعة 2023 رجاء مد هؤلاء بتوضيحات، هل هناك أمل في تسوية وضعية 1000 أستاذ المتفق عليها خلال هذه السنة أو على الأقل تسوية وضعية دفعة منها؟

ثانيا، العقد الجديد لماذا تسعة أشهر والحال أن أغلبهم يشتغلون سنة كاملة شغور قارّ؟

لماذا لا يتم تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية في حين يتم اقتطاع معلوم معين من هذه المنحة بعنوان تغطية اجتماعية؟ هذا لا يمكن أن يكون سوى تحيل موصوف يتم الاقتطاع وليس في هذا العقد فقط يتم اقتطاع معلوم معين منذ سنوات وتقريبا نسبة مائة بالمائة من الأساتذة لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية.

في نفس الملف دائما، يعلم الجميع أن قاعدة البيانات مدرجة فيها أسماء النواب الذين تعاقدت معهم وزارة التربية خلال سنة 2008-2016 بعض الاختصاصات أو المواد استنفذت من قاعدة البيانات المذكورة والتجأت الوزارة إلى التعاقد مع نواب خارج قاعدة البيانات-عندما أقول خارج قاعدة البيانات أي سنة 2016-2023 في عدة اختصاصات، ما هو مصير هؤلاء؟ هل لديكم نية لإدراجهم في قاعدة بيانات أخرى وتسوية وضعياتهم؟

أخيرا، في هذا الملف دائما رجاء أن يقع على الأقل احترام هؤلاء وتثمين مجهوداتهم والكف عن استفزازهم وابتزازهم، لقد خضع هؤلاء إلى تكوين لدى متفقدين لسنوات تجاوز هذا التكوين عشرة سنوات ويدرسون أقسام نهائية ويحضرون في مجالس الأقسام وقد أتى على هذا الملف زميلي منذ حين وبالتالي من غير المعقول اليوم عندما يخرجون للمطالبة بحقوقهم نقول لهم أنكم ستخضعون لمناظرة أو لاختبار.

ملف المرشدين القيمين التطبيقين، هؤلاء اجتازوا مناظرة سنة 2017 التي قيل عنها الكثير بل بشهادة وزير سابق أنه ملف فساد بامتياز. هؤلاء راسلوا البرلمان وراسلوا لجنة التربية وكذلك الوزارة، هل تم فتح تحقيق في شأن هذه المناظرة وهل تم تحميل المسؤوليات وتوضيح المسار لهؤلاء؟

أخيرا، ترسيم الأعوان الوقتيين صنف أ 1 و2، رغم صدور الأمر بترسيمهم منذ مدة تقريبا منذ شهر جانفي 2020 أو جانفي 2022 فإنهم مازالوا ينتظرون الترسيم.

سيدي الوزير، لنكن واضحين ومن الأخير بإمكاننا القيام ببنية تحتية نموذجية وزمن مدرسي نموذجي وبرامج تربوية الأفضل في العالم ولكن هذا لا يعني أن ما ذكرته غير مهم ولكن الأهم في كل هذا ولن يكون أي معنى لهذا الإصلاح ما لم نقم بتحسين الوضع المادي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق. المقعد رقم 33.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

السيد الوزير، اسمحوا لي بأن أسرد عليكم رسالة وردت على صفحتي الخاصة وطلب مني قراءتها على سيادتكم بكل لطف.

السيد الوزير، أنا فلانة ابنة فلان أستاذة نائبة معينة بالمدرسة الإعدادية ب من معتمدية م وتكملة بمعتمدية أخرى ج قاطنة بنهج ل الجم على وجه الكراء وزوجي عامل يومي.

سيدي الوزير، سأتحدث بلغة الشعب مثلي مثل بقية زملائي النواب نعاني من الفقر والخصاصة ومن الظلم والتهميش.

سيدي الوزير، ليس لدينا أموال للتنقل وللتداوي ولنشتري ما نلبسه كبقية الأساتذة المباشرين ولا يوجد لدينا أموال لننفق على عائلاتنا وعلى أطفالنا، أنا شخصيا وضعيتي الاجتماعية قاسية فقد بلغ بي الأمر أن أعمل كمعينة منزلية بالمنازل لأوفر ثمن التنقل والأكل وفي شهر رمضان أتناول إفطاري في مائدة خيرية.

أنا أستاذة أقوم بتربية أجيال وأتنقل في وسائل النقل "بالكريدي" وآكل "بالكريدي" ومعلوم الكراء غير مدفوع ولم أقم بتسديد فواتير الماء والكهرباء.

سيدي الوزير، أنا شخصيا أتمنى أن أقف لأتسلم راتبي مثلي مثل أي أستاذ، سيادتك تقوم بتشغيلنا ونحن نخضع لتكوين ومطالبون بتحقيق نتائج رغم كل ظروف العمل السيئة ونتحصل على مستحقاتنا المالية بعد سنة أو سنتين هناك من توفى وهناك من تجاوز السن القانونية للانتداب.

سيدي الوزير، أرجو أن تعذرني لأني أكتب إليكم هذه الرسالة وأنا في حالة نفسية صعبة أنا وكل الأستاذة النواب نتوسم فيكم كل الخير.

سيدي الوزير، أنا أكن لسيادتكم كل الاحترام والتقدير وأثمن كل مجهوداتكم الجبارة وأعمالكم التي ترضي ضميركم وتتماشى ووضع بلادنا وتعملون بما يرضي ربنا ورسوله الأكرم.

وأخيرا ما قاله رسولنا في هذا المجال" اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".

أما فيما يخص الوضع المحلي الجهوي، صحيح هناك العديد من النقائص ونحن بصدد تداركها بمساعدة المجتمع المدني ورجال أعمال البلاد وأهل الخير ونحن بصدد قطع خطوة جيدة هناك حالة مستعجلة وهي مدرسة الهادي شاكر بالجم تضم قرابة 1000 تلميذ ويضم القسم 40 أو 41 أو 42 أو 43 تلميذا.

سيدي الوزير، لم نعد قادرين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد رقم 12.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نناقش اليوم عقد التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتلعق بالقرض المسند للجمهورية التونسية.

سيدي الوزير، سأدخل مباشرة في موضوع الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة فهي مناطق مستقطبة للسكان لأن هذه المناطق يأتيها الناس من كامل تراب الجمهورية.

سيدي الوزير، إن المدرسة الإعدادية تحتل اليوم المرتبة الأولى من حيث الاكتظاظ لا نقول على مستوى ولاية سوسة بل ربما على مستوى كامل الجمهورية التونسية، اليوم المدرسة الإعدادية تضم أكثر من ألفي تلميذ وما لتبعات هذا الاكتظاظ وما تعرفونه.

الانقطاع المبكر عن التعليم، أيضا تحتل المدرسة الإعدادية بالزاوية والقصيبة والثريات المرتبة الأولى من حيث الانقطاع المبكر عن التعليم إلى جانب المشاكل الأخرى الموجودة في المحيط التربوي ويوجد بجانبه معهد هو أيضا يعاني من الاكتظاظ يضم 1500 تلميذا.

سيدي الوزير، لقد تم توفير قطعة أرض منذ قرابة سنتين وفي هذه المدة المدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي يعانيان.

سيدي الوزير، نطلب منكم اليوم الإسراع في الإجراءات المتعلقة ببناء المدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي وأنا أعلم بأن اليوم له الأولوية القصوى على كامل تراب الجمهورية وذلك بسبب عدد التلاميذ الموجودين فيه بإمكانكم مدي باسم أي مدرسة إعدادية بالجمهورية التونسية تضم هذا العدد، إن هذه المدرسة الإعدادية تضم عدد قرابة ثلاث مدارس إعدادية نعلم بأن المدرسة الإعدادية العادية تضم 700 تلميذ اليوم نجد 2200 تلميذا في ظل وجود هذه الإشكاليات.

اليوم هناك نقص على مستوى الطاقم التربوي فهذا العدد المهول من التلاميذ ولكم أن تعرفوا عدد القيميين الموجودين به وعدد الإطار التربوي، لذلك نرجو حلا قريبا لحل مشكل هذه المدرسة الإعدادية والمعهد بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات.

أيضا سيدي الوزير، هناك طلب عروض فتح مرتين لمدرسة الازدهار بمدينة زاوية سوسة، إلى حدّ اليوم هذه المدرسة لم تر النور وهذه فرصة لأتوجه بتحية إلى جميع رجالات الزاوية والقصيبة والثريات الذين تكفلوا ببناء ثلاثة أقسام بمدرسة العهد الجديد وقد أشرف هذا المشروع على النهاية لكننا نطالب ببناء مدرسة ابتدائية بحي الازدهار بما أن الأرض موجودة ولا توجد إشكاليات عقارية.

سيدي الوزير، ربما يتمثل الإشكال في المقاولين ومشاركتهم في هذه الصفقات يجب حل هذا الإشكال إلى متى سنبقى مكتوفي الأيدي إذا كان هناك إشكال على المستوى التشريعي وعلى مستوى الصفقات العمومية فعلينا معالجته أيضا.

أيضا إشكاليات الانتزاع لفائدة المصلحة العامة مدرسة طه حسين الملف إلى حد الآن يراوح مكانه ومدرسة الجمهورية أصبحت مكتظة ولم تعد قادرة على استيعاب التلاميذ، نرجو سيدي الوزير، أداء زيارة في القريب العاجل لمنطقة الزاوية والقصيبة والثريات التي أصبح فيها اليوم الوضع التربوي وضعا كارثيا وشكرا على الإصغاء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق. المقعد رقم 151. فليتفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

نعيد الترحيب مرة أخرى بالسيد الوزير المحترم والفريق المرافق له،

في البداية أريد أن أثمن مجهودات وزارة التربية على ما تقوم به من إصلاح.

نحن نعلم أن هذا القرض يندرج في إطار مجهودات الدولة لتوفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ بعض السياسات الرامية إلى تطوير منظومة تربوية قادرة على إنتاج قاعدة صلبة لرأس مالها البشري الذي نعتبره الرافد الأساسي لتحقيق التحوّل الاجتماعي والاقتصادي المنشود.

نرجو أن يكون هذا القرض دافعا من دوافع التنمية المستدامة وذلك من خلال جملة من الأهداف التي من بينها العدالة التعليمية بين أبناء الشعب الواحد وتوفير بنية تحتية في مختلف جهات الجمهورية وتطوير الحياة المدرسية وتكريس مشروع تربوي ناجح وعادل.

أرجو أن تكون أهداف البرنامج تعصير المؤسسات التربوية وهي أهداف سامية ومنها توفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع التلاميذ في مختلف أرجاء الجمهورية وتوفير النقص الحاصل في النقل المدرسي في معتمدية ذهيبة فمن غير المعقول السيد الوزير أن تكون تلك المناطق البعيدة والحدودية بدون معهد ثانوي بكامل مراحله التعليمية مما يضطر التلاميذ إلى السفر أو الإقامة في معاهد أخرى ومن أولويات الوزارة ومن حق مواطني الذهيبة على الدولة توفير التعليم المجاني والنقل المجاني في بلادهم.

سيدي الوزير، إن اهتراء البنية التحتية لعديد المدارس خاصة في رمادة وفي ذهيبة قد أثر سلبا على مردود التعليم العمومي وأدى إلى تدني مستوى التعليم والانقطاع المبكر عن الدراسة وإن الأشغال غير المطابقة للمواصفات القانونية وإبقاء الأشغال لمدة أكثر من وقتها داخل المعهد بدون رقابة وخاصة الأشغال الموجودة حاليا في معهد رمادة من شأنها التأثير على مستوى التعليم في المعهد لذلك لابد من

الرقابة وتحميل المسؤولية ولابد من وضع إستراتيجية مستقبلية لمنظومة التربية الحديثة أساسها توفير الظروف الملائمة لعمل المدرس والتلميذ وتوفير فضاءات تربوية عصرية متكاملة على كامل الجمهورية.

لابد من إيلاء الرياضة والإعلامية أهمية كافية في التعليم الابتدائي والثانوي لأن هناك عديد المدارس السيد الوزير المحترم في ذهيبة ورمادة تفتقر لقاعات مراجعة وملاعب رياضية وأخرى تفتقر إلى أجهزة إعلامية ونقص في أقسام التحضيري ولم لا يتم توفير ما يمكن توفيره للتلميذ حتى يطلق التلاميذ العنان لمواهبهم والتطلع لمستقبل أفضل في تلك المناطق لأنه من غير المعقول أن يبقى معهد رمادة يعاني عديد النواقص منها الماء الساخن في المبيت في فصل الشتاء.

لابد من ترفيع الاعتمادات لهذه المعاهد البعيدة والفقيرة ودعمها ولا بأس السيد الوزير المحترم بإمكانكم أداء زيارة لتلك المناطق كلنا تونسيون وتونس من شمالها إلى جنوبها.

وبهذه المناسبة أدعو السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة إلى القيام بزيارة إلى تلك المناطق البعيدة والمحرومة، منطقة ذهيبة ومنطقة رمادة وتطاوين بصفة عامة هي جزء من تونس وهي جزء عزيز علينا لابد من زيارته من غير المعقول ألا تقوموا بزيارة تلك المناطق لمدة أربع أو خمس سنوات للاطلاع أكثر على عديد الإشكاليات وعلى عديد النقائص ولبث روح القوة والأمل في أولئك المواطنين المحرومين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم منير الكموني غير منتمي له أربع دقائق. المقعد رقم215.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، لا يمكنني إلا أن أوافق على مشروع هذا القانون المتعلق بعملية تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية 2 ليس فقط لضعف نسبة الفائدة فيه ولتقلص الهدف الربحي في هذا المشروع أو لطول فترة الإمهال أو لغياب عمولة تعهد أو لوجود هبة مصاحبة تتجاوز 25 مليون أورو أي أكثر من نصف القرض أو لأن هذا القرض يمثل فرصة متاحة لوزارة التربية لسد بعض حاجيات المؤسسات التربوية وما أكثرها.

ليس لهذه الأسباب فقط على أهميتها ولكن لأنني قد عشت تجربة أولى إذ كنت أشرف على مؤسسة تربوية شملتها العناية وتغير مظهرها بفضل برنامج تعصير المؤسسات التربوية 1 وما رافقه من برنامج التدخل النوعي لدعم السلوك الإيجابي ولاحظت حرص المانحين على تطبيق مواصفات الجودة وكانت النتائج مجزية.

لذلك نحن مع كل جهد من أجل خلق فضاء تربوي جاذب حتى وإن كنا سنتحمل عبءه سنوات أخرى أو نتقاسمه أو الأجيال القادمة لأن جل الجهات تعاني وهنا سأعطي على سبيل الذكر لا الحصر المعاطى، البكور، السلاطنة، القرادحة والمحارزة كل هذه الجهات تعاني وفي حاجة إلى تدخل إما بإحداثات أو بتدخلات صيانة عاجلة وضرورية، فعديد المؤسسات تعاني من الاكتظاظ بها قاعات مغلقة أو مهددة بالإغلاق بل عديد المدارس تفتقر إلى بعض الحاجيات الضرورية رغم المجهود الذي تبذله المندوبية الجهوية في ذلك وتنتظر هذه المؤسسات الصيانة منذ سنين.

أضف إلى ذلك معاناة التلاميذ في المناطق النائية بسبب غياب وسائل النقل للتلاميذ الذين يقطعون مسافات طويلة للالتحاق بمقاعد الدراسة وجزء من هذا القرض موجه لاقتناء حافلات النقل رغم أن عديد الحافلات غير مستغلة اليوم بسبب فقدان السواق من سلك العملة فلم لا يقع الالتجاء إلى الإلحاق من مؤسسات أخرى لتلافي هذا النقص وهذا يقودنا إلى فكرة جوهرية إن العناية بالبنية التحتية بدون العناية بالموارد البشرية يبقى جهدا منقوصا مهما كانت أهميته فهناك سيدي الوزير، معاناة في كل القطاعات المدرسون النواب عامة ودفعة الألف خاصة الأعوان الوقتيون الذين لم يشملهم قرار الترسيم منذ ستّ سنوات عكس زملائهم في علوم التربية عملة الحضائر المبعدين عن عائلاتهم وقد أشار أغلب الزملاء إلى هذه النقاط فلن أعود إليها.

سيدي الوزير، لابد من رؤية وإستراتيجية واضحة لحسم ملف التشغيل الهش لأنه فعلا يمثل العائق الرئيسي لتعصير المؤسسة التربوية.

أريد أن أنهي ببعض الاقتراحات:

أولا، لابد من دعم الاستثمار لتركيز الطاقات البديلة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للنائب المحترم منير الكموني.

السيد منير الكموني

شكرا، لابد إذن من دعم الاستثمار لتركيز الطاقات البديلة على أسطح المؤسسات التربوية وذلك لتخفيض تكلفة الكهرباء التي ترهق كاهل الميزانية إذ تصل أحيانا إلى 10 % من الميزانية أو أكثر، لابد من العمل أيضا وبالتنسيق مع وزارة الفلاحة على تركيز خزانات لمياه الأمطار بالمؤسسات التربوية لاستغلالها في التنظيف على الأقل في تنظيف دورات المياه في ظل شح الموارد المائية.

أيضا نريد منكم تثمين المبادرات الفردية التي يقوم بها بعض المسيريين بالشراكة مع السلطات المحلية والمجتمع المدني كما أريد أن أنوه بتجربة بمدرسة العمارات من معتمدية أولاد الشامخ التي ندعوك إلى زيارتها والاطلاع على المجهود المبذول بإمكانيات ذاتية لتحسين هذه المدرسة حتى تكون ربما نموذجا نعتمده لتجاوز هذه الإشكاليات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمسة عشرة دقيقة. المقعد رقم 7.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سأبدأ من حيث انتهى زميلي فيما يخص مدرسة العمارات بأولاد الشامخ.

سيدي الوزير، عندما يكون المسؤول ابن المؤسسة التربوية وابن المنطقة ويشعر بالمجهود الذي يجب بذله، زميلنا شكري هو مدير مدرسة في العمارات بمجهود فردي عوّض الدولة التونسية عندما نقول عوّض فذلك بالمفهوم الفعلي لأنه عندما تهتم بساحة وقاعات

وتقوم ببناء مدخل كامل للمؤسسة التربوية بتضافر كل الجهود ويجري اتصالات مع المقاولين ومع الأطراف المتداخلة ومع غيرهم وهذا هو المجهود الوطني الذي يجب تكريسه في مدارسنا. أعلم بأن الدولة غير قادرة على القيام بكل شيء كما أعرف بأن مجهود الدولة لا يمكن أن يغطي جل المدارس لكن يجب بعث إستراتيجية وطنية لإرجاع الذين درسوا في تلك المدارس وأصبح من بينهم النائب والوزير والمقاول ورجل الأعمال إذا أعدنا فتح ذلك الباب ليعيد الناس تهيئة مدارسهم فلن أتحدث اليوم على الأقل عن مدرسة 2 مارس بالسواسي التي تفتقر لدورات المياه وهذه المدرسة موجودة وسط البلاد، لن أتحدث عن مدرسة الملاهمة عندما تنزل الأمطار يجد التلاميذ والإطار التربوي أنفسهم غير قادرين على الدخول للمدرسة ويحتاجون إلى بواخر للدخول لأن المدرسة تصبح بحيرة.

لن أتحدث اليوم عن مدرسة الجعاونية لبناء قاعتين بها بقينا ننتظر ثلاث سنوات ولم يتم تجهيز سوى قاعة واحدة، عندما يكون المقاول غير قادر على البناء أو لا توجد لدى المقاول الإمكانيات ليشرع في الإنجاز إلى أن يتم إسناده الاعتمادات لا يجب أن نعطيه الصفقات لأن المقاول يعلم بأنه عندما يتسلم صفقة يجب أن ينتظر الاعتمادات ويجب أن ينهي الجزء الأول ليتم ضخ اعتمادات الجزء الثاني من المشروع هذا ما هو معمول به.

سأبدأ بالمستوى الجهوي ثم سأصل إلى المستوى الوطني لأنني عادة لا أتحدث في أمور الجهة وفي مشاغلها ، أنا دائما أتحدث عن الإستراتيجية الوطنية لأنه لو أصلحنا وطنيا فبإمكاننا أن نصلح ما هو جهوي لكن وجدت أنه عندما لا نتحدث عن جهاتنا فلا تهتمون بها وأنا اليوم أتحدث مع السيد الوزير كأستاذ، أتحدث مع السيد الوزير الذي عاش الآلام وعانى ويعرفها وأنا اليوم نائب ولكنني أفتخر بأنني أستاذ لأن غدا رأس مالي تلك المحفظة فمجلس النواب لن يدوم لي ولم يدم لي سابقا لذلك عدت للتدريس وسأعود إذا إلى التدريس لذلك فإن ما سيدوم لي هو التدريس.

اليوم ماذا علينا تحقيقه؟ لنترك الحديث في هذا بعد حين.

اليوم سيدي الوزير، في زيارة سابقة لوزير سابق مدرسة بوهلال علي ومدرسة الرجيبات، تنقل السيد الوزير شخصيا لزيارة هذه المدارس سابقا وقال أن برنامج هذه المدارس هي مدارس نموذجية، أريد أن أقول لك بأن هذه المدرسة اليوم هي مدرسة تفقيرية وقد اتضح أن برنامج المدرسة النموذجية هو أكذوبة غير موجود ولا يوجد هذا البرنامج اليوم وقد تم وعد هذه المدارس أنها ستكون مدارس نموذجية لم يتدخل في هذا أي أحد وظلت على حالها، يا سيدي نريدها مدارس عادية فيها قاعات صحية ودورات مياه، أصبحنا نتحدث عن الماء الساخن فلنوفر أولا الماء البارد. لدينا في ولاية المهدية مدارس لا يوجد بها الماء الصالح للشراب مدارس لا يوجد بها الماء في دورات المياه ومدارس لا توجد بها دورات مياه ومدارس بدون سور وسأذكر لك هذه المدارس.

اليوم لدينا مدرسة ابن خلدون موجودة وسط البلاد نفس الشيء وضعيتها كارثية، مدرسة 2 مارس وضعية كارثية، اليوم المعهد الثانوي بالسواسي هذا المعهد تخرجت منه إطارات منهم وزراء اليوم نجد شعب تغلق فيه لماذا نجد في مدارس شعب الرياضة سيدي الوزير ومعاهد لا يوجد بها شعب رياضة رغم أن الجمعية الرياضية موجودة والنخبة موجودة وهذه الشعب حكر على المدن الكبرى. لماذا؟ بما أنه لديهم أساتذة تربية بدنية وهناك أطفال يريدون الانتماء لهذه الشعبة لماذا لا يتم فتح هذه الشعبة في هذه المناطق؟

نتحدث أيضا عن معهد كركر، سيدي الوزير لقد زرت المهدية وجئت ورأيت بأعينك وكنت حاضرا معك عاينت الإبداعات التلمذية، رأيت الأوبرات التي قاموا بها في المدارس الإعدادية وفي المدارس الإبتدائية وفي المعاهد الثانوية بالسواسي ورأيت مدارس لا تقوم بهذا وهذه مدارس تتحدث بأنه لديها أساتذة من فرنسا ويوجد بها نمودج فرنسي وأشخاص يقومون بأوبرات غنائية، مسرحية بذلك الشكل، اليوم هذه المدارس لا يوجد بها أستاذة تربية مسرحية لو تم جلبهم عن طريق تمويل أجنبي لتم بعث مسرح ورواق فنون فالأرض متوفرة، لو يتم اليوم بعث رواق خاص بالموسيقى و رواق خاص بالمسرح ورواق خاص بالفن التشكيلي فسنتحدث غدا عن نوعية أخرى للتلميذ وسنتحدث في هذا الموضوع.

لقد قدمنا في هذا برنامجا ولكنه لم يأت، لا توجد ملاعب رياضة في كل المعاهد الموجودة لدينا المكان الوحيد الذي تجد فيه ملعبا استثمرت فيه مؤسسة لا أريد أن أقوم لها بإشهار لو أنها تستحق الإشهار لأنها على الأقل استثمرت في التربية. اليوم نحن في حاجة لهذا الشيء ولم نقل أن كل هذا يجب أن تتكفل به الوزارة قلنا لا يمكن لمدير المدرسة أن يتكفل بهذا الموضوع عند تعيينه لقد طالبنا بجلب رجال أعمال لبعث مشروع بمدرسة الجعاونية قالوا لا يمكننا القيام بذلك لأن المندوبية تمنعني من القيام بأي عمل في المدرسة وقانون وكذا إلى غير ذلك، يا سيدي على الأقل عليك أن تأخذ المبادرة بإعطاء قرارات من هذا النوع ويكون القرار لدى المندوب لدعوة رجال الأعمال للقيام بهذه الأشغال، هذا على الأقل لمعاضدة مجهود الدولة لم نقل كل شيء يجب أن تقوم به الدولة هناك أشياء يمكن القيام بها عندما تضغط الوزارة من الأعلى ويعلم الوزير كم لديه في تلك المنطقة من رجل أعمال وهذا ليس فضلا، حقيقة ليس من الفضل أن يقوم رجل الأعمال بالمساعدة في مجال التربية وفي مجال الصحة هذا هو رأس مالنا في تونس لا يوجد لدينا شيء آخر ولكن هؤلاء لن يساعدوا من تلقاء أنفسهم وحتى إن طلب منهم مدير أو غيره المساعدة لن يأتوا لذلك يجب بعث إستراتيجية وطنية.

يمكن أن أتحدث أيضا عن مدرسة الحبيب بومرداس وعن المعهد الثانوي بالسواسي وعن الإنجازات التي لم يتم القيام بها ويقولون الدراسات لم تصل، لقد وصلت الدراسات لديك فترة منذ وضعت معايير الجودة وهل لهذا جدوى أم لا؟ أؤكد لك أن المدرسة الابتدائية بالسلايمية من عمادة سيدي بوهلال بمعتمدية السواسي حق واستحقاق اليوم إن التلاميذ يقطعون 8 كلم على أرجلهم.

نفس الشيء اليوم عندما نتحدث أيضا عن المدرسة الإعدادية بالروافي صدر طلب العروض وبقينا عند ذلك الحدّ يعني إعلان طلب العروض، أنا أعلم عندما يصدر طلب العروض وعندما نعيد فتحه مرة أخرى ونعيد فتح باب عروض آخر ستصبح هناك إشكالية كبرى، اليوم عندما نرى الاكتظاظ الموجود بمدرسة ابن خلدون، مدينة تضم أكثر من 60 ألف ساكن يوجد بها اليوم مدرستان فقط مدرستان غير كافيتان في نفس أرض وزارة التربية في مبيت قديم مساحة شاسعة، قلنا يمكن أن تكون هذه مدرسة ابتدائية ثالثة لتقضي على الاكتظاظ الموجود تسلمنا روضة بلدية وتم توزيع

المدرسة على مكانين هذا غير معقول السيد الوزير وهي تتطلب تهيئة ولا تطلب شيئا كبيرا بل أكثر من هذا جلبنا تمويلا بمليارين ونصف وبقي هناك بدعوة أن تلك جمعية يجب أن ننظر أولا في قانون الجمعيات هي تحت إشراف وزارة التربية وهي تعلم هل هذا المال مشبوه أم لا بما أنه عن طريق وزارة التربية.

إن وزارة التربية كفيلة بأن تعرف السياسة المتوخاة هذا على مستوى الجهة سيدي الوزير، وهذه حقيقة عندما تزور ولاية المهدية عليك بزيارة تلك الربوع أريد أولا أن أشكر إدارة المدرسة الإعدادية الشهيد رمزي الزرلي بالسواسي، تلك المدرسة درست فيها لم يتم طلاؤها إلا عندما تم إحداثها فقط منذ سنة 2001 وهي على نفس الطلاء عندما تنظر إلى جدرانها يخول لك بأنها قد بنيت من الطوب، أشكر إدارة المعهد وكذلك عمدة المنطقة وكل الرجال الذين ساهموا لإعادة طلائها وجعلوها حلة بمجهود شخصي بدون أن يتدخل أي طرف من الوزارة أو من الدولة وهذا ما نحتاجه وعلينا أن نشكر هؤلاء الأشخاص وعندما يتصرف هؤلاء من تلقاء أنفسهم للقيام بهذا الشيء سواء كانت إدارة أو سلطة محلية متمثلة حتى في شخص عمدتها أو المعتمد فإن هذا عمل محمود ومشكور ليس كل شيء سوي في تونس، تونس جيدة عندما نحسن توظيف هذه الأشياء في مكانها.

لقد صادقنا على هذا القرض لا يوجد لدينا حل هل لدينا أموال لنتعزز؟ بالإضافة إلى ذلك هذا القرض لا يوجد به عبء مالي كبير، لكن الإشكالية في تنفيذه فيما بعد وفي المقاييس التي سيتم وضعها بعد ذلك ثم ستقع مناقشته لأن ذلك القرض بطبيعة الحال سيتم تقسيمه على مراحل وعلى 72 شهرا وعلينا إعداد دراساتنا، لكن سيدي الوزير لا يمكننا الحديث عن جدوى بدون الحديث عن جاذبية، المدرسة التي لا يوجد بها مسرح المدرسة التي لا توجد بها موسيقى أو رياضة المدرسة التي لا توجد بها نوادي تنشيطية وهذه الأنشطة يجب أن ترجع للمدرسة كما كانت سابقا في مساء كل يوم جمعة ويوم الأربعاء وغيرها، المدرسة التي برامجها كمية وليست كيفية، المدرسة التي مازلنا نحمل محفظة بوزن 25 كلغ والطفل الذي يحملها يزن 45 كلغ، المدرسة التي لا يستوعب فيها التلميذ ما يدرسه، هذه المدرسة لا يمكننا أن نصل بها إلى شيء لأن الغاية في الجودة.

الجودة اليوم عندما نتحدث عن الرقمية لا أريد أن أكرر الكلام الذي كنت أذكره سابقا في مجلس النواب لأقول من يتحدث عن الرقمنة ولا توجد لدينا في المدارس دورات مياه ومازال هناك تلميذ يقطع 8 كلم على قدميه ليصل إلى مدرسته ويعود إلى بيته على الساعة الثامنة ليلا ولا تأتيه الحافلة، اتركونا من النقل المدرسي حدث ولا حرج.

لا يمكن أن نتحدث عن جودة تعليم سيدي الوزير، عندما أكون أنا كأستاذ وأنا الآن بصدد مخاطبتك كأستاذ لست مرتاحا عندما أدرّس في القصرين وأبنائي وزوجتي موجودون في الساحل أو في صفاقس أو في تونس العاصمة، عندما أكون هناك أستاذا نائبا ولا أتقاضى أجرا إلا بعد ستة أو سبعة أشهر، أولا بأي روح معنوية سأدرس؟ وبأي مجهود أدرس؟ التعليم متعة إذا كنت لا أقدم تلك المتعة فلا يمكنني إيصال المعلومة لأن المعلومات موجودة على الانترنات وأي شخص يمكنه الدخول لها والحصول على المعلومات الآن بالتخصص الموجود ستعلم السيد الوزير، من السنة القادمة سيتم بيع "récepteur" في منازلنا وقناة تعليمية خاصة وكل مواطن سيشتري هذا وسيدرس أبناءه به هذا جديد، يعني حتى متعة التعلم متعة "création" "الأستاذ تم القضاء عليها.

لا يمكننا الحديث عن جودة التعليم في ظل الوضعية المزرية للأساتذة والمعلمين والمرشدين التطبيقيين والقيميين، هؤلاء عندما نتحدث عنهم يجب أن يتم إصلاح وضعيتهم أولا لأن الأستاذ وأعيد هذا ألف مرة وسأظل أعيدها والمعلم والمربي بشكل عام هو النواة الأولى لخلق مجتمع سليم، هو النواة الأولى التي ستخرج لك نوعية المجتمع. نحن ماذا نقدم؟ اليوم عندما نرى سبب الانقطاع المدرسي والتسرب المدرسي الذي كثر، اليوم عندما نجد منظومة تربوية ليست مرتبطة بمنظومة سوق الشغل وغير مرتبطة بمنظومة التعليم العالي وغير مرتبطة بمنظومة التكوين المهني والتشغيل، التكوين المهني والتشغيل في تونس هناك عقلية أنه لا يتجه له سوى الفاشل يجب الأخذ بالتجارب الألمانية، التكوين المهني هو مسلك الناجحين يجب تغيير هذه العقلية ويجب إعطاء قيمة للتكوين المهني ويجب أن يعود تحت إشراف الوزارة.

بالنسبة لي يجب أن تصبح الوزارة وزارة التربية والتكوين مع بعضهما لأن وزارة التكوين والتشغيل الأموال التي يأخذونها اليوم ولم يشغلوا ولم يوظفوا الأموال في مجال إصلاح التكوين المهني بل بالعكس كل الأموال اندثرت وتحدثت في هذا منظومة أمل وغيرها ومنظومة فرصتي كلها تحيل على الشعب التونسي وعلى الشباب التونسي.

خلاصة القول سيدي الوزير، نحن شركاء في هذا الوطن وعندما أحدثك بهذا الشكل وكما ذكرت لك أنا لست بصدد مخاطبتك كوزير اليوم أنا أخاطب فيك الولي وأخاطب فيك الأستاذ والمربي، أنت تعرف وضعية زملائنا ووضعية المدرسة الوطنية، المدرسة الوطنية هي مجهود وطني ينطلق من الولي إلى الوزير والتلميذ هو محور عملية تربوية يجب أن تكون بالفعل وليس بالقول، اليوم يجب أن يكون الإصلاح إصلاحا جذريا، الاستشارة الوطنية مهمة جدا لكن يجب أن نأخذ برأي الخبراء وبالتجارب المقارنة للقيام بإصلاحات.

اليوم دعوة لكل المواطنين للمشاركة في إصلاح المدرسة العمومية التي ستبقى دائما صلبة وتعتبر الحجر الأساسي لهذه الدولة وبالتالي نحن اليوم شركاء في هذا علينا أن نتشارك مع بعضنا أولا في إصلاح الهيكلة العامة والبرامج وأنا اليوم ضد وجود هذه الأوراق لأنه يمكن أن يكون لكل تلميذ "tablette" وتجد جميع البرامج موجودة داخلها "programme" يتم تنزيله على "tablette" عوض أن نبيع للتلميذ 18 أو 19 كتاب وكراسات وغيرها ففي كل سنة دراسية يصبح لديه "tablette" يوجد بها كل البرامج والوثائق التي يتم تقديمها للتلميذ في أوراق يتم تقديمها له في "tablette" وتكون هناك أكثر جاذبية للدراسة هذا ما يجب التفكير فيه اليوم، بما أننا متجهون نحو الرقمنة لنقم بهذا وهو يتكلف أقل على الدولة عليكم أن تقوموا بعملية حسابية كم ستتكلف طباعة كتاب وكم سيربحنا هذا من أموال وتربحنا حتى على مستوى البيئة سيدي الوزير، سنتلافى رمي الأوراق وتقل الأوساخ وغيرها.

تمتنياتنا أن تتغير هذه المنظومة وبالتوفيق للجميع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق. المقعد رقم38.

السيد حسن جربوعى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولا يندرج هذا القرض فى إطار تعصير المؤسسات التربوية وهو قرض يتضمن العديد من الشروط التفاضلية لذا لا أرى مانعا من التصوت عليه لكن سيدى الوزير إذا أخذنا بعين الاعتبار القروض السابقة التى تهدف إلى نفس هذه البرامج نلاحظ فى المقابل تدهورا للمنظومة التربوية وهذا بالأرقام، إذا أخذنا نسبة النجاح في البكالوريا والتى لم تتحسن من سنة 2010 فالإشكال ليس فى البنية التحتية بل الإشكال فى تطوير المنظومة التربوية. عندما نرى البرامج والمناهج التعليمية المعتمدة تقريبا تعتمد على الحشو لا أكثر ولا أقل.

هناك تدنى فى المستوى المعيشى للمدرسين وهذا ما أجبر المدرس على التخلى على الرسالة النبيلة التى يقوم بها وبتوجه مثلما نتحدث إلى الدروس الخصوصية فالمربى لم يتوجه إلى الدروس الخصوصية بلغتنا العامية من "الشبع" بل توجه لها لأنه وصل فى وقت معين إلى الاحتياج.

أصبحت العلاقة بين المربى والتلميذ علاقة أجير بمؤجر لم تعد علاقة معلم بتلميذ. لما كنا صغارا عندما يدخل المعلم إلى المقهى نخرج جميعا والآن أصبحت العلاقة بين المعلم والتلميذ علاقة أجير بمؤجر.

إذا أردنا إصلاح المنظومة التروبة لا بد من البحث عن الإشكال وإيجاد الحلول هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أردت الحديث عن المتطوعين فى المدارس الابتدائية وهم عملة النظافة منذ سنة 2014 دخلوا المدارس بصفة عامل نظافة متطوع لم تمنعهم الوزارة بل بالعكس مكنتهم من المفاتيح التى يفتحون بها المدرسة ومكتب المدير وبقومون بالتنظيف وحتى بالإشراف على الامتحانات وتوزيعها على الأقسام.

عندما نرى مندوب جهوي للتربية يمثل الوزير في الجهة والمعتمد يمثل وزارة الداخلية وبعد هؤلاء بتسوية وضعيتهم لأنهم لم يعملوا سنة أو سنتين أو خمس سنوات أو عشر سنوات بل عملوا إحدى عشر سنة في هذه المدارس يقومون بالتنظيف وبجميع الأعمال دون أجر.

الإشكال الذى أريد أن أفهمه أن يقدم مدير مدرسة أو مدير معهد المفتاح لهذا السيد لكي يقوم بالتنظيف ويغلق الأبواب يعني شرعت له العمل فى المدرسة وبعد 12 سنة لا يتلقى راتبا وتزرع فى عقله وهم انتدابه ثم يتم التخلى عنهم نهائيا هذا أصبح إشكالا وجاء أمام مجلس النواب من يشتكى من هذه الوضعية وفيهم قائمة اسمية مثلا فى صفاقس لدينا تقريبا 18 والإشكال مطروح فالرجاء النظر فيه.

بالنسبة للبنية التحتية عندما ألقى نظرة على هذه الصورة هى تعلق على كل شيء وهذه الصورة ليست فى غزة بل مدرسة فى معتمدية منزل شاكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة ولها خمس دقائق، المقعد رقم 185.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية ومرحبا بالإطارات المرافقة،

المدرسة العمومية تحتل مكانة هامة لدى التونسيين ونأمل فى إعادة البريق لمؤسساتنا العمومية.

أود أن أثمن مجهود الوزارة فى هذا المجال والمجهود الذى تبذله المندوبية الجمهورية للتربية بنابل ولكن لا بد من الوقوف على بعض النقائص وتقديم بعض المقترحات.

السيد الوزير، المدارس الابتدائية بها مساحات مهملة حاولت العديد من البلديات التدخل فيها لرفع بقايا أثاث ومعدات تعود إلى عقود أريد أن أشكر بلدية قربة وبلدية تازركة لأنها تدخلت في هذا المجال ولكن لا بد من إيجاد حل جذري لكافة المؤسسات التربوية فى كافة مناطق الجمهورية التونسية.

وأقترح فى هذا الصدد إبرام اتفاقية مع وزارة البيئة لتهيئة هذه الفضاءات واستغلالها كحدائق إيكولوجية خصوصا أن العديد من الجمعيات التي تعنى بالبيئة لها استعداد لإنجاز المشاريع في هذا الاتجاه ولا بد من الحرص على ديمومتها وتشجيع هذه المبادرات.

فى تقاطع أيضا مع مهمة الثقافة أود أن أقترح إبرام اتفاقية لتركيز فضاءات مطالعة ومكتبات للترغيب فى القراءة واستغلال الأوقات بين الدروس فيما ينفع التلميذ ووقايته من مخاطر الشارع ولدينا تجارة ناجحة فى هذا المجال فى قربة فالمجتمع المدنى نجح فى تركيز العديد من المكتبات فى مدارس ابتدائية.

السيد الوزير، العائلة التونسية والتلميذ يراقم التوقيت المدرسى وحمولة المحفظة وكثافة البرامج.

التلاميذ الذين يعانون من صعوبات فى التعلم هل من برامج خاصة بهم خصوصا وأن عددهم فى تفاقم أود أيضا أن أشير إلى الأطفال الحاملين لطيف التوحد هل من وجود برامج خصوصية تتماشى مع مؤهلاتهم خصوصا أن عملية إدماجهم شهدت بعض التعثر.

سيدى الوزير، فى علاقة بجهتى من معتمدية قربة وتازركة المدارس تشكو نقصا فى الأقسام وهذا النقص يشهد حدة كبيرة فى بعض المدارس وأريد أن أذكر على سبيل المثال مدرسة ساحة السوق التي تعرضت للحرق منذ سنوات فى قسم منها بقيت البرامج غير مفعّلة ولم ينجز البرنامج.

النقص فى عدد العمال أيضا يشهد حدة فى العديد من المعاهد وأكثر بالأخص في معهد قربة الذي يضم أكثر من 2000 تلميذ لا يوجد عامل أو عاملة نظافة.

أيضا إشكالية تعاطى التربية البدنية وافتقار العديد من المدارس إلى ملاعب على غرار المدارس الإعدادية مثل شارع بورقيبة وساحة السوق والأخلاق وغيرها.

سيدى الوزير، معهد مهن التربية الذى كان يعرف سابقا بالمعهد العالى لترشيح المعلمين كان منارة تشع على كافة مناطق الجمهورية التونسية ومرت منه أسماء كبيرة فى مجال التربية به مكتبة بيداغوجية هامة جدا شبه مهملة وكانت به ورشات مثل الخط العربي وغيرها لماذا لا يعود هذا الإشعاع لهذه المؤسسة العريقة؟

سيدى الوزير، لا يفوتنى أن أترحم على أسماء كبيرة وقامات تربوية مروا بوزارة التربية أصيلى معتمدية قربة منهم الأستاذ المرحوم محمود المسعدى الذى ترك أثرا أدبيا تنهل منه الأجيال. أيضا المرحوم محمد الهادي خليل الذي كان وزير تربية وله أثر كتاب تحت عنوان "إسهامات ومواقف" تنطوي على رؤية استشرافية تربوية.

أود أيضا أن أحيي الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عبيد وزير أسبق للتربية الذى ساهم فى صياغة قواميس على مستوى عربى.

هذه بعض العينات من المشاكل التى طرحتها السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد صابر الجلاصى عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق، المقعد رقم 103.

السيد صابر الجلاصى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

سيدى الوزير، سأخاطبك لأننا اليوم شركاء فى هذا الوطن، شركاء فى المدرسة العمومية. الوقفة التى صارت منذ ثلاثة أيام للأساتذة النواب ومضطر أن أكرر نفس الموضوع، ماذا كان تفاعلكم وهل حركت الوزارة ساكنا لأن الأمر طال اليوم ومن حق هؤلاء ومن حق الوزارة أن تكون متفاعلة والقطع مع التشغيل الهشّ؟ أيضا ما هو مآل مناظرة المرشدين التربويين وهذه رسالة أحملها وأسوقها إليكم؟

أمر الآن إلى القرض، ميزانية وزارة التربية تمثل تقريبا 15% سنة 2024 من ميزانية الدولة وأقول لك السيد الوزير لو تجلب لنا حتى 20 قرضا بآلاف المليارات سنصادق عليها دون منة وفضل منا المهم أن ننقذ المؤسسة والتربية والمدرسة العمومية.

أندهش اليوم عندما نتحدث عن تعصير المؤسسة وتعصير التربية وتعصير المدرسة العمومية والمنظومة التربوية، نحن نعيش فى نفس البلاد ونريد أن نفهم لدينا 1242مؤسسة تعليم خاصة فيها 736 مؤسسة للتعليم الابتدائى أتساءل لماذا توجه التونسيون اليوم نحو التعليم الخاص؟ هذا سؤالى الأول والتحليل سيكون من سيادتكم أجبنى لماذا أكثر من مليون تلميذ يتوجه للتعليم الخاص؟ واضح لأن أكبر ميزانية فى ميزانية الدولة لسنة 2024 ومع ذلك لا يسعنا إنشاء قسم واحد.

زرت مدرسة درست بها وجدت نفس الشباك موجود بها. نعرف أن 6،7 بالمائة مليار دينار من ميزانية وزارة التربية موجهة إلى كتلة الأجور لكن اليوم نريد أن نراهن مثلما قال بورقيبة على المادة الشخمة.

بالبنية التحتية هل يمكننا تكوين أجيال؟ هل يمكننا أن ندخل فى تحديات من شأنها أن ترفع فى مستوى التلميذ والمنظومة التربوية؟ هذا أولا.

ثانيا، لقد وجهت لك الدعوة وقمت بزيارة منوبة سابقا لكن السيد الوزير اخرج من منوبة وتوجه نحو مدرسة تسمى دربجة ستجد المدير يعيش فى مطعم آيل للسقوط وفى نفس المنطقة هناك مساكن مخصصة لأعوان الديوان على ما أظن هناك مساكن آيلة للسقوط لما لا نقوم بترميمها؟ لما لا تتدخل وزارة التربية.

أضيف لك السيد الوزير هناك مساكن آيلة للسقوط أصبحت وكر فساد داخل المدرسة مدرسة الفجّة بالتحديد من ولاية منوبة معتمدية المرناقية والملف لدى المندوبية منذ أسبوعين.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمود العامري غير منتمى له ثلاث دقائق، المقعد رقم 211.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب اليوم بالسيد وزير التربية وكافة الوفد المرافق،

يعيش قطاع التربية فى تونس العديد من المشاغل والتحديات أهمها جودة التعليم العمومى ومكتسبات المتعلمين.

من هذا المنطلق نثمن اليوم مشروع القانون المعروض علينا للمصادقة والذي يهدف إلى توفير فضاءات تربوية عصرية ومتكاملة لجميع التلاميذ من مختلف جهات الجمهورية. جل المؤسسات التربوية الموجودة تتطلب من الوزارة عديد التدخلات سواء على مستوى الصيانة والتجهيزات أو من ناحية العنصر البشري.

السيد الوزير، نذكّر أن جل تدخلات الصيانة بالمؤسسات التربوية بمعتمدية القلعة الصغرى وبعض الإحداثات كانت بفضل تدخلات ومجهودات المجتمع المدنى بالجهة.

كما نذكركم أن أغلب مشاريع الصيانة والإحداثات الجديدة لا تزال معطلة ونذكر منها تدخلات الصيانة المبرمجة المدرسة الإعدادية محمد الهادي العامري، مدرسة بورقيبة، مدرسة البشرى، المدرسة الابتدائية غرة جوان. أما بالنسبة للإحداثات فأغلبها تنتظر الإنجاز ونذكر المدرسة الإعدادية بحى المنازه، المدرسة الابتدائية بحى الطوبل وحى الأمل وحى الشراق.

سيدى الوزير، أدعوكم مرة أخرى من خلال هذه الجلسة إلى لفت النظر إلى معهد حى الرمانة فى القلعة الصغرى حيث يشكو عديد النقائص مما ساهم فى تراجع هذه المؤسسة التربوية التى كانت تعتبر منارة فى جهة سوسة بفضل النتائج المشرفّة والمراتب المتقدمة التى كان يحققها. اليوم تتواصل معاناة التلاميذ بمعتمدية القلعة الصغرى وتتفاقم مشكلة النقل المدرسى وتنقلهم إلى مناطق الرمانية وحي المنازه والنقّر والصباغين وواد لاية.

السيد الوزير، نعوّل على تدخلكم لإنهاء هذه المعضلة من أجل توفير الظروف الملائمة لتنقل التلاميذ إلى مؤسساتهم التربوية.

معتمدية سيدى الهانى التى تبعد أكثر من 37 كلم عن مركز ولاية سوسة تتطلب تدخلا سريعا من الوزارة بسبب تردي البنية التحتية فى بعض المؤسسات التربوية كذلك خدمات النقل المدرسى وهنا أشير إلى أن هذه المنطقة تشهد نسبة مرتفعة من الانقطاع المبكر فى ظل التهميش وغياب جل الخدمات الإدارية.

سيدى الوزير، كما ذكرت لا بد اليوم من التدخل فى المؤسسات التربوية بسيدى الهانى ودعم المنطقة بوسائل النقل المدرسى باعتبار المسافة البعيدة بين العمادات.

كذلك ندعوكم اليوم إلى تحسين وضعية البنية التحتية وبرمجة تدخلات الصيانة الضرورية والعاجلة للمدرسة الإعدادية والمدرسة الابتدائية بكروسيا المركزية والمدرسة الابتدائية الشراشير ومدرسة اللويمسات.

السيد الوزير، لا بد اليوم من تدارك النقص المسجل في الإطار التربوي والعملة بالمؤسسات التربوية بمعتمدية القلعة الصغرى وسيدى الهانى والتسريع في سد الشغورات من أجل توفير ظروف ملائمة للدراسة في هذه المؤسسات.

في انتظار التفاعل نشكركم على رحابة الصدر السيد الوزير وندعوكم إلى زيارة الفضاءات التربوية بمعتمدية القلعة الصغرى وسيدى الهانى من ولاية سوسة، كما أتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، المقعد رقم 182.

السيد عماد الدين سديرى

شكرا السيد الرئيس،

الزملاء أعضاء مجلس نواب الشعب،

مرحبا بالسيد وزير التربية وبالوفد المرافق له،

أنطلق في مداخلتي بالموافقة على عقد التمويل من طرف البنك الأوروبي لفائدة الدولة التونسية قصد تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى محتاجة إلى تدخلات عاجلة من أجل صيانتها وتجهيزها حتى تكون قادرة على مواكبة جودة المادة العلمية والتربوية المقدمة للتلميذ الذي هو الغاية والوسيلة في بناء المجتمع اعتمادا على حقه في التعلم خاصة وأن العائلة التونسية نموذجية من حيث اعتبار الاستثمار في المعرفة كأحد أهم أولوياتها.

وبالرغم من العناية الفائقة التي توجهها الدولة للقطاع التربوي والتعليم فإننا نلاحظ العديد من الهنات التي تؤثر سلبا على أداء هذا القطاع وخاصة المناطق الريفية التي تهرأت البناءات القائمة فيها لتقادمها وضعف الصيانة تجاهها.

كما أن النقل المدرسي وسوء انتظام تقديم الأكلة المدرسية للتلميذ من سكان الريف وخاصة من أبناء العائلات المعوزة كلها معوقات تحول دون تميز التلميذ وتحقيق النتائج المرجوة منه وهذا ما يتسبب لاحقا في ضعف النتائج على مستوى كل المناظرات التعليمية وخاصة في امتحانات شهادة البكالوريا.

سيدى الوزير، أريد في مداخلتي ولتحقيق عناية أكثر بالمرفق التربوي وخاصة بالريف من ضرورة انتداب العمال المكلفين بالنظافة والحراسة من أبناء المنطقة حتى تكون هذه المؤسسات التربوية في مأمن من كل اعتداء وخاصة أثناء العطل المدرسية.

ثانيا، لقد سبق وأن وعدتمونا بانطلاق أشغال إعادة بناء المدرسة الإعدادية ببرج العيفة في افتتاح السنة الإدارية 2024 نريد فقط إفادتنا بتاريخ انطلاق الأشغال خاصة أن انتظارات الأولياء والتلاميذ كبيرة.

وفي الختام أردت أن أنوه ببرنامج الكاميرا تتجول الذي قام بزيارات فجئية للاطلاع عن مكامن الخلل والضعف في علاقة بأداء المدارس الابتدائية ضمانا لراحة التلميذ الموكول له تقديم أفضل النتائج. وإني أثمن هذه الطريقة الذكية الموثقة لحسن أو سوء الأداء في رحاب المؤسسات التعليمية فشكرا مع ضرورة المواصلة في القيام بهذا الدور الرقابي المهم والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد بن حسين غير منتمي له أربع دقائق، المقعد 166.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

المجد لشهداء فلسطين، تحية إكبار للمقاومة الفلسطينية التي ردت على جرائم الكيان الصهيوني يوم 1 بالأمس فقط بقتل 21 ضابط وجندي صهيوني وهو خير رد كذلك على الأنظمة المتخاذلة التي لا تحرك ساكنا أمام المجازر اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة الصامدة وما يعانيه المدنيون من مجاعة ومن أمراض وأوبئة تحصد أرواح العديد منهم.

تحية واحترام لجنود الميدان جنود صناعة الإنسان التونسي من معلمين وأساتذة وإداريين وأعوان.

السيد الوزير، ونحن نتحدث عن الجمهورية الجديدة والدولة الاجتماعية الراعية للمواطن لا بد من الإشارة إلى أن الحلقة المركزية داخل نظام الدولة الاجتماعية هي المدرسة والتعليم العمومي بصفة عامة.

هذا التعليم العمومي منذ سنوات ونحن ندق ناقوس الخطر ونتحدث أن خوصصة التعليم خطر وأن المساس بقوت المربي وضعف الأجور خطر وأن تعيين مسؤولين وإداريين دون أي تكوين خطر وأن البنية التحتية لمؤسساتنا التربوية خطر.

اليوم أريد أن أقول لك أن الضو الأحمر اشتعل السيد الوزير فالتلميذ ليس مسرورا والأستاذ متعب بل منهك والإداري يعاني والأعوان حدث ولا حرج.

هذا القرض كنت صوت ضد تمريره للنقاش داخل الجلسة العامة في لجنة المالية لأني أعتبر أن نص القانون منقوص إذ أن نسبة الفائدة غير واضحة ومعايير اختيار المؤسسات التي سيقع التدخل فيها مجهول ولكن ما دام تم تمريره للجلسة العامة سأصوت لصالحه رغم أني على يقين أنه لن يحل المشكلة.

السيد الوزير، عديدة هي الأمور التي يجب مراجعتها في أقرب وقت ومن أهم هذه الأمور هي العقوبات الإدارية وطريقة معالجة أخطاء التلاميذ داخل المدرسة العمومية فالتلميذ في سن المراهقة يرتكب خطأ وهنا لا يجب رفته أو رميه خارج المؤسسة بل بالعكس يستحق عناية ومعاملة خاصة يستحق أن يشعر أن الدولة الاجتماعية التي حلمنا بها جميعا طويلا وأنا وأنت موجودون في المواقع التي نحن فيها لتحقيق حلم المصالحة بين الدولة وبين الفئات الشعبية والفئات المهمشة التي نفرتهم الدولة لسنوات وتعاملت معهم الدولة في السابق بمعادلة أمنية قمعية.

سيادة الرئيس ظهر في أكثر من مرة وهو يحتضن طفلا صغيرا ويقبله من رأسه ويقبله من يده، السيد الرئيس مرر لنا رسالات نحتاجها فنحن بحاجة ن نشعر أن الدولة بعد 25 جويلية تحتضن أطفالها وجميع مواطنيها.

هناك مناطق مثل سلقطة والرشارشة وأولاد صالح تنعدم فيها المنشئات الترفيهية والتكوينية لا دور شباب ولا ملاعب أحياء ولا دور ثقافة ولا أي فضاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد حمدى بن عبد العالى عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد رقم 62.

السيد حمدى عبد العالى

شكرا السيد الرئيس،

يومكم سعيد زملائى زميلاتى الأفاضل،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

أولا، نثمن مجهوداتكم من أجل إبرام عقد التمويل بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبى للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة فى تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية.

ثانيا، بعد 25 جويلية 2022 نحن هنا من أجل بناء تونس الجديدة ولكى تكون البنية صحيحة يجب أن يكون الأساس صحيحا وهذا لا يكون إلا بالتربية والتعليم لذا من واجبنا ومن واجب الحكومة إعطاء الأولوية المطلقة للتربية والتعليم وذلك من خلال إصلاح المنظومة التربوية وإصلاح البنية التحتية للمدارس والمعاهد وإعطاء المربى بمختلف أصنافه حقوقه الاجتماعية والمادية اللازمة للقيام بواجبه على أحسن وجه وهذا الإصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير الاعتمادات اللازمة.

من خلال مناقشة ميزانية 2024 لاحظنا أن الاعتمادات المرصودة لمهمة التربية والتعليم غير كافية لحل كل المشاكل وهذا ما صرحتم به خلال جلسة مناقشة ميزانية مهمة التربية والتعليم.

ومن ناحية أخرى، تقريبا كل الوزراء قالوا فى مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2024 أن الاعتمادات المرصودة لكل مهمة غير كافية لحل مشاكل كل وزارة وهنا يكون الإشكال يعني كل وزير يعتبر أن الاعتمادات المرصودة غير كافية لمهمته لذا ما هو الحل؟

الحل بسيط والفكرة بسيطة وهو أن يهتم مجلس الوزراء فى ميزانية 2025 بأحد القطاعات السيادية وأنا أختار قطاع التربية والتعليم لأنه أساس بناء المجتمع ورصد الاعتمادات اللازمة لحل كل مشاكل التربية والتعليم فى ميزانية 2025 فى حين بقية المهمات تهتم بالأجور وتسيير وتطهير وتنظيم الإدارات والوقوف على استكمال المشاريع المعطلة وفى ميزانية 2026 الاهتمام بقطاعات أخرى. وبهذا المنوال فى بضع سنوات نتمكن من حل مشاكل بعض القطاعات أو كل القطاعات كما يمكن لمجلس الوزراء اختيار القطاعات ذات الأولوية المطلقة ومثلما ذكرت أختار التربية والتعليم والمجلس الوزاري يمكنه أن يختار أي قطاع آخر حسب متطلبات وحاجيات المجتمع التونسى.

ثالثا السيد الوزير، لفتة كريمة منكم للمؤسسات التربوية بمعتمدية المكنين.

سيدى الوزير، لفتة كريمة لأساتذة وخريجى شعبة الإنجليزية وجميع النواب والعمل على انتدابهم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد العزيز شعبانى عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق، المقعد رقم 178.

السيد عبد العزيز شعبانى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

ونحن في إطار مناقشة قرض لتعصير المؤسسات التربوية سيدي الوزير أذكركم أن المدارس الريفية جلها متآكلة وتعوزها أبسط الضروريات لذلك لا أرى أحوج إلى التعصير من هذه المدارس وأرجو أن يكون هذا القرض وسيلة وإمكانية لتوفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع تلاميذ تونس فى مختلف أرجاء الجمهورية على أساس العدالة والإنصاف.

ربما تختلف القراءات لمفهوم التعصير لأن الحاجة فرضت نفسها فالبعض يرى التعصير رقمنة ورفاهية وربما الماء الدافئ فى دورات المياه بينما نحن أبناء المناطق الداخلية المنسية منذ سنوات نرى فى التعصير توفير الماء الصالح للشراب والاعتناء بالوحدات الصحية وحماية حرمة المؤسسات التربوية من الحيوانات وتوفير نقل يؤدى إلى المدرسة العمومية.

سيدي الوزير، في أرياف القصرين في حاسي الفريد والعيون والقصرين الجنوبية وكل المناطق الحدودية الطفل يذوق الأمرين من أجل الدرس وفى بعض الأحيان لا يجد المعلم لأنه إما أن يكون نائبا لم يتحصل على مستحقاته منذ ثمانية أشهر لتوفير النقل أو مترسم لم يتمكن من الوصول لغياب وسائل النقل وغياب طرق يؤدى إلى المدرسة.

وعليه السيد الوزير، هذه المناطق همشت وهرسلت طيلة سنوات بل أكثر من ذلك صورتها الحالية أصبحت منفرّة لغياب أبسط ضروريات التعليم بيداغوجيا ولوجستيا وخاصة صحيا.

لذلك نرجو ونطلب من جنابكم تخصيص جزء محترم من هذا القرض للقصرين ونحن فى إطار إصلاح تربوي ومسار جديد يقطع مع الماضي ومع التشغيل الهش واحترام كرامة الإنسان من أهم الفصول فى دستورنا لكن ما يعانيه المربى النائب وأستحى أن أقول نائبا فالمربى مربى وليس بنائب.

علينا جميعا أن نجد حلا مجزيا ومنصفا ونهائيا لهذا المشكل الذى انعكس سلبا على وضع المدرسة العمومية فهيبة الوطن من هيبة مربيه.

فى الأخير السيد الوزير، ندعوكم لزيارة ولاية القصرين لمعاينة المشاكل التى نتحدث عنها جميعا عن قرب وربما لدحض كل السرديات أننا نتحدث عن أشياء غير موجودة بل هي واقع مرير يعيشه أبناؤنا التلاميذ كل يوم، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نرفع الجلسة لمدة خمسة عشر دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد وزير التربية ليتولى الردود على النقاش العام، شكرا.

(كانت الساعة منتصف النهار وإحدى وخمسين دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال وعشر دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والآن الكلمة للسيد محمد علي البوغديري، وزير التربية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد محمد علي البوغديري، وزير التربية

السيد رئيس مجلس النواب المحترم العميد،

السادة والسيدات نواب الشعب،

تحية صادقة على ما تفضلتم به في تشريح واقع المؤسسات التربوية وواقع المنظومة التربوية في تونس،

وأريد في البداية أن أوجه تحية إلى لجنة المالية على ما قدمته من تقرير فيه الوفاء لما تم تدارسه ويعكس حقيقة الجلسة التي انعقدت برحاب مجلس النواب يوم السابع والعشرين من شهر ديسمبر الماضي والتي ناقشت فيها هذه اللجنة مشروع قرار الحصول على قرض من البنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بتعصير المؤسسات التربوية في جزئه الثاني.

علما أن الجزء الأول للقرض الأول حقق جزء ممّا هو مبرمج على 59 مؤسسة وقعت برمجتها هناك تقريبا 20 مؤسسة وقع إحداثها وهو ما وفر فضاء أكثر استعدادا وأكثر جاذبية للتلاميذ مما يخدم توجهات وزارة التربية والتي تتمثل أساسا في ضمان تعليم جيد ومنصف للجميع من خلال تطوير البرامج وطرق التدريس ومنظومة التقييم ومنظومة التكوين والتصدي لظاهرة الفشل المدرسي.

وقبل أن أتحدث عن الجزء الثاني من هذا القرض الثاني المقدر بنحو 40 مليون أورو أود أن أعرض عليكم مثلما طالبتم بذلك السادة والسيدات النواب بعض ما تحقق من برامج القرض الأول في عديد جهات الجمهورية عملا طبعا ببرنامج تعصير المؤسسات التربوية الذي يجب أن يذهب في توازي مع ما تعانيه مؤسساتنا التربوية من اهتراء البنية التحتية ومن نقص واضح في الموارد البشرية ومن نقص لمستلزمات العمل المدرسي أيضا وهذا نعرفه وندركه جميعا.

ولكن تبقى دائما الكلمة التي قالها النائب المحترم عماد أولاد جبريل عندما نتحدث لبعضنا ليس كوزير ونائب ولكن اتفقنا المرة الماضية أننا نعيش تجربة جديدة ومختلفة ونحن نتاج لعملية تصحيح حقيقية أقدم عليها الأستاذ الرئيس قيس سعيد باقتدار وبشجاعة يوم 25 من شهر جويلية 2021 أدت بالبلاد إلى الدخول في فترة جديدة، فترة بناء وإصلاح ومقاومة الفساد وهذه مسؤوليتنا جميعا ونعرف مثلما نقول بالعامية "البير وغطاه" ونعرف ما لدينا وما ينقصنا ولا شيء مخفي عنا.

نعرف كل ما هو موجود في البلاد ونركزه ونوزعه وأين نودعه ونسهر على تنفيذه بالمحاسبة طبعا وأنتم تقومون بهذا الدور الريادي، الدور الرقابي الحقيقي ونحن طبعا في الوظيفة التنفيذية جاهزون للعمل المشترك والعمل بالشراكة مع الوظيفة التشريعية صاحبة السيادة أيضا من أجل أن تقف هذه البلاد على ساقيها وهي في اتجاه ذلك.

فالعمل دؤوب على كل المستويات وفي كل الوزارات بإشراف السيد رئيس الحكومة أحمد الحشاني وبمتابعة دقيقة ولصيقة وسأروي لكم ربما بعض الأمثلة التي تؤكد أن السيد رئيس الجمهورية يتابع دقائق الأمور في كل الجهات والمعتمديات بل وفي العمادات أيضا.

وليس أمامنا إلا أن نكون معا جنبا إلى جنب نقوم بالدور الرقابي ونلفت انتباه الوظيفة التنفيذية إلى النقائص ونعمل على تلافيها كالاكتظاظ والبنية التحتية المهترئة وطبيعي بعد سنوات طويلة وعشرات السنين من الاستقلال وبناء المدارس ونريد أن نعترف لمن بنى هذه المدارس وهذه المؤسسات بالفضل أيضا في السنوات الأولى للاستقلال والشعار الذي رفع "فوق كل ربوة مدرسة" وبالفعل أصبحت لنا مدارس في كل مكان وفي كل ربوة ولكن مع الأسف اهترأت هذه المدارس اليوم وأصبحت غير مواكبة للتطور العلمي وأصبحت بنيتها التحتية مهترئة ويوجد بها نقص أيضا في المواد وفي مستلزمات العمل ودورنا أن نعيد لها الروح والحياة ونبني مؤسسات تربوية تكون في مستوى الحقبة التاريخية التي نوجد فيها.

وتفرض علينا أن نعمل على عديد المحاور وهناك من تحدث عن أنه لا يمكن الحديث عن تعصير المؤسسات التربوية ونحن نفتقر إلى "bloc sanitaire" أو تنقصنا التجهيزات ويجب أن يكون العمل بالتوازي على عديد المحاور: محور يهتم بتعصير المؤسسات التربوية وتطويرها ومحور يصلح البنية التحتية ويبني ويقوم بالصيانة ومحور يهتم بالإطار التربوي وإطار الإشراف والأسرة التربوية قاطبة حتى لا نتأخر كثيرا ولا نجد أنفسنا بعيدا عن ركب الحداثة والتقدم.

يعني أن هذا هو دورنا وهو دور صعب لكن هناك استعداد ألمسه من كل أبناء تونس وبناتها من أجل التقدم ببلادهم والنهوض بها والسير في اتجاه بناء تونس الجديدة.

طبيعي جدا هذا اليوم وهناك مواكبة لو نعود قليلا لما في البرنامج الأول لتعصير المؤسسات التربوية إذ أن هناك العديد من المؤسسات التي وقع إحداثها بالفعل في العديد من الجهات من خلال القرض القديم وتتابعونها على هذه الشاشة وهي بالفعل مؤسسات جاذبة ويا حبذا لو تصبح كل المؤسسات التربوية على هذا النحو.

لكن أريد أن أقول لكم بأنه بهذه القروض لن تصبح كل مؤسساتنا التربوية بهذا المستوى الراقي والعالي والتي تتوفر على كل الفضاءات اللازمة للعمل التلمذي من الشمال الى الجنوب وهي مبرمجة بالفعل منذ السنوات السابقة وليس بالضرورة عشر سنوات وقد وقع الاتفاق في سنة 2016 وتعرفون الحكومات المتعاقبة التي تتالت على تونس ويكفي أن تغير حكومة فتبدأ الإمضاءات من جديد وهكذا دواليك وهذا للأسف من سلبيات عدم الاستقرار الحكومي الذي أدى أيضا الى هذا الوضع.

وقد واكبنا أثناء تحملنا لمسؤولياتنا جزء كبير من قرض من صندوق الاستثمار الأوروبي أوشكنا على خسارته لولا أن كفاءات وزارة التربية تلافت الوقت وأسرعوا في وضع مخطط وبرامج تم مد الجهة المانحة بها والحمد لله سيصرف هذا القرض في مكانه وفي المؤسسات التربوية وبمراقبة لصيقة ودقيقة وحين نرى الجزء الثاني الذي فيه 40 مليون أورو منه 25 مليون أورو هبة يعني كأن القرض 15 مليون أورو وطبيعي جدا أن أرى هذا التثمين من كل النواب والنائبات والموافقة على الحصول على هذا القرض لأن فيه سهولة في الإرجاع ومدة الإمهال سبع سنوات ويرجع على 24 سنة مع 25 مليون أورو هبة فطبيعي جدا أن نقبل به.

وأيضا لا نعتمد عليه كثيرا ولابد أن نناقش مع بعضنا جميعا ودون استثناء لأن الشأن التربوي مثلما ذكرت لا يعني فقط المدرسين وأبناء وزارة التربية جميعا فلا توجد عائلة في تونس ليس لها أبناء يدرسون ولا توجد عائلة في تونس لا تهتم بالشأن التربوي.

وتحدثت لكم في المرة الماضية حول المقاربة المعتمدة داخل الحكومة في تدارس الشأن التربوي وهو المقاربة المنظومية وأنا موجود هنا اليوم بينكم في رحاب مجلس النواب وأخي وزميلي في الحكومة وزير تكنولوجيا الاتصال موجود في الناظور من أجل الاطلاع على مدى تقدم تجهيز المؤسسات التربوية في أعماق الأرياف بالألياف البصرية عالية التدفق "fibre optique" وهو حريص أيضا على أن نسرع في ربط آلاف المدارس 3300 مدرسة ان شاء الله قبل شهر أفريل يعني قبل نهاية هذه السنة تكون 3300 مدرسة مرتبطة بـ "fibre optique" ولدينا قرابة 800 مدرسة مرتبطة من قبل ونريد أن تكون 6000 مؤسسة تربوية مرتبطة بالأجهزة المتطورة حتى حين تكون هناك مدرسة بعيدة في الأرياف ربما لا يمكن تمكينها من "câblage" من خلال الأقمار الصناعية هناك تصور لوزارة تكنولوجيا الاتصال لربطها بالشبكة حتى نكون جاهزين لاستعمال كل التقنيات الحديثة في إطار مدرسة تونس المستقبل وربط كل المدارس لأن تطبيق البرامج موجودة في وزارة التربية.

وقد استمعتم في هذه الأيام إلى المنصات التي نحن بصدد العمل على تفعيلها مثل منصة مدرستي ومنصة معهدي وكان اسمها "edu.serv/éducation service" فغيرنا اسمها معهدي ومرصد عين لرصد كل التجاوزات والاعتداءات في المحيط المدرسي وأيضا كل الشوائب التي تحيط بالمدرسة وأيضا منصة خدمات لتمكين كل أبناء وزارة التربية من الحصول على وثائقهم من خلال المنصة وكلها مجمعة في منصة واحدة اسمها مدرسة تونس المستقبل واستعدادا طبعا وتحضيرا لانطلاق المجلس الأعلى للتربية ان شاء الله وعندما يتم إحداثه ويبدأ في الاشتغال لا ينطلق من أرضية غير جاهزة.

فنحن نعد العدة حتى نسهل وندعم ما سيتم اتخاذه طبعا من قرارات سوف يكون طبعا لكل أبناء تونس رأيهم فيها وكان لهم رأي فيها من خلال الاستشارة الوطنية التي شهدتها تونس والتي مست 580 ألف مشارك ولكن أريد أن أؤكد لكم أنها مست آلاف المشاركين الآخرين لأن 25% من الأطفال الذين شاركوا وكانت أعمارهم أقل من 12 سنة لم يكونوا بمفردهم بل هي مشاركة عائلية يعني شارك عدد كبير في هذه الاستشارة التي يمكن أن تكون مرجعا نستأنس به في المجلس الأعلى للتربية والتعليم وخاصة في إجابة عن الأسئلة الخطيرة التي شملتها هذه الاستشارة من نوع الاهتمام بالتكوين المهني والعودة الى التقييم و"السيزيام" و"النوفيام" وما دورها وأهميتها لأن إعادة "السيزيام" ليس قرارا سهلا وكان لدينا 200 ألف تلميذ في السنة السادسة ونعيد مناظرة "السيزيام" يجب أن نعي أن 100 ألف تلميذ يمكن ألا يجتازوا المناظرة ويجب أن نحضر البنية التحتية لاستيعابه من مدارس التكوين المهني وإعداديات تقنية لأنه لا يوجد فشل كامل للتلميذ ويمكن أن يفشل في برامج ودروس معينة ويمكن أن يكون ناجحا في مهارات أخرى في الإلكترونيات والتكنولوجيا وفي العديد من المهارات الأخرى ويمكن أن يكون مشروع مواطن صالح في المستقبل خاصة أننا في حاجة أكيدة للمهارات سواء داخليا وأيضا خارجيا فلابد أن يكون هذا العمل مشتركا.

لا يمكن أن نقول بأن هذا الإصلاح ليس له دور صديقي المحترم هشام حسني الذي بدأ المداخلة الأولى والتي طبعا دائما ما تكون أكثر شراسة بين ظفرين مثلما نفعل نحن رجال التعليم في إصلاح الفروض ليس مثلما نصلح أول ورقة وآخر ورقة ففي البداية يكون صلبا في الإصلاح ثم فيما بعد يكون من خلال المستوى يتراجع ويتنازل ويتسامح دوما يكون الإصلاح هكذا. بالطبع نربح كل ما نفعله وقد أحدثنا مؤسسات تربوية ومدارس وإعداديات.

حسنا نمر إلى مسألة أخرى ننجزها ونتقدم كل في منهاجه ولكن ليس صحيحا ليس حين تنشئ المدارس والمؤسسات يعني أنك أصلحت المنظومة التربوية طبعا ليس هذا ما يصلحها ولكنه جزء من المهام التي يجب القيام بها لإصلاح المنظومة التربوية أساسه الاهتمام بالموارد البشرية وبالعنصر البشري.

صحيح أن التلميذ هو محور العملية التربوية ولكن المعلمين والأساتذة والنظار والقيمين والمرشدين التطبيقيين والعملة وكل الأسرة التربوية لها رأي ولها دور مهم في التقدم وإصلاح النظام التربوي.

وليكن في علم كل السيدات والسادة النواب أن مسألة التشغيل الهش تقلق الحكومة وتقلق السيد رئيس الجمهورية ولا أحد منا يقبل بتواصل هذا الشكل من التشغيل الهش لأنه مذل وفيه جحود لمن أنهوا جامعاتهم ولكن يجب أن نعرف أننا نتعامل مع ظاهرة وجدت مع الأسف في السنوات السابقة وأصبحت بالآلاف ومثلما قلت لكم منذ البداية كل ما لدينا معروف وليس لدينا ما نخفيه وأنتم من صادقتم على الميزانية ومعروف العنوان الأول والعنوان الثاني الى غير ذلك وتركزت في مكانها ولا توجد أموال أخرى يمكن أن تصرف فيما لا يعني ولكن احتراما للنواب أذن السيد رئيس الجمهورية هذه السنة بمضاعفة المنحة الموجهة للنواب ومضاعفتها تعني الاستعداد لتسوية الوضعيات بالطبع لأن المنحة حين تتضاعف من 750 دينار الى 1500 دينار إن شاء الله بداية من سبتمبر القادم في هذا العام 1250 دينار.

هناك تأخير في صرفها ليس لأن أموالها غير موجودة ولكن لابد من قانون وأمر يصدر لصرف هذه الأجرة الجديدة وقد استغرقت بعض الوقت في النقاش والحمد لله صدرت في الرائد الرسمي وتبذل الوزارة جهدا في هذه الأيام لصرفها إن شاء الله قبل نهاية هذا الشهر لكل مستحقيها من 14 سبتمبر إلى أجرة شهر جانفي وسنعمل على أن تكون أجرة النواب في كل شهر لأنه من غير المعقول علينا كما يقال "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه" هذا أول ما تعلمناه ولكن حين تقع تأخيرات لا يعني أن أموالها غير مرصودة بل يعني أن هناك تعطيلات تقع على مستوى حتى الجهات حيث أن نواب بعض الجهات تأخروا في إمضاء العقد وتساءلوا لماذا لا يكون العقد لمدة 12 شهرا؟ وذلك لأنه ببساطة ليس عقدا قارا ولا انتدابا وهي منحة وليست أجرا لذلك لا تكون إلا في ساعات العمل المنجز حتى في التعليم العالي نفس الشيء فالمعوضون يتقاضون على الفترة التي عملوا بها ونحن مع أن تكون أيضا حتى في التعليم العالي تسوية وضعية الأساتذة الجامعيين وغيرهم فهي فترة للصمود وأجرا للصمود لكن الحل ليس في الأجر الذي أصبح 1500 دينار إنما في تسوية الوضعية ونحن ذاهبون إن شاء الله.

وتساءل بعض الإخوة النواب عن الألف وقد راسلنا أيضا وزارة المالية ورئاسة الحكومة الوظيفة العمومية بالألف الرابعة هناك

ألف في 2020 وألف بعد ذلك في 2022 و2023 وما يخص 2022 تأخرت الى 2023 وما يتعلق بـ 2023 إن شاء الله تلتحق ولكننا وضعنا برنامجا كاملا لتسوية وضعية الأساتذة النواب ولكن أيضا لابد من التفكير مثلما أشار إلى ذلك أحد النواب المحترمين فالتربية والتعليم ليست وزارة الشؤون الاجتماعية ويجب أن نفكر أن المدرسين لهم من القدرات ولابد من التكوين البيداغوجي والتربوي حتى يقوموا بمهامهم لذلك نقوم بالعديد من الحلقات التكوينية لعموم النواب ووضعنا برنامجا ولن يتواصل الاعتماد على هذه الطريقة من التشغيل الهش ولن ننتدب نوابا مستقبلا لا في التعليم الأساسي ولا في الثانوي.

بالنسبة الى التعليم الأساسي تقريبا حلت المسألة إن شاء الله نهائيا من خلال الاعتماد على معاهد علوم التربية وهي مدارس الترشيح القديمة وتم انتداب كل المتخرجين وعددهم 1570 في السنة الفارطة وفي السنة القادمة ان شاء الله سيكون لدينا 2200 الذين تخرّجوا في صائفة 2023 من معاهد علوم التربية ووقع استيعابهم وسنعتمد على معاهد علوم التربية مستقبلا بالنسبة الى المعلمين لأن معاهد علوم التربية يتوجه لها الناجحون في البكالوريا بمعدلات محترمة ويدرسون ثلاث سنوات ليكونوا معلمين يعني أنهم يتدربون على كل شيء وهذا مهم فهو يضمن مستقبلا وتمدرسا أفضل لأبنائنا.

بالنسبة الى التعليم الثانوي أيضا لم نبدأ بعد لأن لدينا عددا كبيرا من النواب الذين لديهم نيابات في هذه السنة قرابة 6 آلاف نائب في التعليم الثانوي في كل الاختصاصات ونريد أن نقوم بتسوية أيضا لوضعية هؤلاء الأساتذة ونحن بحاجتهم حسب تدخل أحد السادة النواب وأريد أن أطمئنهم أن الوزارة والمدرسة والمعاهد في حاجة بالفعل لهؤلاء النواب وسنعمل على تسوية وضعياتهم ان شاء الله في أقرب الآجال بالتدرج مثلما نص على ذلك اتفاق 2020 وهناك تواصل طبعا للدولة على الأقل في المسائل الجيدة وليس السيئة ونحن حريصون على تسوية وضعية النواب بالتدرج ان شاء الله مثلما اتفقنا مع الطرف الاجتماعي في اتفاق 23 ماي 2023 في أقرب الآجال.

ولكن مستقبلا بالنسبة الى الأساتذة بالاتفاق طبعا مع وزارة التعليم العالي كل من تخرج في اختصاص معين عربية أو فرنسية أو فلسفة أو رياضيات أو فيزياء وتحصل على الإجازة وإن رغب أن يتخصص في التعليم ما عليه إلا أن يحصل على ماجستير في التربية لمدة سنتين إن كان تخصصه رياضيات ويتم انتدابه مباشرة بعد التخرج وإن كان يرغب في تدريس اللغة العربية ولديه الإجازة يعني تخرج بعد ثلاث سنوات يحصل على ماجستير في التدريس باللغة العربية طبعا الخاصة بالتدريس والبيداغوجيا والديالكتيك ويصبح مدرسا يمكن الاعتماد عليه.

ثم فيما بعد سننتدب ونعتمد الإنتدابات بهذه الطريقة إذن ما هو مصير النواب؟ أريد أن أقول لهم بالعكس حين نبدأ في سبتمبر القادم في الماجستير يستوجب الأمر عامين على الأقل وما زال لدينا الوقت بالنسبة الى هؤلاء من أجل تسوية وضعياتهم خاصة أن لدينا موجة من الأساتذة والمعلمين الذين سيتقاعدون وكما قلنا لا يجب أن يتواجد التلاميذ بالقسم ولا يجدون أستاذهم أو معلمهم في انتظارهم.

أفهم جيدا أن الجلسة مخصصة للقرض ولكن أيضا طبيعي أننا حين نتقابل يطرح النائب هموما يحملها من جهته وبالعكس أحيي فيكم هذا الوفاء لجهاتكم ولكن التواصل موجود مع لجنة التربية والتعليم وليست اللجنة فقط بل أيضا مع السادة النواب وكان السيد رئيس المجلس يدعوني للحضور ونحن جاهزون في الوزارة أن نلتقي في كل مكان وربما نحدد موعدا منظما بعد شهرين أو ثلاثة أشهر لنجتمع مرة أخرى ونطرح كل الإشكاليات الموجودة بالجهات حيث أن هناك نقائص بالجملة ولن نقول بأن الأمور على أحسن ما يرام والعصافير تزقزق إنما نعرف وضعية بلادنا ولكن لا يمكن لغيرنا أن يغيرها بل نحن وذلك بالعمل والاجتهاد وبالفعل التركيز على مشاكل جهاتنا وكل فرد من خلال جهته مع المندوبية الجهوية ومع الولاة ونمر في اتجاه وزارة التربية والحكومة والسيد رئيس الجمهورية.

وأنت تتحدث عن الظروف وقد خاطبني السيد رئيس الجمهورية منذ يومين ليقول لي السيد وزير التربية إن تلاميذ منطقة الشلالقة في ولاية القيروان التي تتبع معتمدية بعيدة الشراردة ليست لهم وسائل تنقل أو أنهم يسكنون في منطقة أقرب مدرسة لهم تبعد حوالي 3 أو 4 كيلومتر ويجب التدخل وبالفعل تم الاتصال بالمندوبية وتحول السيد مندوب القيروان للمكان وعاين الظروف ونحن مع أبنائنا في الجهة ومع ممثلينا مادام لدينا ممثلون حقيقيون لهذا الشعب وأقولها مرة أخرى من أبناء ومن رحم هذا الشعب نبني ونخطط مع بعضنا ونتقدم رويدا رويدا في تحقيق كل ما نتفق فيه نتفق ونتابع مع بعضنا البعض ونتحاسب أيضا وليس كما يقال كلام "قيد على الحوت وارمي في البحر" بالعكس نحن مسؤولون أمام الله وأمام هذا الشعب مع بعضنا في هذه الحقبة من تاريخ تونس.

إذن إجابة عن تساؤلات كل السادة النواب الذين تدخلوا السيد هشام والسيد نبيل الحامدي والسيدة منال بديدة بالفعل لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الريف والمدينة ولابد من الاعتناء بالريف.

وبالفعل هذه المرة ولا بأس في هذا المشروع الجديد سوف نذهب ربما للمناطق المحرومة أكثر ونرى المؤسسات التي أحدثت كلها بلادنا وفي بعض الأحيان نقول هذه جهة محرومة وفي بعض الأحيان نعتقد أن جهة معينة لا ينقصها شيء ولكن في الواقع هي ناقصة مثلا الثريات ونجد إعدادية تضمّ 2200 تلميذ إذن هناك نقص في محيط مدينة سوسة وفي المهدية التي تعتبر على الساحل ونعتقد أنها مترفهة في حين أنه تنقصها عديد الأشياء وفي كل الولايات دون استثناء وفي الصخيرة بصفاقس نفس الشيء.

ولكن حين نذهب للقصرين ليس فقط هناك نقص ونعرف جميعا ولا يمكن أن نغالط بعضنا منطقة القصرين والقيروان والكاف والمنطقة الغربية من تونس تحتوي على نقائص كبيرة والوضع الاجتماعي متدهور والانقطاع عن التعليم والفقر والبطالة وهذا لا ينقص في شيء يعني أهمية مستوى أبناء ولاية القصرين وأعرفهم وقد تحدثتم سابقا عن القدرات العلمية العالية والذكاء الموجودين لدى أبناء هذه الجهة.

فنحن نهتم ببلادنا ككل ونريد أن تتواصل النتائج الجيدة في جهة صفاقس وتتقدم لأن أبناءنا حين ينجحون في صفاقس فذلك سيعود بالخير على تونس ونذهب للجهات الداخلية وأبنائنا وأنتم

نواب شعب وأيضا مسؤولون عنه من موقع آخر ونخدم كل جهات تونس إن شاء الله دون استثناء خطوة بخطوة ستتحقق الموارد وسيتحسن وضع تونس ولا خوف على مستقبل هذا البلد لأنه حين تجد بلادا وقيادة تؤدي واجباتها وتصرف الديون في مواعيدها فهذا ليس سهلا وأعيد قولها مرة أخرى فشهريا ما بين ألفين و3 آلاف مليار شهريا والتراكم الذي وقع طيلة عشر سنوات مفزع وتونس ديونها 20 ألف مليار في 2010 و120 ألف مليار في 2020 فماذا يجب إذن؟

يجب أن يشمر الناس عن سواعد الجد والعمل ونعمل ونراقب بعضنا مراقبة لصيقة ولا مفر من ذلك وتعرفون كيف تتصرف قيادة هذا البلد وهي لا تهتم وليس لها أرصدة في البنوك ولا في الخارج بأوروبا ولا سيارات فخمة ولا قصور والموجود لهذا الشعب نعمل معه بجد وبوفاء وإخلاص وإن شاء الله يعاوننا الله جميعا مع بعضنا في هذه المسؤوليات المختلفة التي تصب جميعها في مصلحة تونس.

كل المطالب التي وردت طبعا على لسان السيدة منال بالطبع ليس في جانب البرامج فقط فلابد من الاهتمام بالأنشطة الثقافية ورأيت أنشطة ثقافية وإبداعات في العديد من الجهات التي ذهبت لها وقاموا فيها بأنشطة ثقافية سواء في المهدية أو في صفاقس أو في قرقنة في المرة الفارطة والقدرات عالية جدا وفي تونس خاصة حين وقعت إعادة الروح لمركز المسعدي للتنشيط الثقافي الموجود في نهج روما وسيشتغل باستمرار ووقع انتداب قدرات موسيقية ومسرحية وفي السينما أيضا حتى تعمل في العديد من المؤسسات التربوية إن شاء الله وتم الاعتماد على فنانين حقيقة لهم من القدرات العالية ونحن نثق في أنهم سيقدمون الإضافة لهياكل وزارة التربية في التنشيط الثقافي والرياضي من أجل الارتقاء بالقدرات النفسية والفكرية لأبناء شعبنا حتى يكون دورهم كبيرا.

وبالتالي فيما يخص مسألة النواب نكون متأكدين والأكيد أنهم يسمعون ردودنا نحن مهتمون بهم وهناك ثقة يجب أن تتوفر وتحدثت معهم وقلت لهم إن لم تكن هناك ثقة فليفعل كل ما يريد فعله وانتهى الأمر فإما أن تتوفر الثقة بين هذا الشعب وهذه القيادة أو أن المسألة غير مجدية وأعرف أن الثقة متوفرة خاصة بين السيد رئيس الجمهورية وبالطبع في حكومته.

ونحن نعمل بالشفافية التامة وكل شيء على الطاولة من حقهم وأنا معهم ومقتنع وكل مرة أقول لهم بأنني مقتنع بمطالبهم لكن أيضا لا يجب ترك أبناء شعبنا دون دراسة في المدارس لأنهم ليس لهم من يدرسهم ولا يجب التهاون في حق التلاميذ ولا يمكن تركهم في كل مرة ولهم الحق في الاحتجاج ولكن نود أن يكون خارج أوقات العمل فلا أترك تلاميذي في الروحية بتعلة أنني أناضل من أجل حقي في الانتداب أجل هذا من حقك ولكن يمكن أن تمارسه خارج أوقات العمل لكن لا نترك صغارنا في مدارسهم ليس لهم من يدرسهم وأمضي يوما أو يومين من أجل هذه المسألة.

مع الأسف هناك دوما من يصطاد في الماء العكر كما أن هناك من يقتات من مآسي الآخرين حين يكونون في حاجة بل ويقنعونهم بالقول بأنه ليس لهم الحق ويحتمل ألا يتم ترسيمهم يعني كلمة حق أريد بها باطل صدقوني وأعرف كل شيء كلما أتحرك والحمد لله حين تقع كل كبيرة وصغيرة وبالمناسبة أترحم على الطفلة الصغيرة التي دهستها الحافلة في فريانة وأسكنها الله فراديس جنانه والأعمار بيد الله ولكن يحز في النفس أن تقع حادثة مثل هذه وقد شرعنا في العمل في هذه المدرسة العجلاني في القصرين ويجب أن ننتهي وهذا يتطلب وقتا.

وقد حدثتكم في المرة الفارطة في شأن التأخير حتى أن السادة المهندسين غضبوا بالعكس نحن نحترم مهندسينا ونفتخر بهم أمام العالم ولدينا قدرات علمية عالية جدا ولكن حين تحدثت قليلا في المرة الفارطة عن التأخير حيث قلنا أن هذا يستغرق وقتا ويمكن أن يكون من المهندسين والبيروقراطية في بعض الإدارات ربما ولكن في وزارة التربية تتأخر الإجراءات في بعض الأحيان لإنشاء مدرسة فلا تنطلق في العمل إلا بعد أربع سنوات فلا يعقل أن يبقى التلاميذ خارجا ونحن في الانتظار وقتها قلنا يجب أن نجد حلا وجلسنا مع المهندسين وتحدثنا إليهم وتفهموا وسندرس عديد المقترحات مع السيدة وزيرة التجهيز الفاضلة ومع الحكومة طبعا وإن شاء الله نجد الحلول للإسراع في بناء المدارس لأن الأموال مرصودة فقط يجب علينا أن نسرع.

كل هذه المطالب تعاد من السادة النواب السيد المحترم وليد الحاجي وكنا سويا في حاجب العيون وعاينا النقائص ونعمل سويا على تفاديها وفكرة التجهيزات القديمة التي تملأ الساحات في المدارس وهي مقلقة "c'est de la pollution visuelle" ونحاول أن نصلح منها ما نستطيع وفي بعض الأحيان تجد كرسيا ينقصه vis فتضع عليه الخشبة وتضيف vis فيصبح جديدا أفضل من أن تشتري آخر باهضا بسعر 25 دينارا وسيحاول الفرد صرف أقل ما يمكن ولكننا لن نعطي الكراسي مستقبلا واتفقنا أن تكون كل الكراسي طاولات "biplaces" لأننا وجدنا مئات الكراسي فقدت من المعاهد أين هي؟ وهناك من يقول أنها موجودة في بعض المقاهي فكرة تجميعها ووضعها في مكان وربما إن لم تعد صالحة ننقلها للفولاذ وهذا ن الأفكار التي تناقش بالفعل.

بالنسبة الى الأخت المحترمة السيدة بسمة الهمامي شعار "فوق كل ربوة مدرسة حديثة" هو شعار رفعناه ولا يعني أن الأمر هين ويجب العمل عليه فنحن نعمل وبدأنا والحمد لله في هذه المرة لو ترون الأرقام والناس يستعملون المنصات وبطاقات الأعداد نشرت على الأنترنات وتمكن الجميع من الحصول عليها كما يتم التنصيص على الغياب في المنصة فيعرف الولي بغياب ابنه وحضوره ومستقبلا إن شاء الله نفس الشيء حين يحصل على عدد يعلم به وهذا هو معنى "فوق كل ربوة مدرسة حديثة" ولكن هذه المدرسة يجب أن تكون حديثة بالتجهيزات وبالبنية التحتية التي يجب أن تكون جيدة وبإطار تربوي أيضا يجب أن يكون له الحد الأدنى من الاستقرار ومن الوضع المهني اللائق إلى غير ذلك وكل أركان العملية التربوية التلميذ والمدرسة والمعلم والأستاذ هم أركان العملية التربوية. طبعا التلميذ هو محور العملية التربوية ولكن حوله كوادر يهتمون به ويشرفون عليه ولن نناقش أهمية دور الأستاذ والمعلم لأنهم رسل الحضارة الجديدة بدون منازع في الحقيقة.

استمعت بكل تركيز إلى كل تدخلات النواب محمد شعباني وناصر الشنوفي ابن جهة زغوان طبعا والبارحة تحدث عما وقع في إعدادية الطاهر الحداد بالزريبة وأريد أن أحيي بالمناسبة السلط الأمنية والقضائية بجهة زغوان التي كانت حاضرة على عين المكان والسيد والي زغوان الذي واكب بالفعل العملية كما يجب ومدى الاهتمام حقيقة بكل المسائل البسيطة أيضا ويتم إعلامنا بدقائق الامور.

ولكن صورة الحادثة هي أن كمية اللحم وقع جلبها لمعهد ابن شرف قبالة إعدادية الطاهر الحداد ولم يجد المزود محافظ المغازة لقبولها فماذا فعل؟ وهنا يبدأ الخطأ حين لم يجد محافظ المغازة في معهد ابن شرف اتصل بالإعدادية المقابلة وأودعها لدى محافظ المغازة هناك في الثلاجة على أساس أنه ربما يمكنه منها وما وقع فيما بعد أن معهد ابن شرف لم يقبلها بالطبع وهذا من حقه لأنها أودعت في الإعدادية وبقيت كمية اللحم المقدرة بـ 62 كيلوغرام وقتا طويلا وتزامن مع ذلك انقطاع التيار مرة أو مرتين ففسدت كمية اللحم ولم يتم استعمالها ونعتبر أن هناك أخطاء أولا في عدم التسلم فيجب من البداية الحضور من أجل أن يتم تسلم السلع المطلوبة ويجب ألا يقبل السيد الآخر سلعة لا تخصه حتى أن هناك تلميذات أحسسن بأوجاع واتضح فيما بعد أنهن لم يبتن في المبيت بل في منازلهن حيث تعرضن لنزلة برد ولم يأكلن في مطعم الإعدادية أصلا ولكن لابد أن يكون البحث عميقا طبعا ونحن مع كل السلطات من أجل القيام بذلك لأن ديوان الخدمات المدرسية يقوم بمجهودات كبيرة في الحقيقة من أجل توفير كل مستلزمات وظروف العمل لتلاميذنا.

وفي خصوص الأكلة لدينا 469 مطعما يعمل يوميا صباحا ومساء ولدينا 365 مبيتا ولدينا في المدارس الابتدائية 450 ألف أكلة توزع يوميا لأننا نعرف أن من بين أسباب الانقطاع المدرسي هو الأكلة لأن التلميذ حين يكون بعيدا عن المدرسة يمضي يوما أو اثنين أو ثلاثة أو شهرا لا يتغدى فيه جيدا عند منتصف النهار فينقطع فهو لا يجني من الدراسة شيئا حين لا يكون لديه الوعي الكافي.

أو على مستوى النقل حين يسكن على بعد 6 أو 7 كيلومتر فإنه يتعب من الترجل ذهابا وإيابا فينقطع ثم يذهب للقيام بأي شيء آخر سواء العمل أو رعي الغنم ربما أشد راحة وقد تأثرت السيدة النائبة لأنك تعلمين أن هذا واقع معيش وهذا موجع بالفعل ونحن نريد أن نهتم بأبنائنا خاصة في الأرياف أين يوجد العمالقة الذين لا نعتقد بوجودهم ومن ترونهم هم أبناء المدرسة التونسية في أعتى الجامعات في أوروبا وأمريكا ولهم قدرات عالية واحترام كبير.

أردنا أن نبذل كل ما في وسعنا بالنسبة الى النقل وهنا أتوجه إلى كل السادة النواب والنائبات نحدد على عين المكان إن كان هناك تلاميذ يسكنون بعيدا عن المدرسة فيكفي فقط أن نضمنهم أكثر من 2 و3 كيلومتر يمكن أن نخصص لهم نقلا جماعيا يوصلهم للمدرسة ويقلهم في العودة وتتكفل وزارة التربية من خلال ديوان الخدمات المدرسية بنقل هؤلاء التلاميذ.

وقد وزعنا الحافلات التي خصصناها على كل الجهات في كل جهة خمس أو ست حالات وفي بعض الجهات لا يتوفر السائقون ولكن لا نعطي الحافلات لأي سائق يجب أن يتم اختباره ويخضع لتربص لأننا سنسلمه الصغار وأحي حقيقة بعض النواب وعزيز بن الأخضر بالفعل في جهة مرناق لأنني كنت حاضرا على تنقل النائب لإحضار سائق ويخضعه للتجربة لأن منطقة مرناق فيها المنحدرات ودوران وإن لم يكن متمكنا يمكن أن تحصل الكارثة نريد أيضا أن نهتم بهذه المسألة ونخصص الحافلات ونوزعها توزيعا عادلا لأن كل تلاميذ تونس هم أبناؤنا دون استثناء ونصلح هذه المسائل ونشتغل على وسائل النقل.

والحافلات التي سيتم جلبها 75 حافلة بالطبع سنوزعها نود أن يعرض برنامج صرف هذا القرض أمامكم وأين سنقوم به ولن نخفي عنكم شيئا بل بالعكس نريد أن يواكب النواب معنا كل مجريات ما يقع في جهاتهم بالعكس هذه قوة لنا حتى نكون موجودين ونحن حريصون وقد ذهبنا في المرة الفارطة للقيام بعملية إدماج في جهة بنزرت وكان نواب بنزرت موجودين معنا وتلاميذ ولدينا معاهد المكفوفين بين عروس وفي سوسة وفي قابس ولكن هناك ثمانية تلاميذ في بنزرت مكفوفين نجحوا في السيزيام تمكن ثلاثة منهم فقط من الدراسة في بن عروس في حين لم يتمكن الآخرون لأن عائلاتهم لم يتمكنوا من نقلهم لأنهم من ذوي الاحتياجات الخصوصية يجب الاعتناء الخاص بهم فلزموا منازلهم وبالتنسيق مع المندوبية الجهوية في بنزرت ووالي بنزرت له كل الشكر ونواب جهة بنزرت أيضا تم إدخال هؤلاء التلاميذ إلى إعدادية شارع الحبيب بورقيبة وفرح بهم الأستاذة من خلال التجربة وإن تنجح تلك التجربة فسنعممها مع بعضنا لم لا ويوفر المجتمع المدني كل شروط التمدرس.

هذه هي واقعة زغوان حتى لا تأخذ أكثر من حجمها ولكن وزارة التربية لن تبقى مكتوفة الأيدي وأدعو الولاة إلى دعوة النواب وهذا مهم وبالعكس كلما زرت مكانا أدعو كل النواب بالجهة للحضور لأن حضورهم مهم.

إذن تحدثنا في خصوص مسألة زغوان وسوف يتم تمكين النواب من جدول أو برنامج لتوزيع هذا القرض أين سيكون حتى نتابعه مع بعض وتنظيم حسن توزيعه.

طبعا تابعنا مع النواب وما زلنا نواصل، السيدة سنياء المبروك في الكرم والسيد عادل ضياف في واقعة السيجومي حول تسمية مدرسة تحمل اسم الشهيد عمر العمري وهو من شهداء الحرس الرئاسي الذين قدموا أعمارهم فداء لهذا الوطن وطبعا سنواصل تسمية العديد من المدارس بأسماء الشهداء حتى نخلد ذكراهم وحتى يكونوا مثالا لهذا الشعب.

وبالنسبة الى السؤال المطروح حول المرشدين والقيمين لأنكم بحاجة إلى إجابات من أول ما قامت به الوزارة هو المطالبة بتسوية وضعية المرشدين والقيمين المنتدبين الذين أجروا مناظرة في 2017 ولكن فقط وزارة المالية والآن التدقيق بصدد التثبت لأنه يبدو أنه وقع انتداب مجموعة احتجت أمام الوزارة في 2017 وهي من بين المشاركين حقيقة في المناظرة ووقع التغاضي عن مجموعة أخرى ونحن نريد أن نعطي الحق لأصحابه ولكل المشاركين.

في خصوص ما طالب به نواب القصرين سوف نعطي وقتا مهما للجهة وللقرض في توفير جزء منه للمدارس الابتدائية ان شاء الله في هذه المناطق القصرين والقيروان والكاف وسيدي بوزيد وقفصة أيضا وقد التقيت بمجموعة من النواب من جهة قفصة للنظر في العديد من المطالب الجهوية.

ملف لا أريد الرجوع إليه وأظن أننا سنبقى نتحدث عنه في كل مرة آتي فيها إلى هنا ألا وهو المتعلق بمجموعة من المعلمين وأجرة جويلية نحن لا نريد اقتطاع أجر من قام بواجبه هو فقط مجرد تأخير في إنزال الأعداد في وقتها يعقد الوضعية ويتطلب المزيد من الوقت للتثبت وقلت لكم في المرة الماضية بأننا تثبتنا ووجدنا أن مجموعة منهم "validés" ولكن لا يوجد أي عدد في الورقة وتم تدوين معفى على كل الخانات لأن كلمة معفى معتمدة في بعض المواد في المنظومة وفي الأخير "tu peux valider" حتى وإن لم تسجل أي رقم وفي حالة التثبت من يثبت أنه أرجع وأنزل أعداده فإننا لا

نعارض منح الأجور وأجهزة الوزارة بصدد التثبت ولكن كثرة الأشغال والمتفقدين الإداريين والماليين بالوزارة في لجان التدقيق وبالتالي هذا يتطلب بعض الوقت لا غير ولكن من ثبت أنه لم ينزل أعداده طبعا لا أتصور أننا سنختلف في أن تقولوا لي بأن تمر المسألة مرور الكرام.

لا أعرف إن كان مسموحا به أم لا، هذا النقاش الثنائي ولكن هي ردود مثلما استمعنا ومن حقك السيدة النائبة المحترمة بأخذ الكلمة للتدخل والتعبير عن رأيك وكلي آذان صاغية وبقيت أستمع من التاسعة إلى الساعة الواحدة دون ضجر بالعكس كنت أستمتع بالتدخلات لأنها بالفعل تضع الإصبع على الداء ولكن لا يعقل ولسنا في مكان آخر ونحن في رحاب مجلس النواب المحترم وفي جلسة مهيبة محترمة وهي من أعلى الجلسات التي تعقد فلنلتزم بهذا ونحترم الإطار الذي نحن فيه.

بالنسبة الى الدفعات في سيدي بوزيد فقط دفعة 21-22 ومع الأسف هذه المشاكل وقعت هناك ولكن ربما نتيجة تصرفات بعض الأعوان غير المسؤولة وأرسلنا متفقدين إداريين وماليين لجهة سيدي بوزيد وهي بصدد التسوية إن شاء الله للدفعتين 21-22 وستحل كل الإشكاليات إن شاء الله.

الوقت دائما يضغط لكننا سنرد على كل الاستفسارات المسجلة لدي وحتى السادة المرافقين معي قدموا العديد من الأجوبة حولها ولكن سنرد عليها وسجلنا الأسماء وسنرد على كل الاستفسارات كتابيا أيضا وسنمد بها المجلس الموقر لكن لابد أن نعمل معا من أجل تحسين هذه البنية التحتية والعمل على تلافي الاكتظاظ لأننا حين نرى معلمين يعملون في ظروف صعبة حقيقة لا يمكن إلا أن ننحني أمامهم ويعملون في ظروف صعبة ولكن أيضا في المرة الفارطة في سيدي حسين السيجومي قسم فيه 45 تلميذ ومع ذلك المعلمات ناشطات مما يثلج الصدر وتحس بأن لهن من الوطنية العالية الشيء الكثير.

أيضا على مستوى ديوان الخدمات المدرسية لما ترى كيف يتحرك مسؤولون على مستوى الجهات وفي كل الولايات والمنسقين الجهويين من بينهم منسقة ديوان الخدمات المدرسية في جهة القيروان التي تقطن بالقيروان وتذهب للجهات المجاورة وتتنقل حتى للجنوب للتفقد والعمل مما يؤكد على أن الناس جاهزون للعمل.

وأعجبني تدخلات أخرى على مستوى عميق مثل النائب المحترم صابر المصمودي الذي تحدث عن برمجة القرض وفق نظرة استشرافية تأخذ بعين الاعتبار الجدوى هذا مهم وفي الصميم يعني لما نتحدث عن مدرسة وعن معهد لا يجب أن يكون اعتباطيا بل يجب أن يدرس الجدوى وعدد التلاميذ ونظرة استشرافية كيف سيكون عدد التلاميذ في السنوات القادمة لأن لدينا العديد من المدارس أغلقت في تونس لأنه لو كانت هناك دراسة للجدوى لما بنيت فهذا مهم وسوف نتوجه إلى كل الجهات في بوعرقوب السيد عبد الجليل وفي العيون السيد محمد أمين مباركي لأن لنا هذا المعهد الذي سنبنيه فوق الأرض باسم طاهر زعرة وإن شاء الله نذهب فيه في أسرع وأقصى الحالات كي يكون جاهزا في أقرب الأوقات.

كل ما تناوله النواب في الجهات وقد أذكر البعض لكن أعود من أجل المدرسة الإعدادية حتى تكون في أحسن حال ولابد أن نهتم وقد تحدث بعض السادة النواب عن التعطيل ربما لبعض من يريد التبرع بل بالعكس نحن نحتضن من يريد التبرع ولدينا أمثلة لأناس بنت مدارس في رواد تم بناء مدرسة وتنقلنا على عين المكان وأكرمنا المتبرع صحبة نائب المنطقة وهناك مواطن آخر في سوسة سوف نكرمه أيضا حيث أنه بنى مدرسة في القصيبة وفي جربة هناك من تبرع بأرض للدولة وفي سيدي حسين أيضا. فمن يريد التبرع للدولة مشكور ونكرمه ومن يريد أن يبني نقبل جبينه إن لزم الأمر من أجل أن نبني هذا البلد والوزارة مفتوحة لكل المساهمات من أجل تونس أفضل إن شاء الله.

سنرد على كل استفساراتكم في علاقة بجهاتكم أيضا وقد سجلناها جميعا سواء بالنسبة الى السادة فتحي رجب ويوسف التومي ومختار من المنطقة الحدودية بالطبع هؤلاء أشاوسة هذا البلد ولا يمكن أن ننسى النائب المحترم السيد علي ونتحدث عن بن قردان فلابد من الحديث عن ملحمة بن قردان لكل أبناء الشعب وتلامذتنا ولم لا فكرة جيدة حتى نؤكد أن تونس لها رجال ونساء يحمونها على كامل حدودها وأن من يحبون أن يصدروا نمط مجتمع معين لهذا البلد فإن هذا البلد يرفض أي نمط متخلف وهذا المجتمع بنسائه ورجاله لهم من الوعي ومن الفكر التقدمي المتحضر الأصيل أيضا والمتمسك بهويته أن يمنع أية مغامرة من أي طرف يفكر في تغيير نمط المجتمع التونسي.

إذن نحن أيضا بالنسبة الى جهة قربة ونحترم كل من قدم لهذا البلد سواء الأستاذ الأديب محمود المسعدي أو الوزير الأستاذ محمد الهادي خليل وهذه الدولة تحترم كل أبنائها الوطنيين وقد حضرت في أربعينية محمد الهادي خليل وما قام به في هذا البلد في مجال التربية وإن شاء الله وقد وعدنا بتسمية أصلا معهد قربة يحمل اسم الفقيد وتعرفون في المدارس الابتدائية يمكن التسمية بسرعة وفي المعاهد والإعداديات لأنها تتمتع بالشخصية القانونية لابد أن يكون فيها أمر حكومي وهي لدى رئاسة الحكومة وإن شاء الله ننظر فيها في أقرب وقت ونمر للبناء في كل المواقع التي سنكون حاضرين فيها.

في خصوص مسألة التعليم الخاص ليس صحيحا فالتعليم الخاص انتشر رغم كثرة المدارس وفي بعض الأحيان أصبحنا نشك في مدارس التعليم الخاص كيف يتم إحداثها في كل مكان ولكن عدد التلاميذ في التعليم الخاص لم يصل إلى الدرجة المخيفة لأن العدد لم يتجاوز 350 ألف تلميذ في حين أنه في القطاع العام مليونين و350 ألف تلميذ بفارق 2 مليون. ولكن القطاع الخاص موجود ونحيي المدارس الخاصة التي تقوم بدورها على أحسن وجه وبالفعل تنتشل العديد من أبناء الشعب وهناك العديد من التلاميذ يدرسون في الابتدائي والنتائج مهمة وهناك العديد من المدارس الخاصة الأخرى لها طابع تجاري مع الأسف ولابد من النظر فيها ونراقبها مع بعضنا ولكن لا بديل عن المؤسسة العمومية وهذه السلطة والسيد رئيس الجمهورية وحكومته ووزراءه جميعا من أبناء المؤسسة العمومية والمدرسة العمومية يقفون إلى جانبها ولا بديل عن المؤسسة العمومية في التعليم وفي الصحة وفي النقل في تونس الجديدة ولا تفريط في المؤسسات العمومية ليكن في علم كل الناس أننا ندافع عن المؤسسة العمومية ونريد إصلاحها حتى تقوم بدورها الاجتماعي والاقتصادي المنوط بعهدتها.

كل التحية لكم ولكل النواب المتدخلين وأيضا المتابعين وربما لم يملوا من تكرار نفس المداخلات بدون استثناء ووزارة التربية على ذمتكم في كل استفساراتكم وملاحظاتكم التي تريدون البحث فيها وليس لدينا ما يمنعنا من التواصل من خلال الهياكل الرسمية ومن خلال السيد رئيس البرلمان الذي نريد دائما أن أحييه على المجهود

الذي يقوم به مع بعضكم طبعا من أجل تونس غدا أفضل تونس تتجه نحو الاستقرار النهائي كونوا على ثقة أننا لن تربكنا بعض الدعوات التي تصدر من حين لآخر وأننا سائرون بثقة في النفس وبخطى ثابتة نحو تونس أفضل إن شاء الله وتونس نبنيها معا في كل الأرياف في المدن وفوق الجبال وفوق الربى تونس الغالية العزيزة معا إن شاء الله في أقرب الآجال نتخلص من التركة التي نعاني منها وسوف نجد أنفسنا في مصاف تونس التي نرفع بها رؤوسنا عاليا تونس ورئيسها التي ترفع الرأس بالفعل ولن تتزحزح مواقفنا.

وقد أشار بعض الإخوة الى أنه لا يمكن لهذا النقاش وهذه الإشكاليات المطروحة وهذا الوضع الذي التزمنا بتغييره أن ينسينا بأي حال من الأحوال ما يعانيه إخوتنا وشعبنا في فلسطين من تهديم للبيوت والمدارس والمستشفيات ومن أن أبناءنا التلاميذ في غزة تدك مدارسهم يوميا وهم صامدون ومتمسكون بمدارسهم ويدرسون وكل التحية إلى هذا الشعب العظيم البطل وإلى مقاومته الباسلة ويشرف المقاومون بالفعل هذا الوطن العربي الذي يصمد ويناضل وإن شاء الله سوف تتحرر فلسطين وسنرى فلسطين إن شاء الله بكل أبنائها من كل الديانات بدون استثناء مثلما كانوا يعيشون مع بعضهم لآلاف السنين مع بعض فوق أرض مستقلة فوق أرض تكون فيها الحق لأبنائه في فلسطين وتحية لكل أحرار العالم بالفعل الذين لا يترددون في الدفاع عن فلسطين في كل المواقع وفي كل المواكب من كل الجنسيات.

وبالتالي أريد أن أحييكم وشكرا سيدي الرئيس ربما أخذت وقتا أطول وإن شاء الله نلتقي في مناسبات أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات القيمة، لا شك أن كل مداخلات الزملاء دون استثناء استهلت بالثناء على المجهودات التي تقوم بها وزارة التربية في خصوص رعاية الناشئة الذين هم مستقبل البلاد.

ولا شك أن كل تدخلاتهم فإنما تنبع من مدى حرصهم على نجاح وزارة التربية في المهمة الوطنية التي تقوم بها ونعلم أن تونس الحديثة منذ الاستقلال اعتمدت على التربية والتعليم والحمد لله أن هذه النتائج اليوم نرى ثمارها ونرى القدرات التونسية التي أصبحت تفرض نفسها لا فقط على الصعيد الوطني ولكن خارج حدود الوطن.

لذلك فإننا نشد على أيديكم ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 131 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين ومعترض وحيد. هل يوجد تصويت بالأيدي موافقون؟ من يحتفظ بالأيدي؟ من يرفض برفع الايدي؟

إذن النتيجة النهائية للتصويت: 131 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين ومعترض وحيد. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال الى مناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة الى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

تفضلي اللجنة لتلاوة عنوان المشروع.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 132 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين واعتراض وحيد. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة والكلمة للجنة لتلاوة الفصل الوحيد من طرف مقررها تفضلوا.

السيد المقرر

ورد علينا

فصل وحيد:

تتم الموافقة على عقد التمويل الملحق بهذا القانون والمبرم ببرشلونة بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية بمبلغ قدره أربعون (40) مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 128 صوتا نعم مقابل 7 محتفظين واعتراض وحيد. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الرجاء من الزملاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 128 صوتا نعم مقابل 7 محتفظين واعتراض وحيد.

وبذلك تمت المصادقة على مشروع القانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم ببرشلونة بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II. (عدد 2023/46).

شكرا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصول للسيد محمد علي البوغديري، وزير التربية والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية على أن نواصل جلستنا على الساعة الثالثة للنظر في مشروع القانون الثاني المدرج في جدول أعمالنا لهذه الجلسة العامة وشكرا.

(كانت الساعة الثانية وعشرون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

(كانت الساعة الثالثة وسبع دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيدة سهام البوغديري نمسية، وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

نستأنف أشغالنا وننتقل إلى النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عدد 60 لسنة 2023 الذي طلب فيه استعجال النظر والذي تمت برمجته في مرحلة أولى خلال جلسة عامة ليوم 17 جانفي 2024 وتم تأجيل النظر فيه بطلب من الطرف الحكومي لتواجده بالخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول مشروع هذا القانون تتم وفقا لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي فيما يخضع طلب الكلمة إلى أحكام الفصل 102 منه ومثلما تنص عليه المقتضيات الإجرائية فإن أشغالنا ستتم على النحو الذي صارت عليه خلال نظرنا في مشاريع القوانين المماثلة.

السيدات والسيدات الزملاء المحترمون،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها يسعدني أن أتوجه مجددا إلى مكتبها وكافة طاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول في حيز زمني وجيز.

المصدح للجنة لتلاوة التقرير حول مشروع القانون عدد 60 لسنة 2023.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية ووزيرة التخطيط المكلفة بالوزارتين، مرحبا بالوفد المرافق،

السادة والسيدات النواب الكرام،

المعروض اليوم على الجلسة الموقرة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل المذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (عدد 60 /2023).

ورد هذا المشروع على اللجنة وطلب استعجال النظر فيه وطرح التساؤل هنا في اللجنة وسأوضح قليلا ولن آخذ الكثير من الوقت ثم سأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

لقد جاء هذا المشروع امتدادا لمشروع سابق بقيمة 73 مليون أورو وهنا طلب اليوم على إحداث خط إضافي لأنه وقع استهلاك هذا المبلغ وستتبينون من خلال حيثيات أعمال اللجنة وحيثيات المشروع أن هذا القرض يشجع على تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذين استهلكوا هذه المبالغ ويطلبون مبالغ أخرى وهذا يأتي في إطار التشجيع على الاستثمار في هذه الشركات والتشجيع على الانتصاب، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر لتلاوة تقرير اللجنة.

السيد المقرر

شكرا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة النواب المحترمين،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع يتعلّق بالموافقة على تبادل المذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (عدد 2023/60)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور.

وقد تم إرفاق تبادل المذكرات بملحق يتعلق بتعديل كل من الفصول 3 و4 و5 و6 و11 من بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية المبرم بين البلدين بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي تمت المصادقة عليه بمقتضى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 2012 المؤرخ في 26 جويلية .2012

1) الإطار العام:

يندرج هذا التمويل في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 جوان 2021 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية للتعاون من أجل التنمية للفترة 2021 ـ 2023 والتي تعتبر وثيقة إطارية تهدف إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية ومجالات التعاون ذات الأولوية للبلدين، والموارد التي سيتم تخصيصها للغرض من قبل الجانب الإيطالي موضوع المرسوم عدد 5 لسنة 2022 المؤرخ في 25 جانفي 2022.

وتعتبر خطوط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أهم آليات التعاون الثنائي التونسي الإيطالي، حيث قدمت إيطاليا لتونس منذ سنة 1991 ثمانية (8) خطوط تمويل ساهمت في دعم عديد المشاريع في قطاعات مختلفة على غرار الصناعات الغذائية، والبناء والاشغال العامة، وصناعة البلاستيك، وقطاع الميكانيك، كما ساهمت في دفع الاستثمارات وتطوير المؤسسات التونسية خاصة الصغرى والمتوسطة منها، وقد تم إمضاء القرض المتعلق بخط تمويل الأخير بتاريخ 25 نوفمبر 2023 بمبلغ قدره 73 مليون أورو.

وفي إطار دعم الاستثمار الخاص وتنشيط النسيج الاقتصادي ومواصلة مجابهة التحديات الظرفية التي تواجهها المؤسسة التونسية خاصة تلك الناجمة عن جائحة كوفيد، تم الاتفاق مع الجانب الإيطالي على تجديد موارد هذا الخط.

2) أهداف الملحق:

يهدف هذا الملحق إلى الترفيع في اعتمادات خط التمويل الإيطالي لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المبرم بتاريخ 25 نوفمبر 2011 بمبلغ 73 مليون أورو وذلك من خلال توفير تمويل إضافي يقدّر بـ55 مليون أورو.

وعلى غرار خط التمويل الأول فإن هذا التمويل الإضافي بمبلغ 55 مليون أورو سيخصص لاقتناء معدات وتجهيزات جديدة ذات مصدر إيطالي مع تخصيص 35 % منه لتمويل اقتناء معدات من السوق التونسية ولإعادة الجدولة والمال المتداول مع إضافة فئة القروض التشاركية الموجهة للرفع في رأس مال المؤسسات المنتفعة وذلك في إطار التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد ـ

3) شروط التمويل:

تم الإبقاء على نفس الشروط المالية للقرض الأول والمتمثلة في نسبة فائدة بـ 0 % ومدة سداد بـ 40 سنة منها 31 سنة إمهال.

وتتمثل شروط إعادة الإقراض النهائية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في:

- نسبة فائدة سنوية بـ 2,5 % للاقتراض بالأورو و6,5 % للاقتراض بالدينار التونسي،
- فترة سداد بـ 10 سنوات منها 3 سنوات كفترة إمهال قصوى بالنسبة إلى قروض الاستثمار،
- فترة سداد بـ 10 سنوات منها سنتين (2) كفترة إمهال بالنسبة إلى إعادة الجدولة،
- فترة سداد بـ 7 سنوات منها سنتين (2) كفترة إمهال بالنسبة إلى المال المتداول،
- فترة سداد بـ 7 سنوات منها سنة واحدة كفترة إمهال بالنسبة إلى القروض التشاركية.

يقدّر الحد الأقصى للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بحوالي 2.5 مليون أورو ويقدر الحد الأدنى بمبلغ 55.000 أورو بالنسبة إلى قروض الاستثمار، بينما يبلغ المبلغ الأقصى لقروض المال المتداول وإعادة الجدولة والقروض التشاركية 200.000 أورو.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الاثنين 08 جانفي 2024 استمعت خلالها إلى ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع هذا القانون، حيث بيّنت أن مشروع هذا القانون يهدف إلى الترفيع في اعتمادات خط التمويل الإيطالي لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المبرم بتاريخ 25 نوفمبر 2011 بمبلغ قيمته 73 مليون أورو.

وأوضحت في هذا الإطار أن اقتراح تعديل الاتفاقية الاصلية مع الجانب الإيطالي دون اللجوء إلى إبرام اتفاق جديد تقدّم به الجانب الإيطالي بوصفه الجهة المانحة قصد التقليص في الآجال وتبسيط الإجراءات ووضع خط التمويل على الذمة بمقتضى هذا الملحق ليبلغ القرض إجمالا 128 م أورو.

وبيّنت أن خط التمويل الجديد يندرج في إطار دعم مجهودات الدولة لمزيد دفع الاستثمار الخاص وتوفير السيولة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير قدرتها التنافسية خاصة تلك التي تعاني من صعوبات في النفاذ إلى التمويل من جرّاء التداعيات المتتالية على غرار الأزمة الصحية العالمية والحرب الروسية الأوكرانية. ووضحت أن هذا الملحق التعديلي شُرِعَ في التفاوض في شأنه مع الجانب الإيطالي منذ سنة 2020 وتُوّج بإمضاء مذكرة تفاهم بين الحكومتين تتضمن أهم التوجهات للفترة الممتدة من 2021 إلى2023 وتخصيص مبلغ إضافي في حدود 55 مليون أورو كخط تمويل موجه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة مؤكدة أن هذه التمويلات تمثل أهم آليات التعاون الثنائي مع الجانب الإيطالي وهذا الخط هو الخط التاسع الموجّه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لدفع الاستثمار الخاص وتحقيق النمو.

وأكّدت أن خط التمويل المقترح في إطار الملحق الإضافي يعتبر استجابة لطلبات المؤسسات الصغرى والمتوسطة والممولين الاقتصاديين وهو تمويل سيتم وضعه على ذمة البنوك لإعادة إقراضه لهذه المؤسسات بشروط وهي أن تكون مؤسسة صغرى أو متوسطة ومقيمة بالبلاد التونسية وخاضعة للقوانين والتشاريع الجاري بها العمل في المجال البيئي والاجتماعي والجبائي.

وأضافت أن هذا الخط مفتوح لكل القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية باستثناء صناعة الأسلحة ومفتوح للخدمات باستثناء الخدمات المالية والتجارية والسياحية رغم أن الاستثمارات السياحية في مجال السياحة البيئية والثقافية انتفعت بهذا الخط، كما سيستفيد منه قطاع الفلاحة والصيد البحري إذا تجاوزت الاستثمارات 2 م.د.

كما بيّنت أن التوجّهات الأساسية للتعاون التونسي الإيطالي والتمويل المرتبط به تمّ تحديدها في الاتفاقية الأم موضحة أن الملحق يعتبر تجسيدا للاتفاق الذي تنتفع به تونس في عديد المجالات الحيوية على غرار الصناعات الغذائية والبناء والاشغال العامة وصناعة البلاستيك وقطاع الميكانيك والفلاحة إلخ...

وأكّدت على أهمية التّسريع في الموافقة على مشروع هذا القانون بحكم أنه تم استنفاد التعهدات المالية المرتبطة بالبروتوكول الأصلي. كما أوضحت أن الهدف من خط التمويل الجديد هو القيام باستثمارات جديدة تتعلق باقتناء معدات وتجهيزات ذات مصدر إيطالي بنسبة 65 % من قيمة القرض في حين ستخصص نسبة 35 % منه لتمويل اقتناءات من السوق التونسية وكذلك لإعادة الجدولة والمال المتداول مع إضافة فئة القروض التشاركية الموجهة للرّفع في رأس مال المؤسسات المنتفعة لمجابهة الصعوبات المالية وتداعيات الأزمات.

كما أفادت أن البنوك المحلية هي الجهة التي ستتولى التصرّف في هذا الخط وإسناد القروض بعد دراسة الملفات ومدى استجابة المؤسسات للشروط اللازمة. وأضافت أنه تم بمقتضى هذا الملحق الترفيع في المبلغ الأقصى للقرض إلى 200 ألف أورو، كما تم الترفيع في الهبة إلى 300 ألف أورو ستخصص لمرافقة المؤسسات ونشاطات الترويج والتعريف بالخط وتقييمه.

وأثناء النقاش، تساءل النواب عن مضامين البروتوكول الأصلي والتعديلات المقترحة موضوع تبادل المذكرات، كما تساءلوا عن مفهوم القروض التشاركية والمعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغرى والمتوسطة لضمان توجيه التمويلات لمستحقها، وطلبوا مدّهم بجرد للمؤسسات التي انتفعت بخط التمويل السابق ووضعيتها المالية الحالية.

من جهة أخرى، أثار عدد من النواب مشكل تخصيص نسبة 65 % من قيمة القرض لاقتناء معدّات ذات منشأ إيطالي و35 % فقط لاقتناء معدات ذات منشأ تونسي، واعتبروا أنه يتعارض مع سياسة الدولة في التعويل على الذات ولا يستجيب لتنشيط الدورة الاقتصادية وتشجيع المؤسسات.

ورأى أحد النواب أن تبادل المذكرات لا يمكن أن يرتقي إلى قانون يُعرض على مصادقة مجلس نواب الشعب، ومن ناحية توازي الإجراءات تمّت المصادقة على بروتوكول الاتفاق الأصلي بين تونس وإيطاليا بالقانون الأساسي عدد 11 لسنة 2012 المؤرخ في 26 جويلية 2012، في حين تمّت إحالة الملحق الإضافي المتعلق بتعديل الاتفاق الأصلي في صيغة قانون عادي، كما أن تبادل المذكرات لا يتضمن إمضاء الحكومة ولا الجانب الإيطالي، وطلب توضيحا في الغرض.

وبيّنت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مجلس نواب الشعب هو المخول له الموافقة على التعهدات المالية للدولة طبقا لمقتضيات الدستور، موضحة أن مشروع القانون المعروض يتعلق بتعديل البروتوكول الأصلي ويتضمن تعهّدا ماليا جديدا ممّا يستوجب الموافقة التشريعية، كما بيّنت أن الطرف التونسي الممثل في وزارة الخارجية لم يقم بإمضاء تبادل المذكرات لأن إمضاء وزارة الخارجية حسب مقتضيات البرتوكول الأصلي يجعل الملحق يدخل حيز النفاذ مباشرة وهو ما يفسّر عرض مشروع هذا القانون على أنظار مجلس نواب الشعب قبل إمضائه احتراما للتشريع التونسي.

كما قدّمت توضيحات بخصوص الشروط المالية للاتفاق الإضافي لا سيما نسبة فائدة القرض والتي تساوي 0 % والشروط المتعلقة بإعادة الإقراض من طرف البنوك للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وارتباط نسبة الفائدة بنسبة تغطية سعر الصرف.

وبعد التداول، قررت اللجنة طلب الاستماع إلى مستشار القانون والتشريع للحكومة لمزيد توضيح الجوانب القانونية.

واستمعت اللجنة يوم الثلاثاء 09 جانفي 2024 إلى ممثل عن مصالح مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة، كما حضر الجلسة ممثل عن الشؤون القانونية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج. وفي بداية الجلسة، ذكّر السيد رئيس اللجنة أن لجنة المالية والميزانية حريصة على احترام الدستور واحترام الإجراءات القانونية في الموافقة على تعديل برتوكول الاتفاق الأصلي.

وبيّن كل من مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة وممثل الشؤون القانونية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أنه طبقا لأحكام الفصل 75 من دستور 25 جويلية 2022 تتم الموافقة على تبادل المذكرات بخصوص تعديل برتوكول الاتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية يتم بمقتضى قانون عادي باعتبار أن الفصل المذكور والمتعلق بتصنيف طبيعة القوانين وتحديد المواد الراجعة بالنظر إلى مجال القانون يُدرج القروض والتعهدات المالية للدولة في خانة القوانين العادية،

وباعتبار أن هذا البروتوكول يتضمن مبلغا ماليا إضافيا تتحمله ميزانية دولة فإن الموافقة عليه من طرف الوظيفة التشريعية وجوبي وبمقتضى قانون عادي.

وأكد في هذا الخصوص أن كل تعديل لبروتوكول أصلي يتضمن تعهدات مالية للدولة وبالتالي يستوجب طبقا للدستور الموافقة المسبقة للبرلمان.

كما بيّن أنه من مبررات الموافقة على الاتفاقية الاصلية في 2012 بمقتضى قانون أساسي رغم تنصيص التنظيم المؤقت للسّلط على أن التعهدات والقروض المالية للدولة تندرج في إطار القوانين العادية هو اجتهاد وتأويل المشرّع المؤسّس في ذلك التاريخ، والذي اعتبر أن كل تعاقد بين دولتين باعتبارهما شخصين من القانون الدولي العام يندرج في إطار المعاهدات الدولية التي تستوجب أن تتم الموافقة على الاتفاقيات بمقتضى قانون أساسي،

وأضاف أنه تمّ رفع هذا اللبس بمقتضى الدستور في إطار الفصل 75 الذي ينصّ على أن كل تعهّد مالي للدولة سواء في إطار اتفاقيات قروض أو ضمان تتم الموافقة عليه بمقتضى قوانين عادية باعتبار وأن الدولة في إطار اتفاقيات القروض على خلاف المعاهدات الدولية

تتعامل معاملة الخواص والأشخاص الطبيعيين وتسري عليها القواعد العامة للتعاقد في مستوى القانون الدولي، فلا يمكن لها التمسك بصلاحياتها كسلطة عامة سواء تعلق الامر بتنفيذ بنود العقد أو في صورة النزاع.

وفيما يتعلق بالتسمية المعتمدة في مشروع القانون المعروض على مجلس نواب الشعب أي تبادل المذكرات، أوضح أن المبدأ العام في القانون هو أن العقود بمضامينها وليست بمسمياتها فإذا كان المضمون هو قرضا بغض النظر عن تسميته قرض أو اتفاقية أو تبادل مذكرات أو رسائل لا يمكن التفصّي من الإجراءات القانونية المستوجبة بالدستور والتي تقتضي موافقة تشريعية، وبما أن التعديل يتضن تعهدا ماليا إضافيا فهو يتطلب دستوريا الموافقة التشريعية عليه.

وخلال النقاش، أكّد النواب على أهمية هذا الاتفاق خاصة وأن خط التمويل موجّه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تواجه عديد الصعوبات في النفاذ إلى التمويل، وأوصوا من جهة أخرى على أن يتضمن شرح الأسباب أكثر تفاصيل تتعلق بالفصول المُراد تعديلها والمبررات التي اقتضت إحالة مشروع القانون بمذكرات شفاهية غير ممضاة وذلك تكريسا للشفافية وحتى تتمكن الوظيفة التشريعية من إتمام إجراءات الموافقة بكل شفافية.

ومن جهة أخرى، أكّد رئيس اللجنة على ضبط المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتحقيق العدالة في الانتفاع بهذا التمويل وتوجيهه إلى مستحقيه وحتى لا تكون هناك سلطة تقديرية للبنوك في ضبط تلك المعايير.

وكانت هذه الجلسة فرصة للنواب لتجديد طلبهم بضرورة مدّ اللجنة بالاتفاقية باللغة العربية احتراما للسيادة الوطنية وبضرورة أن يقع مدّ مجلس نواب الشعب بكل الوثائق المتعلقة باتفاقيات القروض والتعهدات المالية لتعميق النظر.

III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أعضاءها الحاضرين.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام، المصدح إلى النائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق، المقعد رقم 144.

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق، المقعد رقم 160.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدتي الوزيرة،

أريد أن أتوجه إلى زملائي النواب وأعيد قراءة عنوان المشروع وهو مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على تبادل المذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية. سأتوقف هنا أي أنه مشروع قانون عادي وليس مشروع قانون أساسي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية ولماذا ذكرت هذه المقدمة لأنه سيصل إلينا بعد ذلك مشروع قانون أساسي بين الحكومة التونسية وصندوق قطر للتنمية، أريد منكم أن تقوموا الآن بالمقارنة بين حكومة الجمهورية التونسية والحكومة الإيطالية في مشروع قانون عادي والذي سيأتي إلينا بعد ذلك مشروع قانون أساسي بين حكومة وصندوق لذلك طلبت منكم أن تنتبهوا اليوم وذكرت هذه المقدمة لأبين لكم كيف تكون الاتفاقات بين الحكومات في المشاريع التي تتعلق بخط التمويل أو تمويل المشاريع، هذا بالنسبة إلى النقطة الأولى.

النقطة الثانية هو أننا نقوم في كل مرة نحن كنواب شعب بالتصويت على مشروع أو قرض خط تمويل لفائدة مؤسسات تونسية تصلنا قروض من الخارج من أجل تمويل مؤسساتنا في حين أن لدينا ملفا بأكمله حول التمويلات من شركات التنمية الجهوية وهي مؤسسات عمومية كانت تساعد الاستثمار في السابق ويتمثل دور هذه الشركات في دفع الاستثمار وتوفير مواطن الشغل بالمناطق الداخلية ولكن هذه الشركات تمر بصعوبات مالية في السنوات الماضية الأخيرة أدى إلى عدم قدرتها على تمويل المشاريع الجديدة، وقد ذكرنا أنه عوض أن نقوم بإصلاح شركاتنا وهي مؤسسات عمومية نحصل على قروض من جهات أجنبية من أجل تمويل المشاريع لذلك أردت أن ألفت انتباه زملائي أنه ليس كل ما نعجز على إصلاحه نمد أيدينا إلى الخارج.

وأسباب كل هذه العراقيل مثل العراقيل الإدارية وتأخر كبير لدخول المشاريع حيز الإنتاج إلى غير ذلك من العراقيل الإدارية التي بإمكاننا إصلاحها اليوم من خلال الرقمنة وضبط كل الجداول من أجل الإصلاحات، كذلك هناك فقدان للثقة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة فاطمة المسدي، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

سيدتي الوزيرة، سأمدكم الآن بملف فساد كبير للشركات التنموية والتي هي مؤسسات عمومية من أجل إصلاح خط التمويل الوطني قبل أن نمر إلى القروض الأجنبية سنمر إلى التمويل الوطني وأريد أن أذكر أنكم تبذلون مجهودات كبيرة جدا في فتح الملفات فأرجو منكم فتح ملفات الفساد وإصلاح مؤسساتنا قبل الالتجاء إلى القروض الخارجية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق، المقعد رقم 144.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة لم تعد ضيفة وزارة المالية لكي نرحب بك وهناك إمكانية كبيرة في أن أجدك نائبة في البرلمان خلال الدورة القادمة السيدة الوزيرة، حقيقة سيدتي مرحبا بك ونريد أن تكون العلاقة وطيدة وكيف لها أن تكون كذلك مثل المسلسل المكسيكي، صدقيني السيدة الوزيرة يوميا أحصل على اتصالات حول مسألة "parc" نتصل بـ "parc" يبلغوننا أنه تابع لوزارة المالية والعكس بالعكس.

السيدة الوزيرة، المعاقين الرجاء أن تكون الحلقة الأخيرة لهذا المسلسل اليوم وها هم يسمعونني الآن وسأتحدث في هذا الموضوع آخر مرة إلى أن يصادق برلمان الشعب على قانون جديد لصالح هؤلاء المعاقين ولصالح كل الشعب التونسي فإذا كنتم ستبقون على سيارتهم طيلة سنة أو سنة ونصف أو سنتين ويقومون بدفع 300 دينار كل شهر فإذا كان ذلك "parc" تابعا لكم فاعفوهم من ذلك أما إذا كان تابعا لشركة خاصة فقوموا بدفع ذلك عوضا عنهم. رجاء السيدة الوزيرة، إن هذا آخر طلب في موضوع المعاقين.

بالنسبة إلينا كبرلمان فنحن مع كل قرض استثماري لصالح تونس لأنه ليس لدينا اليوم أي حل إلا حلحلة هذا الواقع الاقتصادي وهذا الواقع الاجتماعي وقد وقع النائب بين المطرقة والسندان وأنتم تمثلون السندان الوظيفة التنفيذية والمقرضة هو

الشعب الذي يضغط على النائب ونحن ليس لدينا أي حل فنحن معكم ولسنا معارضين بل نريد وضع اليد في اليد للتوصل إلى حلول للشعب التونسي ونحن مع كل قرض استثماري من أجل تغيير هذا الواقع وخروج تونس من عنق الزجاجة.

وبهذه المناسبة سأتوجه برسالة إلى الشعب الإيطالي وإلى الحكومة الإيطالية باللغة الإيطالية لو سمحتم لأن هذا الشعب المجاور والدولة المجاورة وقد أوصى الرسول على حسن الجوار يجب على الحكومة الإيطالية أن تضغط على أوروبا وأن تترك البلاد التونسية وشأنها فنحن أصدقاء مع أوروبا ويجب أن تتعاملوا معنا كما نتعامل معكم بإنسانية لأن العالم اليوم كشر عن أنيابه " grazie a tutto il popolo italiano e grazie al governo italiano e grazie alla terra italiana"

السيدة الوزيرة، ندائي إلى الشعب الإيطالي أن يحترم الشعب التونسي لأن هذا الشعب مجاور لهم وندائي أن تتدخل في هذه الوضعيات فتونس اليوم تعاني ولسنا شرطة على البحر الأبيض المتوسط، نحن نحترم جيراننا بشرط أن يحترموننا ويساندوننا ونساندهم في السراء والضراء.

السيدة الوزيرة، على كل حال نحمد الله على هذه الميزانية فقد كان كل شيء لصالح الشعب التونسي رغم ضعف الموارد ورغم كل شيء ورغم المشاكل التي تعاني منها تونس والحمد لله نجحنا بالوحدة وأنبه للمرة الأخيرة أنه يجب أن تضع الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية اليد في اليد من أجل صالح تونس ومن أجل النهضة بتونس لأن ثرواتنا عديدة وموقعنا الجغرافي مهم ولدينا خبرائنا وعلمائنا والحمد لله تونس لا تستحق إلا أن تكون من ضمن صفوف الدول المتقدمة.

وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق، المقعد رقم 180.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة المالية،

سيدتي الوزيرة، أتمنى أن يكون جزء من هذا المال للمؤسسات الصغرى بالقصرين، كما أبلغكم سيدتي الوزيرة أن جل المؤسسات الصغرى لكي لا أقول كلها قد أغلقت أبوابها خاصة بعد أزمة الكوفيد وأن المنطقة صنفت بالحمراء لدى البنوك ونحن لم نفهم هذا التصنيف صراحة حتى أنه انعكس سلبا على الباعثين الجدد فأي مشروع في القصرين عندما يتقدم إلى البنوك على مستوى القصرين يرفض بتعلة أن المنطقة هي منطقة حمراء وأن من سبقوهم لم يقوموا باستخلاص ديونهم بينما نفس المشروع يقع تقديمه في ولاية أخرى بنفس التفاصيل يحصل على التمويل وينطلق في العمل، تلك المناطق صنفت بالحمراء إرهابيا وعسكريا وقلنا لا بأس في ذلك ولكن الآن سنغلق الأبواب على المؤسسات الصغرى فهذا صراحة لا يجوز نتمنى أن يكون هناك نصيب للقصرين من هذا القرض على الأقل لإصلاح المؤسسات القديمة التي أغلقت أبوابها ولعلنا نساهم في بعث مشاريع جديدة.

النقطة الثانية سيدتي الوزيرة، بما أننا كنا مع السيد وزير التربية وملف الأساتذة النواب والمعلمين النواب يبدو أن الإشكال مالي وطالت هذه الأزمة وهذه السنة 23 أو 24 وتؤجل كل سنة للسنة التي تليها يبدو أن هذا الإشكال المالي لدى وزارة المالية وبات من الضروري إيجاد الحلول المالية لحل هذا المشكل النهائي خاصة أن مسار 25 جويلية يتحدث عن القطع مع التشغيل الهش، كيف نريد هيبة وطن والمربي ليست لديه هيبة في هذا الوطن؟

هناك نقطة أخرى ربما تخرج عن النطاق ولكن بما أن لدي الوقت وبما أنكم عضوة في هذه الحكومة سيدتي الوزيرة، السيد رئيس البرلمان، سيدي رئيس الجمهورية، نحن كنا مع هذا المسار منذ بدايته وعندما أقول نحن فأنا أتحدث هنا عن القصرين رغم نقائصها وشقائها وتعبها وضحينا وكان أملنا الوحيد في مسار 25 جويلية فإلى حد هذه الساعة مستشفى القصرين دون أطباء اختصاص ومنذ سنة وأنا أتحدث عن عدم وجود أطباء تبنيج بالمستشفى الجامعي، تموت الناس في القصرين لعدم وجود أطباء تبنيج وقد ذكر السيد وزير الصحة بصريح العبارة "نحن نعجز عن توفير أطباء بنج لغياب التشريعات"، السادة أطباء البنج وغيرهم من الاختصاصات يرفضون العمل بالمناطق الداخلية.

لذلك سيدي رئيس الجمهورية وهذا ندائي للمرة الثانية أناديكم بما أنكم أنتم الضامنون لتوفير هذا الدستور وأنتم الضامنون لحقوق الشعب التونسي لعلكم لا تعلمون أن القصرين دون أطباء اختصاص وخاصة أطباء البنج وأيام السبت والأحد يموت الناس مرضا وكأننا في حرب.

آخر نقطة، رسالة للحكومة ولرئيس الجمهورية أخشى ما أخشاه أن يكون استيطانا وليست هجرة غير نظامية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب له ثماني دقائق، المقعد 108.

السيد عمار عيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بالوفد المرافق،

في علاقة بهذا المشروع لن أتحدث في نصه مباشرة بل سأتحدث إليكم باعتباركم تمثلون وزارة المالية من ناحية في علاقة بملفات الفساد إذا كانت هذه القروض التي نصادق عليها من أجل النهوض بالبلاد في شتى المجالات فهذا نرحب به ونسعى إلى إنجاحه ولكن أن تظل الأموال المقترضة لصالح فئات معينة تستفيد منها استفادت شخصية بالمحسوبية وبظلم العمال وكل مستحق فهذا ما ننبهكم إليه وقد نبهنا إليه سابقا وسأحدثكم ببعض التفاصيل.

حديثي في هذا الإطار حول شركة "Sergaz" ثمة مظلمة كبيرة تعرض لها شاب لأنه قدم ملفا حول شبهة فساد وكان جزاؤه الطرد، جزائه كان عقابي جزاؤه كان التنقل بين مركز الأمن وغيره تخويفا وترهيبا وأقول تخويفا وترهيبا، لماذا؟ لأن هناك محسوبية في الإنتدابات لأنه لما شارف على تسوية وضعيته تم طرده بتعلة أنه أعلم عن فساد وهو فعلا أعلم عن الفساد هذا ما يجب القطع معه كليا.

هناك سوء تصرف كبير في أموال الشركة والغريب أكثر أنه لما تتحول شركة "Sergaz" أو نقابة العمال في شركة "Sergaz" إلى "صمصار" أقول هذا بكل خجل لأنني نقابي قبل كل شيء أما أن يتحول الهيكل النقابي الذي من واجبه أن يدافع عن العمال إلى صمصار يبيع العمال في شركة مناولة ويذهب الكثير من أجورهم إلى الجيوب الخاصة ويعاقب العمال ويتم تهديدهم في أكثر من مرة وبلغنا هذا إلى رئاسة الحكومة وإلى وزارة الشؤون الاجتماعية وإلى وزارة الاقتصاد ولكن لم نتلق ردا إلى الآن، فإلى أي وقت سيظل ينتظر؟ هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الشركة السيدة الوزيرة بصماتها في الفساد سابقة لهذا الحدث وسأعطي مثالين في حقل الدولاب بالقصرين فالمسؤولية المجتمعية والمبالغ المالية المرصودة للجهة لحل مشاكل المواطنين هناك لم يصرف منها إلا القليل وبطرق مشبوهة.

أسألك السيدة الوزيرة، وأتحمل مسؤوليتي فيما أقول، أين رأيتم قاض أو رئيس محكمة أو رئيس منطقة ينتقلون إلى الجبل لإقناع العمال بضرورة فك الإضراب ويجبرونهم على الإمضاء في محضر جلسة؟ هذا ما وقع في القصرين وهذا ما وقع لعمال حقل البترول في الدولاب هذا ما وقع لسكان القرية المحيطة بالعيون وترب خان نفس الشيء السيدة الوزيرة ينسحب على حقل البترول في طم صميدة، لماذا تحسب مناطقنا الجبلية مناطق عسكرية عندما نتحدث عن الاستثمار ولكن عندما يتعلق الأمر بشركات أجنبية توفر لها الحماية ويوفر لها الأمن وكل ذلك على حساب الاستغلال الفاحش؟

السيدة الوزيرة، نفس الشيء يتعلق بمقاطع الرخام في تالة أقولها من هذا المنبر وأتحمل مسؤوليتي دائما فيما أقول، هناك إجرام تاريخي في حق تالة، تالة المدينة الجميلة وقع تشويهها وكأنها في كل يوم تعيش زلزالا ولكم أن تروا بالصور المنظر القبيح الذي تركه المشتغلون في قطاع الرخام ومع ذلك ليس هناك استفادة محلية وليس هناك مسؤولية مجتمعية ليس هناك أي التفاتة بل بالعكس هناك لوبيات كلما تقدم المواطنون بطلب الحقوق إلا وكان التعرض لهم بأشكال رهيبة، قبل أمس عمال معمل الجير بتالة يهددون بقطع الحدود إلى الجزائر لأن وضعيتهم تكررت لسنوات والمصنع مغلق ولا يتقاضون أجورهم والسلط الجهوية والمحلية تعد ولكنها عجزت أمام تغول صاحب المصنع وأمام سكوت السلطة الوطنية.

السيدة الوزيرة، هناك مفاسد مالية في شركة "Sergaz" التي تمتد من تونس إلى القصرين في الموقعين اللذين ذكرتهما حقل الدولاب وطم صميدة ومشكل ملف فساد كبير في قطاع الرخام بتالة، لا بد لكم كحكومة إن أردتم أن يكون هناك ثقة من الشعب في هذه الحكومة فعليكم أن تلتفتوا إلى هذه الشرائح المجتمعية إلى هؤلاء العمال وأن تحلوا لهم مشاكلهم بالفعل وأطلب من سيادتك النظر عاجلا في قضية الشاب المطرود الذي لم يبق له إلا أن يمد يده ويتسول وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله غير منتمية لها ثلاث دقائق تفضلي، المقعد رقم 79.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة،

كنت أتمنى أن تصلنا مبادرة تمويل تشجع المبادرات الخاصة يعني أصحاب المشاريع الشبان والشابات الباعثين الجدد فنحن نعلم أن الشباب ضعيف المدخول اليوم يحلم بإحداث مشروع ولكن تبقى مشاريعهم مجرد دراسات ترمى على الرفوف.

السيدة الوزيرة، لم نر إلى حد الآن أي وزارة الصناعة أو وزارة الاقتصاد أو وزارة المالية، لماذا لم يقع التفكير في هؤلاء الشبان؟ لدينا كفاءات عليا في تونس لديهم مشاريع تخدم البلاد وبإمكانها أن تحرك الاستثمار ومع ذلك تبقى هذه الفئة منسية، لذلك نطلب منك السيدة الوزيرة تحسين مناخ الاستثمار في تونس وذلك بتغيير ترسانة من القوانين البالية التي وضعت على مقاس فئة معينة ولا تمثل تطلعات الباعثين والباعثات الشبان، نريد قوانين أخرى تحقق فعلا نقلة تنموية حقيقية وتحفز المبادرات الاقتصادية في إطار تنفيذ البرنامج الرئاسي تونس الغد الذي يهدف إلى مزيد تسريع نسق إحداث المؤسسات وتنويع النسيج الاقتصادي لتحقيق الأهداف الوطنية في مجالات التنمية والاستثمار وكذلك تشجيع الانتصاب للحساب الخاص ودفع التشغيل وإحداث المؤسسات.

السيدة الوزيرة، أنت على رأس وزارة المالية وكذلك على رأس وزارة سيادية هي وزارة الاقتصاد والتخطيط أتمنى أن تجتمعي مع وزارة الصناعة وتبحثون حقيقة عن حلول جذرية لأصحاب هذه المبادرات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له ثماني دقائق، المقعد رقم 13.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بمعالي السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

سيدتي الوزيرة، اليوم سنتحدث في هذه المداخلة عن جهة من جهات البلاد التونسية وهي مدينتي بن قردان وهي منطقة حدودية، هذه المنطقة الحدودية للأسف غابت فيها التنمية بجميع أشكالها فهي تفتقر إلى المعامل وتفتقر إلى الشركات وتفتقر إلى المؤسسات المشغلة والإيجابية الوحيدة التي فيها والتي كانت من قدر التاريخ والجغرافيا هو أن فيها معبرا دوليا، معبر رأس جدير لكن سيدتي الوزيرة هذا المعبر لسنين طوال ولكل الفترات السابقة كان المتنفس والشريان الاقتصادي الوحيد للجهة واليوم نلاحظ أن هذا المعبر الذي يشغّل ويفتح الباب لأبناء البلدة وكذلك لعديد التونسيين في إطار ما يسمى بالتجارة البينية أو تجار الشنطة اليوم أصبحت المحاضر الديوانية سيدتي الوزيرة مجحفة ومجحفة جدا في حق هؤلاء الذين يفتقدون لعمل قار وهذا المعبر يؤمن لهم قوتهم وقوت عائلاتهم وأنا أتكلم عن أعداد بالآلاف وليس بالعشرات أو بالمئات وحقيقة وضعية المحاضر الديوانية أصبحت مقلقة جدا وأصبحت تدعو هذه الفئات إلى التململ والتحرك ضد الدولة وهذا لا نريده.

نحن منطقة حدودية منطقة هشة وظروفها الاقتصادية متعبة جدا سيدتي الوزيرة وأدعوك بالمناسبة إلى زيارة البلدة وزيارة المدينة والتعرف بنقطة رأس جدير على مشاغل التجار وما يعانونه سواء في الطرف الليبي أو في الطرف التونسي.

وهذا تعمّق معه مشكل آخر بما أن هذا المعبر هو المتنفس فأغلب النشاط الأساسي والرئيسي في الجهة هو التجارة والسوق المغاربية التي ينتصب فيها أغلب التجار ويعيشون على الرحلات وعلى الزوار القادمين من المناطق الأخرى والولايات المجاورة خاصة في نهاية الأسبوع لقضاء بعض شؤونهم من المنتجات المتأتية من الجارة ليبيا ومن بعض الدول المنفتحة أيضا على ليبيا.

للأسف السيدة الوزيرة، هنالك ظاهرة أصبحت مقلقة وملفتة وأيضا أصبحت طاردة لقدوم الزوار لهذه المدينة وهي كثرة الدوريات وكثرة المحاضر الديوانية بسبب حاجيات منزلية في حين أن المواطن أو العائلة تزور بن قردان لأن قدرته الشرائية محدودة لو كان العكس لتسوق من "les grandes surfaces" واشترى تلفازا بقيمة ألفي دينار إذن السيدة الوزيرة رجاء إننا في ظرف استثنائي والوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي تعلمونه وأنت سيدة العارفين ونعرف مدى وطنيتك ومدى جديتك في البحث عن حلول في الخروج من هذه الأزمة التي نواجهها ونحن معك ونحن بالعكس ندفع بكل ما أوتينا من قوة على أن نساعد دولتنا ونساعد شعبنا وهذا ليس فضلا منا بل هذا واجبنا لكن السيدة الوزيرة الرجاء أخذ هذا الموضوع باهتمام كبير لأنه فعلا عندما نقول أن هذه المنطقة في وضعية مقلقة والأوضاع متوترة ونحن لا نريد أن يستغلّ بعض الأشخاص هذه الأوضاع ونحن في سنة انتخابية وفي وضع استثنائي.

إذن بالتالي نأمل أن لا يتطور هذا الموضوع وتقع عملية تطويقه حتى نضمن لأبنائنا عيشا كريما وتبادلا تجاريا وفي انتظار أن تتم حلول تنموية أخرى قادرة على التشغيل وقادرة على هيكلة الاقتصاد وقادرة على تشريك هذا النشاط ضمن الدورة الاقتصادية الوطنية.

أيضا فيما يتعلق بالسوق المغاربية كنا اقترحنا في مناسبات حتى قبل قدومنا للبرلمان على هيكلة هذا السوق ويرغب التجار الموجودين فيه بما أن لهم جمعية لديهم رغبة في أن تصبح لديهم "باتيندات" ويدفعون مستحقاتها ويصبحون قادرين على التصريح بالدخل ولا يكون لهم أي مشكل بعد أن كانت هذه البضاعة محل تنكيل في الطريق تصبح على الأقل هناك وثيقة يشتري بها من مكان معين ويتسلم فاتورة وتصبح العملية فيها تقنين وهيكلة وهنا يوجد استعداد كبير حتى جمعية التجار الموجودة هناك تحدثنا معهم وأبدوا استعدادهم في هذا الإطار وأبدوا استعدادهم حتى للقيام بـ "aménagement" للبنية التحتية للسوق المغاربي ويصبح في شكل أروقة ومنظم ونحن مستعدين للخلاص ومستعدين أن نفتح "باتيندات" ومستعدين لخلاص الماء والكهرباء ومستعدين لكل شيء.

حقيقة أنا لا أعرف لماذا عندما نجد أشخاصا تريد أن تعمل لا نقترب منها ونحل مشاكلهم ونحن معك السيدة الوزيرة للتقرب من هذه الفئة ونحل لها مشاكلها لأن فيها مواطن شغل وفيها إضافة كبيرة للمشهد الاقتصادي في الجهة.

أيضا سيدتي الوزيرة، يوم الاثنين الفارط 15 جانفي 2024 قامت دورية تابعة للإدارة الجهوية بقابس بحجز شاحنة مصوغة من قبل البريد التونسي تحتوي على طرود مختومة بطابع البريد التونسي وأكبر طرد فيها يزن 6 كيلوغرام وهذا نعتبره ضربا صارخا للقطاع العمومي وتقوية الشركات الخاصة لأننا نعرف أن هناك " les transporteurs" فبدل الوقوف إلى جانب البريد التونسي وهو مؤسسة عمومية ومداخيلها ستساعد الدولة في وضع استثنائي نقوم بحجز الشاحنات وأمدك بالتاريخ السيدة الوزيرة 15 جانفي 2024 دورية تابعة للإدارة الجهوية بقابس حجزت شاحنة مصوغة من قبل البريد التونسي بتعلة وجود طرود سلع مجهولة المصدر وقاموا بتحرير محضر ديواني باسم البريد التونسي بقيمة 11000 دينار رغم أن الطرود باسم مواطنين ومختومة بالبريد ولا يتجاوز وزن الطرد 6 كيلوغرام وهذا دليل على ضرب صارخ للقطاع العمومي ومنتج للدولة وتقوية للشركات الخاصة المنافسة للبريد.

أيضا السيدة الوزيرة هناك موضوع كنا تحدثنا فيه سابقا، تمت مراسلة وزارة الاقتصاد والتخطيط عبر البريد الإلكتروني نعلمها ضمنه أن هناك فريقا ألمانيا يريد الاستثمار في "méthanol" الأخضر هذه الطاقة البديلة نتمنى إيلاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق.

سؤالي يتمحور حول ما تضمنه التقرير هناك نسبة 65% للمنشآت الإيطالية و35 % للمنشآت التونسية يعني أننا أخذنا القرض من التمويل الإيطالي لكن كان من الأرجح أن يكون 50-50 تكون أفضل النسبة والفائدة تعود أحسن على المنشآت التونسية.

السؤال الثاني ما هي استراتيجية الوزارة في عملية توزيع هذا التمويل على المؤسسات الصغرى المتوسطة؟ ومن وجهة نظري أن يكون التوزيع على المناطق النائية إن كان سيقع بعث مؤسسات خاصة بالمناطق النائية بجهتنا بنزرت مثل سجنان جومين وغزالة هذه مناطق نائية ولابد إذا كان هناك مشاريع مؤسسات متوسطة وصغرى نتمنى أن نساعدهم لتنمية هذه الجهات.

هناك كذلك إعادة هيكلة المؤسسات العمومية السيدة الوزيرة وسآخذ مثالا وهو موضوع شركة الفولاذ، تعرفون أنها شركة عريقة وساهمت في بناء تونس وفي الوطن التونسي أنا أقول اليوم أين وصلنا؟ تابعت تحركاتكم العديدة ومشكورة السيدة الوزيرة، ولكن على نطاق الخليج هل هناك بوادر انفراج هذه المؤسسة عن خطوط التمويل لإحداث فولاذ عصري وهذه المؤسسة لها إطارات عليا ولها كفاءات كبيرة يمكن أن تواصل في الارتقاء بهذه المؤسسة؟

بالنسبة إلى تمويل الشبان هناك مؤسسات متوسطة أو صغرى بالنسبة الى باعث الشبان نرجو أن نعطيهم الأولوية في خط هذا التمويل لتشجيعهم وإحداث مؤسساتهم.

السيدة الوزيرة، هناك موضوع يهم مجلة الاستثمار بما أنك على رأس الوزارتين هناك المشاريع الفلاحية الصناعية في الفصل 3 من قانون الاستثمار يقول أنّ هناك مؤسسات صناعية فلاحية لابد من انتصابها في منطقة صناعية وهذه المنطقة الصناعية المنتسب فيها سيتمتع بامتياز الأراضي الصناعية هناك مشروع معطل في بنزرت وهو غير منصوص عليه في الفصل الثالث من قانون الاستثمار أن يكون له الميزة الفلاحية ولكن في القانون موجود صناعية فقط

حاولوا مساعدته وقام بدراسة كبيرة وخسر أموالا كثيرة فلابد من مساعدته ونجد له "dérogation"، سينتهي التوقيت معمل السكر ببنزرت إن وجدت...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

في الصفحة الرابعة ورد أنّ هذا القرض في إطار التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19، إن كنا سنبني الجديد لابد أن نحاسب القديم هل قمنا بالمحاسبة على صندوق 1818؟ هل عرفنا مآل المليارات من الهبات قبل أن نصل إلى هذا القرض؟ علما أنه بلغني أن السيد المدير العام المكلف بهذا الصندوق هرب وغادر تراب الوطن ونبقى دائما نبني ونمضي إلى الأمام دون محاسبة القديم.

في الصفحة الخامسة منصوص فيها كما يستفيد منه قطاع الفلاحة والصيد البحري إذا تجاوزت الاستثمارات 2 مليون دينار معنى هذا أننا سنكرس أكثر لأباطرة الفلاحة يعني أن الفلاح البسيط الذي يبعث مشروع بـ 1000 أو 2000 دينار وخاصة الباعثين الشبان لن يقدر على 2 مليون دينار يعني أن من يملك المليارات سيتمتع بالقرض والباعث الجديد له الله.

أي سؤال يسأله المواطن من البحار لأعلى الهرم الثقافي يتوجه للسيدة الوزيرة ويسألها ويقول لها رجاء سيدتي أيعقل إلى الآن لم يمتلئ صندوق تونس وصندوق الدولة؟ كل يوم نسمع عن حجوزات ديوانية، عون الديوانة في التلفاز يتباهى وله كل الحق بحجز الأموال العينية تقدر بالمليارات وأنا أتساءل السيدة الوزيرة كيف لأمني في الديوانة أن يقدر قيمة المحجوزات ويصرح في التلفاز ويقول أن البضاعة 100 مليار و200 مليار؟ أليس لنا محاسب أو قباضة مالية يمكن أن تحتسب القيمة؟ هذا ما لاحظناه في التلفاز أعوان الديوانة هم من يقيمون قيمة الحجوزات وهذا لا يجوز.

كذلك الحلول السهلة مثل القروض، لم لا نجمع أموال الدولة وحينها يمكننا أن نستغني عن هذه القروض؟ ألاحظ أن هناك تواكلا وبطء، هل نقحنا مجلة الاستثمار؟ هل حركنا عجلة الاقتصاد؟ هل لدينا حلول؟ ضربنا التجارة والأسواق الخارجية بالأسواق على الخط إلى الآن ننتظر حلا، أشخاص أغلقوا محلاتهم في حين أن الآخر رأس ماله "compte Facebook" أو في الإذاعات المحلية وأقولها مرة أخرى "طناجر وسكاكين وملاعق" والآخر له محل ومعرّف جبائي ويصبح مجبرا على الدفع ولا تجدون الديون والأموال لخلاصكم بسبب السوق الموازية الموجودة على الملإ وأنتم على علم بها.

كذلك مداخيل الطريق السيارة، الخطايا، الرادارات، وثائق السيارات إلى الآن لم تمتلئ الخزينة؟ الأموال المنهوبة إلى متى سنبقى ننتظر؟ نحن الآن لا نرى إلا القروض والمال السائب.

هناك تلاعب في الديوانة والله هناك شخص قال لي عندما آتي بحاوية قيمتها 3 مليارات أضعها في ميناء حلق الوادي وأغادر وبعد ذلك ينتظر البتّة لأنكم السيدة الوزيرة عندما تقومون بهذه العملية تنسون على أن الوزارة ترغب في حاوية بها بضائع مختلفة ومن كان سيدفع 2 مليار بما أنها مختلفة ولا يعرف محتواها إلا صاحبها بحيث أن هناك من تكلفت له حاوية 3 مليارات اشتريت بـ 100 ألف دينار أو بـ 200 ألف دينار عبر البتّة ومن هنا وصاعدا نتمنى في حال القيام ببتّة تكون البضاعة مختارة ومنصوص على قيمتها وأنا أرى أن هذا نوع من التلاعب في الديوانة.

كذلك الملاحات في تونس كأنها حكر على الأجنبي لا يوجد تونسي دخل في مجال الملاحات وحاز عليها فكلهم أجانب هل هذه مصادفة؟ هذه ثروات تونس تونس لا تشكو الخصاصة السيدة الوزيرة لكن تشكو زيادة المصاريف التي وصلت إلى الكماليات، نحن مع تعويض أصحاب السيارات الإدارية بمنحة وإلغاء كل السيارات الإدارية ونبتعد عن جانب تكلفة الصيانة بالمليارات.

هناك ملاحظة أخرى التمييز الإيجابي للولايات هذا استنكار تام، التميز الإيجابي يعني أن الولاية التي تريد العمل ولها تقاليد في الصناعة نقصيها أو تكون متآكلة أو لها نشاط فلاحي فقط ندعمها لتتآكل أكثر ونخسر تلك الولاية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتمي له ست دقائق.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية كالعادة أتوجه بنفس الملاحظة في علاقة باستعجال النظر اتفاقية لا نعلم متى أمضيت تقريبا أمضيت منذ أشهر حسب علمنا أساسا لا نعلم يتم إحالتها في آخر لحظة ثم نطلب استعجال النظر حتى أعمال المجلس لم نعد نستطيع ترتيبها بسبب استعجال النظر.

الملاحظة الثانية شكلية ومهمة أيضا، الدستور التونسي والقانون التونسي ينص أن مداولات المجلس تكون بالعربية وبالتالي الاتفاقيات ترسل إلينا بالعربية في حين أنها مرسلة بالفرنسية تقريبا ولا مرة أرسلتم لنا اتفاقية مترجمة بالعربية وبالفرنسية والأصل أن تكون باللغتين العربية والفرنسية تكتفون فقط بـ "scan" وأرسل.

نأتي إلى لبّ الموضوع، نسبة الفائدة لهذه الاتفاقية هي 0% في حين أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة لا يصلهم 0% حسب قوانينكم، 2.5% إذا كان بالأورو و6.5 % إذا كان بالدينار، لماذا وهذا هو السؤال المركزي؟ لما هذه النسبة التي نوظفها؟ هل نحن نريد دعم المؤسسات الصغرى أم بالأحرى نريد دعم البنوك الخاصة المتوغلة والتي نهبت الشعب التونسي بقوانين مجحفة مثل هذه على المقاس.

الأصل في الشيء أيضا يمكن أن يكون خط تمويل الاتفاقية الإيطالية يكون مثلا عن طريق بنك "BTS" ويصل إلى المؤسسات الصغرى بـ 0% مثال من الأمثلة أو عن طريق البنوك الوطنية والعمومية عامة أو ذات المساهمات العمومية هذا واحد من الأمثلة أو حتى عن طريق البريد التونسي لكن نعطي هدية فوق كل الهدايا التي أخذوها البنوك الخاصة اتفاقية نأخذها 0% وتصل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في صورة إذا اتفقنا في تعريفها أساسا، وهنا أريد أن أسأل السؤال المركزي ما هو تعريفكم للمؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ ثم هل هنالك أمر ترتيبي لهذه الاتفاقية المحدثة منذ سنة 2011؟ هل هناك أمر ترتيبي ينص

ويعرف المؤسسات الصغرى أم لا؟ أو نترك البنك يعرفها كما يريد؟ هذه أسئلة نريد أن تجبوننا عنها لأنه لم تتم الإجابة عنها.

ثانيا، في الاتفاقية أو في شرح الأسباب أو في التقرير المرسل تحدثتم عن خط تمويل لدعم القطاع الخاص والاتفاقية المكتوبة بالفرنسية تقول " l'appui de la domaine de l'agriculture la pêche" والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الفلاحة والصيد البحري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني نتمنى لو نفهم هل وضعتم برنامجا أم لا؟ ما هو نصيب الفلاحة من هذه الاتفاقية؟ ما هو نصيب الصيد البحري من هذه الاتفاقية؟ من هم المنتفعون؟ وما هو نصيب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فالقانون المنظم عندنا هو الشركات الأهلية نرجو أن تفسروا لنا حتى ليس اتفاقية فقط.

ثالثا وهو مهم جدا عندما يقع التنصيص وسط الاتفاقية على نسبة 65% نستوردها من إيطاليا في جملة الشركات الإيطالية يعني ما تأثير هذا على عجز الميزان التجاري؟ ولما ليست المؤسسات الصغرى؟ يعني مستقبلا وبلغة أوضح إذا كنت سأؤسس "PME" مؤسسة صغرى متوسطة وسأؤسس شركة تحتاج تقريبيا الى 200 ألف دينار تجهيزات ويكون كله موجودا في تونس وتصنعه شركات تونسية، ليس لي الحق أن أشتري 200 ألف دينار لدي الحق فقط تقريبا في 60 أو 65 ألف دينار فقط أشتري بها من تونس والباقي أستوردها حتى إذا كانوا مصنعين في تونس، حسب الاتفاقية 65% تستورد من إيطاليا، هنا هل نحن ننفع الاقتصاد التونسي أو نضره؟ هذا السؤال الثاني.

أيضا خاصة في علاقة بالفرق بين العربية والفرنسية لم نفهم الأول ورد فيه الحديث عن تمويل قطاع خاص بالعربية والاتفاقية تحكي عن قطاع الفلاحة والصيد البحري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ثم في الفصل 6 تحديدا لم نفهم هذا التناقض أو نحن لا نعرف ربما القراءة بالفرنسية ولا بالعربية أو لا نعرف قراءة أي منهما.

جملة هذه التساؤلات وخاصة تصنيف المؤسسات الصغرى، من يحدد من هي المؤسسة الصغرى المتوسطة أم لا؟ هناك نص ترتيبي أم لا يحدد هذه المسألة؟ ولم نسبة الفائدة توظف أساسا على قرض أخذناه بـ 0%؟ وهنا أعطي ملاحظة عندما تحدثنا في قانون المالية على قرض من هذه البنوك المتوغلة التي نكلت بالشعب التونسي والشباب التونسي وكل من أراد أن يستثمر في تونس وقلنا سندات خزينة عندما عارضتم السيدة الوزيرة في المالية 1% وقلتم غير ممكن وهنا حتى 0% ممكن لأن الأموال ليست أكداسا من الأموال نأخذ منه هناك مسألة خلق الكتلة النقدية.

نتمنى فهم هذه التساؤلات وهل نحن نعرض اتفاقية لنرهن البلاد أم لننفع البنوك أو لننفع الشعب؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سأبدأ مداخلتي اليوم باستشهاد لمقولة للدكتور أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل للكيمياء عندما في جزء من كلامه يقول أنه "نقول في الدول المتقدمة للفاشل أنت ناجح أنت ناجح حتى ينجح" نحن في السنوات الماضية يبدو أننا نقوم بالعكس حتى الناجح نقول له أنت فاشل وكأننا اتّخذنا المشاريع الصغرى والمتوسطة للشباب بازدراء تام ولا نتابعهم ولا نشجعهم.

سأتحدّث على الأقل عن جهتي في ولاية القصرين أنه تقريبا العديد من الذين أنجزوا هذه المشاريع لم ينجحوا وكذلك المعضلة اليوم في كون عندما يعزم الشاب على بعث مشروع إلى الآن البنوك تحاسبه في عدم تسديد ابن عمه أو قريبه لقرضه ولا يمنحونه القرض أنا اليوم أقول أنّ فرصة المشاريع الصغرى والمتوسطة لشبابنا العاطل عن العمل الشباب المتضرر من التهريب يمكننا اليوم أن نوفر له فرصا أخرى ويمكنه اليوم العمل فقط علينا معالجة إشكالية البيروقراطية الإدارية ، مشكل التمويل الذاتي وغيره نجد له إطار عندما نتحدث عن المشاريع الصغرى والمتوسطة في الجهات فمثلا ولاية القصرين بها ثلاث مناطق صناعية تقريبا واحدة فقط تعمل والأخرى لم تستكمل بعد، معتمديتي فريانة والماجل ليس بهما منطقة صناعية مهيأة لبعث هذه المشاريع.

وهناك إمكانية يعني على الأقل المشاريع التي تتعلق بالباعثين الشبان يمكن بعث مشاريع تحويلية في علاقة بالمنتوجات الفلاحية، مثلا يمكن للفتاة بعث مشاريع في علاقة بالصناعات التقليدية أو بالمنتوجات الفلاحية ونتمنى منكم أخذ الموضوع بجدية وتهيؤوا الأرضية قبل الحديث عن منح المشاريع الصغرى والمتوسطة للشباب التي نعول عليها كثيرا في ظل الوضع الراهن وانسداد الأفق في الإنتدابات بالوظيفة العمومية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لك،

في الواقع نبارك كل اتفاقية وكل مشروع قانون يعود بالفائدة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة لا شك في ذلك خاصة وأن هذا الاتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية سيكون له تأثير من حيث دفع الاستثمار الخاص وتنشيط النسيج الاقتصادي ومجابهة التحديات الناتجة عن جائحة الكوفيد والتي عصفت بمؤسساتنا الصغرى والمتوسطة، فقط أتمنى أن يتم صرف هذه الأموال بطريقة سلسة وفي آجال معقولة لفائدة المؤسسات التي تعاني الضغوطات المادية والأكيد أن عامل الوقت وضرورة اختصار الآجال والاجراءات مهم ومهم للغاية.

فقط ضمن هذا الإطار أريد أن أشير إلى مشروع التخزين والوقوف الانتقالي للطائرات الدولية بمطار توزر نفطة، هذا المشروع الذي بقي حلما بعد أن تم منح 130 هكتارا لهذه الشركة بمطار توزر نفطة وحظي باهتمام وموافقة جل الحكومات السابقة.

السيدة الوزيرة، أريد أن أعرض بعض الوثائق الخاصة بالسيد صاحب مشروع التخزين الانتقالي للطائرات من رئاسة الحكومة التي ورد فيها الآتي: "وقد قررت اللجنة الموافقة على المشروع بعد تدقيق شروطه الفنية والتقنية والبيئية ودعوة ديوان الطيران المدني والمطارات لإعلان طلب عروض لاختيار أفضل عرض لإنجاز المشروع

باعتماد كراس شروط في إطار التراتيب الجاري بها العمل" هذه من رئاسة الحكومة في سنة 2013، وهذه من المديرة العامة للوحدة المركزية للإحاطة بالمستثمرين برئاسة الحكومة إلى السيد المسؤول عن الشركة التي جاء فيها "في إطار الإجراءات المتعلقة بالمشاريع المعطلة، التسريع في إجراءات إسناد اللزمة الخاصة بمشروع التخزين الانتقالي للطائرات بتورز عن طريق التفاوض المباشر وعليه فأنتم مدعوون لربط الصلة بديوان الطيران المدني والمطارات لاستكمال الإجراءات المتعلقة بالتفاوض حول عقد اللزمة".

السيدة الوزيرة، هذه كلها موافقات الدولة التونسية منذ عشر سنوات لإحداث هذا المشروع بمطار توزر نفطة نظرا لأن طبيعة هذا المشروع يجب أن يتم في مناخ صحراوي، لم أفهم لم ننتظر عشر سنوات إذا كان المستثمر والأموال موجودة وهو لم يطلب شيئا من الدولة التونسية والمشكلة أنه أخذ كل التراخيص وليس لديه أي مشكل وتم منحه 130 هكتارا في مطار توزر نفطة، لما لم يتم بعث هذا المشروع إلى اليوم وغيره كثير وكثير جدا؟ هذا الرجل قال لي أنه أنهك بسبب التنقل من وزارة إلى أخرى، إذا كان المشروع معطلا منذ عشر سنوات ولم يطلب شيئا من الدولة وحاز على موافقة كل الحكومات المتعاقبة وإلى الآن لم ينجز هذا المشروع ولا نفهم السبب بالرغم أنه سيوفر أكثر من 250 مليار للدولة التونسية وسيشغل أكثر من 800 يد عاملة وغيره كثيرون السيدة الوزيرة، إذا كنا نحن أعضاء مجلس النواب في أقل من سنة يأتي إلينا عشرات المستثمرين يشتكون لأن لديهم عشرات المشاريع التي لم تنجز ولم تحقق فكيف يمكن أن نتقدّم ببلادنا وشكرا لك السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نرفع الجلسة للاستراحة لمدة عشرين دقيقة إثرها نحيل الكلمة للسيدة الوزيرة لتتولى الرد على الاستفسارات.

(كانت الساعة الرابعة وثلاثة وعشرون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة واثنان وخمسون دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والآن الكلمة إلى السيدة الوزيرة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

السيدة سهام بوغديري نمسية، وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيدي الرئيس،

سأحاول التفاعل مع السيدات والسادة النواب المحترمين في إطار التدخلات والأسئلة التي تقدموا بها.

السؤال الأول تقدمت به السيدة النائبة المحترمة فاطمة المسدي بخصوص صيغة القانون هل هو قانون عادي أم أساسي بالنسبة لهذا التمويل، أقول لها لقد تم ضبط مجال القانون العادي أو مجال القانون الأساسي ضمن أحكام الفصل 75 من الدستور الذي ينص على أن كل تعهد مالي للدولة سواء كان في إطار اتفاقيات يعني اتفاقيات قروض أو ضمان تتم الموافقة عليه أو المصادقة عليه بمقتضى قانون عادي.

كما تعرّض السيد النائب المحترم في لجنة المالية في التقرير لهذه النقطة وقد أدرج بكل أمانة كل التدخلات التي جاءت من طرف ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط والتي وردت كذلك من مصالح مستشار التشريع للحكومة وكان التفسير واضحا في إطار التقرير التي تقدمت به لجنة المالية.

وردت عديد الأسئلة بخصوص خطوط التمويل وخصوصيات كل مصادر التمويل وخاصة التمويل الخارجي، أقول لهم بأن خطوط التمويل الخارجية هي وسيلة تمويل تضاف إلى مجهودات الدولة في تعبئة الموارد وفي دعم تمويل المؤسسات يعني هناك خطوط تمويل ليتم ترسيمها على مستوى الميزانية والتي يتم رصدها لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الاقتصاد الاجتماعي التضامني والشركات الأهلية وعندما ناقشنا معكم مشروع قانون المالية لسنة 2024 كانت هناك عدة إجراءات تتعلق بهذه الخطوط ضمن قانون المالية لسنة 2024.

إن عملية تعبئة الموارد سواء كانت موارد جبائية أو ديوانية أو غيرها مثلا موارد متأتية من الكراءات التي تعود للدولة أو من التفويت في بعض الأملاك المصادرة كل هذه العمليات وتعبئة هذه الموارد تخضع للقانون وللترخيص المسند من قبل السلطة التنفيذية وكما تعلمون يكون ذلك في إطار قوانين المالية.

كما يتم استعمال الموارد في المجالات المخصصة وحسب الأولويات وطبق الأهداف المرسومة للدولة وهي المحافظة على التوازنات المالية كما تحرص الدولة في هذا الإطار على احترام مبادئ الحوكمة والشفافية في التصرف في ميزانية الدولة والعمل على تحسين أداء القطاع العمومي خاصة.

نعود إلى الأسئلة التي تتعلق بالتمويل المعروض على مجلسكم الموقر اليوم، بالنسبة إلى هذا التمويل بلغتنا عديد الأسئلة تنتقد التمويلات الخارجية وخاصة من الجانب الإيطالي، أنتم تعلمون أن تونس لديها تعامل هام مع الجانب الإيطالي وخاصة على المستوى المالي، إن الحكومة الإيطالية تساهم في الجهود التنموية لتونس من خلال تمويلات تقوم بها في شكل قروض تفاضلية أو حتى في شكل هبات لإنجاز مشاريع في مجالات مختلفة من بينها مشاريع تتعلق بالتنمية الريفية، الفلاحة، التنمية الجهوية، دعم المبادرة، إحداث مواطن الشغل وكذلك في المجال الاجتماعي ودعم ذوي الاحتياجات الخصوصية والإدماج الاجتماعي.

وفي هذا الإطار تعمل أيضا على الاستجابة للأولويات التي ترسمها الحكومة التونسية وتطلعاتها في هذا الميدان والأمثلة كثيرة بالنسبة إلى التمويلات التي تقدم بها الجانب الإيطالي في هذا الخصوص.

بخصوص السؤال، لماذا هذا التمويل مرتبط باقتناء تجهيزات ومواد من الجانب الإيطالي التي تقدر بحوالي 65 % واقتصرنا على نسبة 35 % من السوق المحلية؟ نحن نعلم أن جل خطوط التمويل الثنائية وهذا معروف خطوط التمويل تتضمن شروط نسميها " des liés crédits" وترتبط بتخصيص قسط من استعمالات القرض لاقتناء مكونات من البلد المقرض هذا بصفة عامة.

عندما تكون هناك تمويلات على مستوى القروض، هناك شروط يتم التنصيص عليها في اتفاقية التمويل المعروضة وتتعلق خاصة بتخصيص قسط من استعمالات القرض لاقتناء مكونات متأتية من البلد المقرض ويرتبط هذا الشرط بالطابع التفاضلي

للقرض وهنا نحن نتحدث عن هذا القرض، ما هو الطابع التفاضلي؟ هناك نسبة فائدة بـ 0 % وهذا يعني أن هناك جانب تفاضلي في الشروط المرتبطة بمنح هذا القرض.

وبالتالي في علاقة بهذا الجانب التفاضلي هناك الشرط المتعلق بتخصيص قسط من استعمالات القرض لاقتناء مكوّنات من البلد المقرض، هذا علاوة على فترة السداد التي لاحظتم أنها تفوق 40 سنة وهذا يسمى أيضا شرطا تفاضليا مع نسبة الفائدة التي تمثل 0 %.

كما أريد أن أقول أن أغلب المشاريع تستوجب تجهيزات وهذه التجهيزات تتعلق بتجهيزات إنتاج قد تكون غير متوفرة أحيانا في السوق الداخلية وكذلك في السوق المحلية وبالتالي فإن نسبة 65 % تعتبر نسبة مقبولة في علاقة بالشروط التفاضلية لهذا القرض.

كما أريد أن أقول شيئا آخر 65 % من السوق الإيطالية و35 % من السوق المحلية لماذا قلت أن هذه الشروط مقبولة لأنه يجب أن نكون أيضا قريبين من الواقع، لماذا؟ لأن واقعنا الاقتصادي يقول أن الاقتناءات من السوق الإيطالية مطلوبة من قبل الشركات لماذا؟ لأنه يقال هناك "un volet" من الجودة هذا أولا وهناك أيضا " le service après-vente ces deux éléments" يتم أخذهما بعين الاعتبار.

كذلك على مستوى التطبيق بخصوص الشركات المنتفعة بهذه التمويلات والتي تقوم بهذه الاقتناءات، يقال أيضا أن العديد من التجهيزات الضرورية لهذه المشاريع تكون أحيانا غير موجودة في السوق المحلية وبالتالي نجد في الـ "pourcentage" الذي تم التنصيص عليه في اتفاقية التمويل هذه 65 % من السوق الإيطالية و35 % من السوق المحلية وكما ذكرنا أن هذه النسب تعتبر مقبولة في علاقة بالشروط التفاضلية لهذا القرض.

تم طرح سؤال يتعلق بالاستثمارات في القطاع الفلاحي وتم تحديد له مبلغ يقدر بـ 2 مليون دينار كاستثمارات يمكن أن تنتفع بهذا الخط لأن هناك من ذكر أن المبلغ الذي تم تخصيصه للقطاع الفلاحي هو مبلغ ضعيف أريد أن أقول بأن هناك خط تمويل آخر يعني هناك خط تمويل آخر ممنوح من قبل الحكومة الإيطالية مخصص "exclusivement" للقطاع الفلاحي وللاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هذا الخط بمبلغ يقدر بـ 57 مليون أورو وتم إبرامه منذ 2019 ومازال مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والشركات ويمكن الحصول على القروض المطلوبة في القطاع الفلاحي في هذا الإطار هناك بعض النواب قالوا أن المبلغ غير هام أقول لهم بأن هناك خط تمويل تم إسناده من الجانب الإيطالي بـ57 مليون أورو منذ سنة 1990 وهو مفتوح للأشخاص الطبيعيين والشركات وهو مخصص بصفة كلية للقطاع الفلاحي.

سؤال آخر تقدم به السيد النائب وهو الآن غير موجود معنا بخصوص نسبة الفائدة ذكر بأن الدولة تأخذ بنسبة 0 % ثم تعطي للبنوك والبنوك تقدر نسب الفائدة وفي الأخير هذا التمويل سيخصص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أم ستنتفع به البنوك، هنا أريد أن أوضح، أقول بأن نسبة الفائدة بـ 0 % الممنوحة للدولة لماذا؟ لأن هذا التمويل كيف سيتم الحصول عليه "les PME" لن يتحصلوا عليه بصفة مباشرة من الدولة سيتم الحصول عليه عبر الجهاز البنكي والبنوك أحببنا أم كرهنا عندما تقرض لديها مخاطر في عدم السداد.

إذن تتحمل البنوك مخاطر عدم السداد بالنسبة إلى المؤسسة الصغرى والمتوسطة للقرض وبالتالي هناك نسبة من العمولة تعود إليها في هذا الأساس وباعتبارها تساهم في تحمل مخاطر الصرف التي هي "partagée" بين المؤسسة والبقية على كاهل الدولة وبالتالي يتم التنصيص على هذه النسب بالنسبة إلى البنوك التي يمكن أن نقول أنها "des intermédiaires" التي ستؤمن تقديم هذه التمويلات في شكل قروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المعنية بهذه التمويلات.

وردت علينا أسئلة هل أن هذه التمويلات موجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ تحدث بعض النواب عن دعم الشبان والمبادرات الخاصة التي تعتبر كما نعلم جميعا خيارا إستراتيجيا للدولة، هنا أريد التذكير بأن هناك العديد من الامتيازات والعديد من الحوافز وعديد الآليات لاستحثاث نسق المبادرة الخاصة ومرافقة الباعثين الشبان ويمكن أن أقول بأن مختلف قوانين المالية الأخيرة تتضمن إجراءات كبيرة داعمة لهذا التوجه وقد جاءت آخرها في إطار قانون المالية لسنة 2024.

هناك رصد لخطوط التمويل لميزانية الدولة للمبادرات الخاصة وكما لاحظتم على مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى خطوط التمويل التي يتم رصدها لفائدة الشركات الأهلية حوافز لفائدة استثمارات الإحداث التي قمنا بها في قانون المالية وتتعلق بحوافز جبائية إعفاء لمدة أربع سنوات بالنسبة إلى استثمارات الإحداث من قبل الشبان، آليات استثمار خاص وتشغيل بالجهات، هناك آلية اعتماد الانطلاق، تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية، برامج التنمية المندمجة، آليات التمكين الاقتصادي المتعددة، آليات السياسة النشيطة للتشغيل الرامية لإدماج الشباب ضمن الدورة الاقتصادية، تعبئة الدولة لخطوط التمويل لصالح المستثمرين الشبان، خط تمويل من البنك الدولي بمبلغ يقدر 120 مليون دولار وهذا الخط لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إدراج برنامج الريادة ضمن برامج التعليم العالي وبرامج التكوين لخلق ثقافة بعث المشاريع، تهيئة المناطق الصناعية بالجهات الداخلية.

إن كل هذه الآليات والحوافز متاحة اليوم للمبادرة الخاصة وللشبان كما لا ننسى أيضا بأن هناك عديد المبادرات بالتعاون مع وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الصناعة ووزارة المرأة ووزارة الفلاحة، هناك دعم بتمويلات من عديد الجهات بهدف دعم القدرة التشغيلية والمبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعمل الحكومة على برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة قصد دعم الاستقلالية المالية لهذه الفئات والتصدي للهجرة غير المشروعة وتحسين الظروف دون أن ننسى أيضا تدخل "BTS" البنك التونسي للتضامن في هذا الأساس في دعم المبادرة الخاصة ودعم تمويل الشبان "rien que" خلال الأشهر الأولى لسنة 2023 وقد ذكرنا هذا في إطار مناقشة قانون المالية هناك 12058 قرض لفائدة المشاريع والمؤسسات الصغرى بكلفة استثمار قدرت بـ217 مليون دينار ومن المؤمل أن تساهم في إحداث 18 ألف موطن شغل عن طريق المبادرة الخاصة والتشغيل الذاتي.

وحظيت شريحة حاملي الشهادات العليا بأولوية خاصة في هذا المجال أي نسبة 23 % من عدد المشاريع و37 % من كلفة إنجازها كل هذا عن طريق "BTS" انتفع بها أصحاب الشهائد العليا مع الإشارة أنه تم الترفيع في سقف القرض لحاملي الشهائد العليا من 150 ألف دينار إلى 200 ألف دينار.

وفي إطار قانون المالية لسنة 2024 تم إحداث خط تمويل إضافي بـ 20 مليون دينار في إطار دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وذلك بنسبة فائدة تقدر بـ 0 % يعني قروض بدون فوائض للفئات الهشة.

كما تعلمون أن الشركات الأهلية هناك 20 مليون دينار تمويل إضافي تم تخصيصه علاوة على 20 مليون دينار التي أدرجناها في قانون المالية لسنة 2023، يوجد مبلغ بـ 20 مليون كمبلغ تمويل إضافي تم تخصيصه كخط تمويل لفائدة الشركات الأهلية.

هناك سؤال تقدمت به السيدة النائبة فاطمة المسدي، لقد أجبتك بخصوص القانون الأساسي والقانون العادي لكن بالنسبة إلى شركات الاستثمار الجهوية التي تقدمت بها أقول لك أن قطاع رأس مال الاستثمار من أهم آليات تمويل المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتدعيم أموالها الذاتية وتنشط حاليا 8 شركات تنمية جهوية في إطار القانون المتعلق بشركات الاستثمار وإلى غاية سنة 2023 بلغ عدد المشاريع المصادق عليها 1541 مشروعا بمبلغ 365 مليون دينار.

تتمثل الإجراءات التي اتخذتها الدولة لفائدة شركات الاستثمار الجهوية في تخصيص خط تمويل بمبلغ 25 مليون دينار لفائدة هذه الشركات تحت تصرف صندوق الودائع والأمانات كما تم استعمال مبلغ بـ 21 مليون دينار لفائدة 23 مشروعا وتم خلق 705 موطن شغل وتخصيص مبلغ بـ 23 مليون دينار على موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

هناك من سأل وذكر بأننا نتحدث عن مؤسسات صغرى ومتوسطة كيف يمكننا أن نعرفها وأن نعرّف بها؟ تعتمد المؤسسات الصغرى والمتوسطة كمعيار، هذا المعيار سندخل فيه كلفة الاستثمار التي لا يجب أن تتضمن حد أقصى من الاستثمار لا يتجاوز 15 مليون دينار.

أحد النواب المحترمين تحدث عن قانون الاستثمار وعن الفصل 3 بعلاقة مع المؤسسات الصناعية المنتصبة بالمناطق الجهوية، إن هذا الفصل يتعلق بتعريف مفهوم الاستثمار أي الإحداث والتوسعة والتجديد نحن نعلم اليوم أنه منذ 2017 وإصدار القانون المتعلق بالامتيازات الجبائية هناك توجه يتعلق بمنظومة الامتيازات الجبائية التي تتضمن ترشيد في علاقة بمنظومة الامتيازات الجبائية التي أدرجت في إطار مجلة الاستثمار التي تم إصدارها سنة 1993، في 2017 كانت هناك ثورة في الامتيازات الجبائية ماذا فعلنا؟ تخلصنا من الامتيازات الجبائية في إطار الترشيد وتم توجيه الامتيازات الجبائية والمالية للاستثمارات ذات الأولوية والتي نعرفها وهي التنمية الجهوية الفلاحة وبطبيعة الحال كل ما هي مؤسسات صناعية تكنولوجيا مشاريع الشبان.

ما يمكنني قوله أن كل ما يتعلق بالاستثمارات للمؤسسات الصناعية في مناطق تنمية جهوية بمقتضى التشريع الجاري به العمل تحظى بأكثر نسبة على مستوى التمويل أي منحة الاستثمار وبأكثر نسبة في الامتيازات الجبائية يمكن أن أقول أن أكثر استثمارات اليوم تحظى حسب التشريع الجاري به العمل بامتيازات جبائية ومالية هي الاستثمارات والمؤسسات الصناعية المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية.

تحدث أحد النواب عن المعاقين وسأتحدث عن الأسئلة التي وردت علينا على مستوى تدخلات الإدارة العامة للديوانة، كما تعلمون في قانون المالية هناك فصل اقترحه السادة النواب المحترمون يتعلق بتسوية وضعية سيارات إخواننا المعاقين وقد تمت المصادقة عليه وصدر في قانون المالية.

بالنسبة إلى الإدارة العامة للديوانة من بين 50 طلب عالق تم إمضاء 41 مقررا إلى حد الآن بالنسبة إلى الأشخاص المعنيين ولتسوية وضعية هذه السيارات أي يمكن أن أقول لك مقارنة بالعدد الذي تحدثت عنه هنا وقلت أن هناك عدد من السيارات تمت تسوية وضعيتها وبقي عدد ضئيل غير مسوى ضمن ذلك العدد الباقي الذي يناهز الخمسين هناك 41 سيارة تمت تسوية وضعيتها وتم منح المقرات بشأنها وبقيت على ما أظن تسعة حالات هذا ما ذكرته لي الإدارة العامة للديوانة، اتصلت الآن في فترة الاستراحة بالديوانة لتمدني بالتفاصيل حول عدد المصرحين، ذكروا لي أن هناك 9 سيارات تتعلق بشأنها محاضر مخالفات أخرى أي صرفية وديوانية هذا ما تم إبلاغي به الآن.

لقد تقدمت بسؤال آخر وقلت هذه السيارات موجودة وهي تدفع الأموال والدولة تتسلم الأموال من قبلهم بخصوص مسألة الإيواء والحجز أو هناك أطراف خاصة معنية بهذا الشأن، نفس الشيء هذه السيارات موجودة في مستودع عمومي ولكن هذا المستودع موجود تحت تصرف شركة خاصة في إطار لزمة أي أن المبالغ المستوجبة في هذا الإطار هناك شركة خاصة في إطار اللزمة هي التي تستخلص مثل هذه المعاليم.

تحدثتم عن المحاضر وعلى كل ما يتعلق بالمحاضر التي تم إقرارها في شأن بعض الأشخاص في بعض المناطق خاصة على مستوى منطقة بن قردان، تعلمون أن الإدارات المعنية تابعة لوزارة المالية سواء كانت إدارة الجباية أو الديوانة أعمال هذه الإدارات لا توجد لدي التفاصيل بصفة يومية يقولون لي بأن هناك ديون مثقلة صادرة بمقتضى أحكام قضائية بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص وهذا ما تحدثت عنه السيد النائب، يقولون لي بأن هناك أحكاما قضائية نصت على هذه المبالغ وهذه المبالغ بما أنها قد صدرت عن أحكام قضائية تم تثقيلها وبذلك في كل الحالات بالنسبة إلى الديوانة في كل ما يتعلق بالمخالفات وبكل المبالغ المثقلة هناك آلية الصلح لذلك بإمكان المعنيين بالأمر أن يتفقوا معهم لتسوية وضعياتهم في إطار التشريع والتراتيب الجاري بها العمل وكما تعلمون فإن منظومة الصلح الديواني هي اليوم مؤطرة بنصوص ترتيبية في الغرض.

السؤال الآخر الذي ورد علينا يتعلق بالمؤسسات العمومية وخاصة شركة الفولاذ، أقول لكم أنه على مستوى وزارة الاقتصاد تلقينا ملفا ورد علينا من وزارة الصناعة بخصوص تمويل شركة الفولاذ وكما تعلمون فإن "les requêtes" التي وصلتنا سنطلب الحصول على تمويل من مانحين دوليين، كل هذه الطلبات تمر عبر وزارة الاقتصاد ووزارة الاقتصاد هي التي تقوم بتوجيهها للمانحين المعنيين إذا اقتنعت الوزارة بجدوى الطلب المتعلق بالتمويل، الطلب

الذي جاء من وزارة الصناعة يتعلق بطلب الحصول على مبلغ يقدر بـ 70 مليون دولار تم طلب هذا المبلغ لفائدة شركة الفولاذ لتجديد وسائل الإنتاج بالنسبة على هاته الشركة وقد وجهت خلال الفترة الأخيرة للمانح المعنوي "c'est récent" بتاريخ 10 جانفي 2024 وبإمكاني أن أذكر لكم اسم المانح وأرسلنا هذا الطلب للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار وطلبنا 70 مليون دولار لفائدة شركة الفولاذ لا توجد سوى هذه المساعي، اللجنة المشتركة الاقتصادية التونسية السعودية نفس الشيء، هذه اللجنة في محضر المفاوضات وفي محضر اللجنة هناك فقرة تتعلق بدعم شركة الفولاذ في إطار التعاون بين نظيرتها بالمملكة العربية السعودية وفي إطار تبادل حتى منتجات الشركتين يعني هناك عمل جدي للنهوض بهذه الشركة.

أظن أني قد أجبت عن كل الأسئلة، قد أتيت على كل الأسئلة التي تقدم بها السادة النواب وإن لم أجب على "un détail" آخر فمرحبا بهم أنا على ذمتهم ونحن دائما في تواصل مع بعضنا، نحن دوما في تواصل مع السادة النواب بدون أي إشكال وشكرا لهم وشكرا لك السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة سهام البوغديري نمسية، وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط على كل هاته المعطيات والبيانات القيّمة ونمر الآن إلى التصويت على الانتقال لمناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

120 صوتا "نعم" احتفاظ وحيد و3 معترضون.

إذن، تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة مشروع هذا القانون.

نحيل الكلمة الآن للجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل المذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

انتهى العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 115 صوتا "نعم"، 5 محتفظون و5 معترضون. تمت الصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

تلاوة الفصل، تفضل.

السيد المقرر

ورد علينا فصل وحيد في هذا المشروع:

تتم الموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة:111 صوتا "نعم" 3 محتفظون و11 معترضا. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

الاستعداد للتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 105 صوتا "نعم"، 5 محتفظون و11 معترضا وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل المذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عدد 60 لسنة 2023.

الشكر الموصول لجميع الزميلات والزملاء،

الشكر الموصول أيضا للسيدة سهام البوغديري نمسية، وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد الوطني والتخطيط والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة ونعلن رفعها والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينارواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".